الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: اقتصاد دولي
تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:

طرومة البشير
سمون سالم

تحت عنوان:

واقع العلاقات التجارية الدولية

- دراسة حالة الجزائر والصين-

لجنة المناقشة:

د. طيبي حمزة	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. الأخضر لقليطي	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د. يحياوي عمر	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

"قال الله تعالى " وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ"

(لقمان 12)

أحمدُ الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملءَ السماوات والأرض على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضاه

ثم أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور الفاضل الأخضر لقليطي حفظه الله وأطال في عمره لتشرفه الكبير بالإشراف على هذه المذكرة .

وأعضاء لجنة المناقشة الكرام حفظهم الله لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي للوالدين الكريمين ، إلى من قال الله فيهم:

"وبالوالدين إحسانا" ، إلى من حفزني على الاجتهاد وسهرت الليالي

من أجل تحقيق نجاحي إلى أمي الحبيبة الكاملة ، إلى من عمل

جاهدا على مساعدتي ، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أبي

الغالي.

إلى من شاركوني حب الوالدين ، إلى أخواني .

إلى من قاسمني في هذا العمل ورافقني في هذا البحث حتى اكتمل

رفقاء دربي حفظهم الله .

بشير وسالم

فهرس المحتويات

المحتويات

شكر وتقدير.....
إهداء .....
مقدمة .....(أ–د)
الفصل الأول:
المبحث الأول: الخلفية النظرية للتجارة الدولية.....7

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية.....7
الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية 7
الفرع الثاني: التفرقة بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية 8
الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الدولية 9
المطلب الثاني: تطور التجارة الدولية..... 10
الفرع الأول: لمحة تاريخية..... 10
الفرع الثاني: مراحل تطور التجارة الدولية..... 11
المطلب الثالث: خصائص التجارة الدولية..... 11
الفرع الأول:خصائص التجارة الأوروبية..... 12
الفرع الثاني: بلدان آسيا 13
الفرع الثالث: التجارة الخارجية للبلدان النامية 14
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية..... 15
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية 15
الفرع الأول: نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث 1723–1790) 16

الفرع الثاني: نظريـــة النفقـــات النســـبية دافيـــد ريكـــاردو (1772-1823) 16
الفرع الثالث: نظرية القيم الدوليـــة لجـــون ســـتيوارت ميـــل (1806-1873) 17
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية 18
الفرع الأول: نظرية وفرة عوامل الإنتاج لـــهكشر أولين 18
الفرع الثاني: لغـــز ليونتيـــف 19
المطلب الثالث: النظريات الحديثة 19
الفرع الأول: المدخل المرتكز على جانب الطلب 19
الفرع الثاني: المـــدخل المرتكـــز علـــى جانـــب العـــرض 21
المبحث الثالث: المحددات السياسية والاقتصادية للصين والجزائر 23
المطلب الأول: الاصلاحات السياسية في الصين والجزائر 23
الفرع الأول: الاصلاحات السياسية في الصين 23
الفرع الثاني: الاصلاحات السياسية في الجزائر 28
المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية في الصين والجزائر 31
الفرع الأول: التحولات الاقتصادية في الصين 31
الفرع الثاني: التحولات الاقتصادية في الجزائر 34
الفصل الثاني :واقع وتحديات العلاقات الجزائرية الصينية .....
المبحث الأول: العلاقات الإقتصادية الجزائرية الصينية 41
المطلب الأول: مكانة الصين في الاقتصاد العالمي 41
المطلب الثاني: المبادلات التجارية الجزائرية الصينية 48

المطلب الثالث: الاستثمارات الصينية في الجزائر 49
المبحث الثاني: معوقات العلاقات الجزائرية الصينية 55
المطلب الأول: التنافس الأمريكي 55
المطلب الثاني: التنافس الفرنسي الصيني على الجزائر 60
المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية..... 65
المبحث الثالث: آفاق الشراكة الجزائرية الصينية..... 69
المطلب الأول: الشراكة الصينية الجزائرية 69
المطلب الثاني: مشروع ميناء الحمدانية بشرشال:..... 78
المطلب الثالث: متطلبات نجاح انضمام الجزائر في مبادرة الحزام والطريق 82
الخاتمة.....80-78
قائمة المصادر والمراجع 85

مقدمة

يبدو أن العالم سيشهد تغييرات جذرية في النظام الدولي، وأن أفول الولايات المتحدة الأمريكية ـــــــ بوصفها زعيمة للأحادية القطبية ـــــــ بات قريبا حصوله، فلقد ظهرت دول عدة تهدد الزعامة الأمريكية وتحقيقها لخطوات عملاقة في مجالات مختلفة من النمو، ومن بينها الصين التي اُعتبرت معجزة بسبب التقدم والتطور الذي شهدته وبوتيرة متسارعة لم يسبق أن عرفها غيرها من الدول، على الرغم من معاناتها كل أنواع الظلم والفقر والجهل والذل والمهانة بسبب الاستعمار، أو حتى سياسة الإمبراطوريات. وقد كان للثورة الثقافية التي تبناها "ماوتسي تونغ" دور في طفرة الانتقال الصيني، وظهور جمهورية الصين الشعبية، إلا أنها لم تحقق الأهداف المنشودة للأمة الصينية في النمو والازدهار.

فمنذ الإصلاحات التي أقرتها الدولة الصينية في أواخر السبعينات، إذ مرت بمحطات عدة، حيث تجمدت في 1988 وأسفرت عن مظاهرات في ميدان "تيان آنمين" جراء اِرتفاع معدلات التضخم واِنتشار الفساد، واِرتفاع التوقعات بحدوث تغيير سياسي واقتصادي، ساهم في زيادة الغضب الشعبي، لكن سرعان ما عادت وتواصلت الإصلاحات، للنهوض الاقتصادي. فقامت بالانفتاح على الخارج، وطمأنة جيرانها الإقليميين والدول الكبرى كالولايات المتحدة، بان صعودها سلمي. على الرغم من ذلك؛ فالصين التي أصبح عدد سكانها مليار وأربع مئة وتسعة وثلاثون نسمة، وبمساحة تقدر بـــ9.6 مليون كيلومتر مربع، أثار تخوف واشنطن التي تعد علاقاتها مع بكين غير مستقرة وغير ثابتة، والقلق من التقارب الروسي الصيني ومشروع الحزام والطريق الطموح كموضوع آخر للعولمة الجديدة، أيضا الصين تعتبر نفسها من الدول النامية وتحاول مساعدتها ولم تطلب أي شروط تعجيزية كالدول الغربية بحجة نشر الديمقراطية كذلك تعاملت بخصوصية كل دولة، سواء كانت في أمريكا اللاتينية أو آسيا أو إفريقيا ومن بينها الجزائر التي تعد من أقدم الدول التي لها علاقات تاريخية مع بكين ترجع الى الحقبة الاستعمارية.

1/إشكالية الدراسة

تتعامل الصين في سياستها الخارجية مع كل دولة بخصوصياتها والإمكانيات الموجودة فيها، ولا تنأى الجزائر عن هذه المقاربة. وعلى ضوء ذلك، يمكن طرح

الاشكالية الآتية: **ما هي الإستراتيجية التي اِنتهجتها الصين في تعاملها مع الجزائر مقارنة بالدول الأخرى؟** وتنبثق عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

ما هي أبعاد التعاون في العلاقات الصينية الجزائرية؟ ما هي السيناريوهات المحتملة للتعاون المستقبلي بين البلدين؟

2/الفرضيات

أ-**الفرضية الرئيسة:** أن العلاقات الجزائرية الصينية هي استجابة للتطور الاقتصادي الصيني، وبحثه عن الأسواق الخارجية خارج الحدود؛

ب-**الفرضيات الثانوية:** أن الاهتمام الصيني بالمناطق النامية خلق تشابك في المصالح مع الدول الكبرى

- أن الصين والجزائر لهما محطات تاريخية مهمة برز فيها الجانب الاقتصادي وهيمن على الجوانب الأخرى؛
- يمكن للجزائر مستقبلاً؛ الاستفادة من التعامل مع الصين.

3/ مناهج الدراسة

لدراسة أي موضوع أو إجراء أي بحث، يجب وضع الأسس المنهجية لتوجيه الباحث. وعليه فالدراسة اِنطلقت من المقومات الصينية وسياسات التعامل مع دول العالم ومنها الجزائر. لذلك استدعت طبيعة الموضوع المزج بين ثلاثة مناهج هي: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج الإحصائي.

أ-**المنهج التاريخي:** أن المنهج التاريخي يساعدنا على رصد أهم المحطات التاريخية في مسار العلاقات بين الصين والجزائر، كما أنه لا يمكن فهم وتحليل طبيعة العلاقات دون الرجوع الى السياق التاريخي باعتبار أن العلاقات بين الجانب الصيني والجانب الجزائري مرت بمراحل عدة؛

ب-**المنهج الوصفي:** اعتمادنا على المنهج الوصفي في تحليل طبيعة السلوك الخارجي الصيني، والوسائل التي اِستخدمتها السياسة الخارجية الصينية في إظهار سياستها مع جميع الدول، ووصف طبيعة العلاقات بين الصين والجزائر؛

ج-**المنهج الإحصائي:** تطرقنا في دراستنا إلى عرض بعض النسب والأرقام والإحصائيات بطابعها الاقتصادي، استعانة بالجداول والأعمدة البيانية.

4/ أهمية الدراسة وأهدافها

تكمن أهمية الموضوع في معرفة قوة وتنامي الصعود الصيني وعلاقاته مع الدول العظمى والنامية، خاصة في إفريقيا وبالتحديد مع الجزائر. بالإضافة إلى استشراف للمستقبل، وكيف يمكن للجزائر الاستفادة من هذه العلاقة وجعلها أكثر إيجابية.

ب) تهدف الدراسة إلى:

- الخلفية النظرية للتجارة الدولية ونظريات مفسرة لها
- معرفة محطات القوة في الصعود الصيني والأسباب الكامنة وراء هذا البروز
- دراسة طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية، وإبراز القطاعات المحتمل التعاون فيها.

5/أسباب اختيار الموضوع:

تتجلى أسباب اختيار الموضوع إلى اسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

أ-الأسباب الذاتية:

-إعجابي بالتجربة الصينية والرغبة في الاطلاع عليها باعتبارها معجزة إقتصادية وقد انتابني الفضول في البحث عن أهم مجالات التعاون بين الجزائر وبكين.

ب-الأسباب الموضوعية:

- التطرق للموضوع من زاوية مغايرة، وإثراء الدراسة بمعلومات وإضافات علمية جديدة .

6/ حدود الدراسة

في حدود الدراسة جرت دراستنا في:

أ-الحدود المكانية: ركزت الدراسة على الصين والجزائر، المتواجدتين في القارتين الآسيوية والافريقية

ب-الحدود الزمانية: دون تحديد محطات للبداية؛ لصعوبة تحديدها في رأينا.

7/ الدراسات السابقة:

لقد كانت الدراسات السابقة بخصوص موضوع بحثنا قليلة جدا، و هو الأمر الذي

صعب من مهمة الباحث، لكن هذا لا ينفي أننا اِعتمدنا على بعض الدراسات على قلتها نذكر أهمها:

1: الحواس كعبوش، أفاق الشراكة الجزائرية–الصينية: نحو ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية المجلد 12، العدد 16جوان 2021، حيث سمحت الطفرة الاقتصادية التي عرفتها الصين ببروزها كفاعل عالمي يتبنى سياسات تعاونية مع دول العالم، في محاولة للتأسيس لترتيبات دولية جديدة تضمن لها التغلغل في الأسواق الدولية وفق منطق تعاوني (رابح–رابح)، والجزائر وإدراكا منها بالثقل الذي تمثله الصين في الساحة الدولية، عملت على تعزيز تعاملاتها الاقتصادية والتجارية معها، بالاستناد على إرث تاريخي حافل بالدعم المتبادل سمح بتعزيز الحضور الصيني في السوق ومع هذا يجب على الجانبين التفكير في مداخل جديدة تعمل على تثبيت المصالح الثنائية، والبحث عن فرص جديدة تخدم الطموحات الدولية لكلا الجانبين.

2/أحمد عزي، وافية تجاني. الحزام والطريق كأحد بدائل كاندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، مجلة اقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، العدد02، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، تاريخ النشر 12/12/2021، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، كونها أضخم المشاريع الاقتصادية الواعدة عالميا والتي أطلقت عام 2013، من أجل ربط الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي عبر شبكة من الخطوط البرية والبحرية، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التعاون والتكامل بين الدول. كما تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع العلاقات الجزائرية–الصينية ودورها في تفعيل انضمام الجزائر في هذه المبادرة واندماجها في الاقتصاد العالمي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هذه المبادرة ستفتح أفاق واسعة على الاقتصاد الوطني لا سيما في التجارة والاستثمار، كما ستكون بديلا واعدا لإعادة رسم الجزائر ضمن خارطة الاقتصاد العالمي. كما توصلت الدراسة إلى أن نجاح هذه المبادرة يتوقف على مدى جاهزية البنى التحتية والمشاريع الكبرى على غرار مشروع ميناء الحمدانية إضافة الى تنويع الاقتصاد الجزائري وتطوير منظومة التجارة الخارجية والنظام الجمركي بالجزائر.

3/موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي للأستاذ: توفيق حكيمي الذي ركز على عناصر القوة الصينية كمصادر اقتصادية وعسكرية ومالية، وتقديم قراءة موضوعية بموقع الصين المستقبلي في النظام الدولي .

8/ تقسيمات الدراسة:

قسمنا البحث إلى فصلين، كل فصل يحتوي على مباحث وكل مبحث على عدة عناصر، ومن هنا، سنتناول الفصل الأول بواسطة إبعاد التنظيم التجاري الدولي إلى ثلاثة مباحث، كل مبحث لديه عدة عناصر. المبحث الأول: سيتكلم عن الخلفية النظرية للتجارة الدولية حيث تطرقنا فيه إلى التجارة الدولية وأسباب قيامها ومراحل تطورها، أما المبحث الثاني فعرجنا فيه إلى النظريات المفسرة للتجارة الدولية، وفي آخر مبحث تناولنا المحددات السياسية والاقتصادية للصين والجزائر وتحدثنا فيه أيضا عن الإصلاحات والتحولات الاقتصادية.

و في الفصل الثاني، أخذنا واقع وتحديات العلاقات الجزائرية الصينية، سيكون هناك ثلاثة مباحث كالفصل الأول، وهي: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية سيتكلم عن مكانة الصين في الاقتصاد العالمي والاستثمارات الصينية في الجزائر. في المبحث الثاني تطرقنا إلى معوقات العلاقات الجزائرية الصينية حيث سنكتفي بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وفي آخر المباحث عرضنا إلى أفاق الشراكة الجزائرية الصينية ولمشروع ميناء الحمدانية وانضمام الجزائر إلى طريق الحرير ومتطلبات نجاحها .

الفصل الأول:

أبعاد التنظيم التجاري الدولي

تمهيد

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقةً لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث يقوم الاقتصاد الوطني.

لكل دولة على الأنشطة الاقتصادية التي يتكامل بعضها مع بعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، أين تمثل التجارة الدولية همزة وصل بين الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية، وبينهما وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية، فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعاً من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة.

وللإحاطة بالجوانب النظرية للتجارة الدولية وأبعادها وخصائصها في مختلف دول العالم سنتطرق إلى:

المبحث الأول: الخلفية النظرية للتجارة الدولية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية

المبحث الثالث: المحددات السياسية والاقتصادية للصين والجزائر

المبحث الأول: الخلفية النظرية للتجارة الدولية

تعد التجارة الدولية الركيزة الأساسَ التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية كلها والحلقةَ المركزية التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، إذ تنوعت مفاهيمها وتعددت واِختلفت أسبابها ودوافع ظهورها، إضافة إلى تزايد أهميتها بين الدول حسب مستوى تقدمها الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج لديها، وفيه نعرض إلى مختلف الجوانب النظرية للتجارة الدولية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية

تتمثل التجارة الدولية في عمليات بيع وشراء السلع والخدمات خارج الدولة ونستعرض فيما يلي ماهية هذه المعاملات وأسبابها.

الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية

للتجارة الدولية عدة تعاريف:

مصطلح التجارة الدولية هو مصطلح في معناه الضيق يشمل كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، أما في معناه الواسع فالتجارة الدولية تضم كلا من الصادرات و الواردات المنظورة (السلعية)، الصادرات و الواردات غير منظورة (الخدمات)، الهجرة الدولية، الحركات الدولية لرؤوس الأموال[1] .

تعرف التجارة الدولية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلةً في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة[2].

---

[1] – سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين النظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، مصر، 1994، ص36.

[2] – محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 20، ص8.

ركز التعريف الأول على العناصر والمكونات الأساس للتجارة للدولية ممثلة في الصادرات والواردات، رؤوس الأموال ...الخ، في حين أن التعريف الثاني تطرق إلى ما بعد التبادل التجاري أي المعاملات التي سوف تنجم عن حركة السلع والخدمات من التزامات وغيرها.

وانطلاقا مما سبق نخلص إلى التعريف الآتي: التجارة الدولية هي مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو أفراد أو رؤوس أموال، عبر الحدود والمناطق المختلفة؛ أي إن هناك دولا مصدرة ودولا مستوردة بهدف إشباع أكثر حاجات ممكنة .

الفرع الثاني: التفرقة بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية

تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية في بعض الجوانب الشكلية، إلا أن هدفها واحد ألا وهو زيادة الإنتاج وإشباع الحاجات والرغبات بواسطة تبادل السلع والخدمات وفي ما يلي بعض جوانب الاختلاف بينها:

1. **قدرة عوامل الإنتاج على التحرك:**

يظن الاقتصاديون الكلاسيك أن عوامل الإنتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة؛ لأن عوائد عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة تميل إلى التعادل في حين يصعب حدوث ذلك التعادل في المجال الدولي، فمثلا: إذا اختلفت أجور العمال بين منطقتين أو نشاطين إنتاجيين انتقل العمال من منطقة الأجر المنخفض إلى منطقة الأجر المرتفع، الأمر الذي يترتب عنه تساوي الأجر في المنطقتين أو النشاطين، وكذلك سعر الفائدة حيث يرتفع إلى أن يحدث التساوي في السعر في مختلف المناطق، وبالنسبة للأرض، فإنه بالرغم من إثباتها من الوجهة الطبيعية إلا أنه يمكن تحريكها من جهة نظر استخدامها وذلك بتغيير النشاط الذي يقوم به ، أما عن المستوى الدولي فإن هناك حوافزَ كثيرة تحد من حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة لأخرى و قد تمنعها، وهذه الحوافز قد تكون قانونية أو ثقافية أو إعلامية.

2. **اختلاف النظم النقدية:**

من المعروف أن المقيمين في إقليمين مختلفين داخل دولة واحدة يمكنهم استخدام عملة نقدية واحدة في معاملتهم حيث لا توجد رقابة أو قيود على انتقال النقود بين أقاليم الدولة الواحدة، أما بالنسبة للمعاملات التي تتم على المستوى الدولي؛ فإن الأمر مختلف، حيث إن لكل

دولة نظامها النقدي المتميز وعملتها الوطنية الخاصة؛ أي اختلاف قيم المعاملات الخارجية للدولة، حيث نجد مشكلة الصرف الأجنبي، وأيضا تمتع بعض الدول بمركز اقتصادي قوي في المحيط الدولي كأمريكا و بريطانيا وفرنسا، إذ تلقى عملاتها قبولا عاما لدى البنوك والمؤسسات العامة، في حين هناك عملات لا تستخدم في قياس القيم ولا تتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات من خارج حدود الدولة كالدينار الجزائري الليرة السورية، فإن المعاملات التجارية الخارجية تحيط بها مخاطر لا نظير لها في المعاملات الداخلية[1].

الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الدولية

إذا كانت التجارة الداخلية تقوم بدورها في إشباع حاجات الأفراد بواسطة المقايضة أو التبادل باستخدام النقود؛ فإن الحاجة أدت إلى تعدي الحدود الجغرافية ،و يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل الآتية :

– لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا (الاكتفاء الذاتي) نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة في العالم.

– تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دفع لقيام التجارة بينها و بالذات الدول التي تملك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير.

– اِختلاف ظروف الإنتاج فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالين والموز و القطن؛

– اختلاف الميول والأذواق فالمواطن الجزائري مثلا يفضل المنتجات الاجنبية التي تميزت بالجودة على المنتجات المحلية ، حتى ولو توفر البديل الجزائري، و تزداد أهمية هذا العامل كلما زاد الدخل الفردي في الجزائر[2].

[1]– عبد المنعم مبارك، محمود يونس، **اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص 18-19.

[2]– موسى سعيد مطر، **التجارة الخارجية**، دار صفاء، الأردن، 2001، ص17.

المطلب الثاني: تطور التجارة الدولية

لقد وجدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان منذ القدم، وبالتحديد قبل نشوء الاقتصاد الدولي الذي أصبح فرعا خاصا من علم الاقتصاد ويرجع الفضل في تطوره إلى بعض الاقتصاديين أمثال (آدم سمیت، دافید ریکاردو، الفرید مارشال، جون مینارد کینز، سامولسون، هانسن) وكثيرين غيرهم.

الفرع الأول: لمحة تاريخية

ظلت التجارة نشاطا شائعا منذ العصر الحجري فمن مقايضة الحبوب بفراء الحيوانات إلى ظهور العملات النقدية والسندات في العصور الوسطى، وقد تزايدت المعاملات التجارية طوال التاريخ مع تحسن وسائل النقل، وتسببت الثورة الصناعية في إعطاء دفعة جديدة للتطورات التجارية حيث إن التجارة العالمية تضاعفت 460 مرة في الفترة ما بين 1720 إلى 1971 أي بنسبة 62.7 سنويا، وقد تضاعفت أهمية التجارة الدولية أكثر بحلول القرون الأخيرة سواء اقتصاديا أو سياسيا أو حتى اجتماعيا، وقد عبر المجتمع الدولي عن هذه الأهمية بواسطة إطلاق اتفاقية الجات (GATT) ثم منظمة التجارة العالمية (OMC) التي يراد لها أن تنظم العمل التجاري العالمي على الرغم من وجود اِختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائدُ المرجوةُ من هذه المنظمة.

ومن بين الأسباب التي أدت لتزايد التجارة الدولية تلك الاكتشافات غير المسبوقة التي حدثت في مجالات النقل، الاتصالات وتقنية المعلومات .... إلخ.

ويلاحظ أن الاقتصاد العالمي قد اجتاز طريقا طويلا ومعقدا في تكونه وتطوره فيرى بعضهم أن ظهوره يعود إلى الحقبة الرومانية فيما يرد آخرون ظهور الاقتصاد العالمي إلى زمن الاكتشافات الجغرافية العالمية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر مما أدى إلى تسريع وتيرة التجارة العالمية بالأحجار الكريمة والعبيد... إلخ، ومع التطورات الحاصلة آنذاك شهدت التجارة الدولية تطورا يقترن دائما والعلاقات الاقتصادية الدولية وذلك بأتساع شبكات

الطرق التي تربط بين الدول والأقاليم ، بناء الموانئ ، إنشاء الممرات ألمانية تحسين السلامة ... بالإضافة إلى التطور الكبير لشبكات السكك الحديدية عبر القارات الخمس.[1]

الفرع الثاني: مراحل تطور التجارة الدولية

يمكن القول: إن التجارة الدولية مرت بمراحل عديدة تتمثل فيما يلي:

*المرحلة الأولى (1488-1763): ظهرت هذه المرحلة أثناء الاكتشافات الجغرافية وغزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين، كذلك فتح الطريق التجاري نحو الهند، كل هذا لعب دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات[2].

* المرحلة الثانية (1763-1883): في الجزء الثاني من القرن 18 كانت إنجلترا مركز الاقتصاد العالمي إذ شهد إنتاجها وفرة مما فتح لها مجالا لتصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات، مما سمح بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة التي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللا متكافئ.

* المرحلة الثالثة (1883-1980): مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات ظهرت هذه المرحلة إذ تميزت بسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

* المرحلة الرابعة (1980 إلى يومنا هذا) : تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات متعددة الجنسيات، وأيضا بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي، ظهور ما يسمى بالعولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج ، بالإضافة إلى زيادة أنواع السلع التي تصدر وما يترتب من آثار سلبية على البيئة.

المطلب الثالث: خصائص التجارة الدولية

تخضع التجارة الدولية في تقدمها للنشاط الاقتصادي، وهذا ما يجعلها موضوعا غير ثـــــــابت؛ بل موضوعا ديناميكيا متغيرا مرتبط بالتغيرات الاقتصادية، التي لا ترتبط بتطور الإنتاج ومستويات المعيشة فحسب؛ بل وترتبط كذلك بالمؤثرات الدولية والنظم الاقتصادية

[1]- شيخي حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص14.

[2]- فؤاد محمد الصقار، **جغرافية التجارة الدولية**، منشأة المعارف الاسكندرية، الطبعة الثالثة، 1997، ص 12-19.

المختلفة، ومن هذا المنطلق كانت هناك صعوبة في وضع قواعدَ ثابتةً فما ينطبق على الدول الاشتراكية سابقا لا يصلح للدول الليبرالية، وما يحدث في زمن السلم لا يصلح في وقت الحرب؛ بل ما يتلاءم مع دولة ما في وقت ما قد لا يصلح لها نفسها في وقت آخر.

الفرع الأول:خصائص التجارة الأوروبية.

تشترك معظم دول أوروبا في أسواقها فالسوق المشتركة هي وحدة اقتصادية بين عدد من الدول تعمل مجتمعة على إنعاش النمو الصناعي، وزيادة العمالة وتوفير السلع والخدمات، وتشجع الأسواق مشتركة التجارة بين الدول الأعضاء بإزالة الحواجز الجمركية والتجارية والحواجز الأخرى .

ومن أشهر الأسواق المشتركة (الاتحاد الأوروبي UE) الذي كان يعرف (بالمجموعة الاقتصادية الأوروبيةEEC)حتى عام1994م، حيث تكونت هذه المجموعة من دول غربي أوروبا والتي أطلق عليها السوق الأوروبية المشتركة عام 1957، ويضم الاتحاد الأوروبي في عضويته كلا من بلجيكا والدانمارك وفرنسا ألمانيا وبريطانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا ولوكسمبرج وفنلندا والنمسا والسويد وهولندا والبرتغال وإسبانيا.

كما قامت سوق أوروبية مشتركة أخرى لدول غربي أوروبا باسم إتحاد التجارة الحرة الأوروبي (إفتا)عام 1960 وتضم عضويتها الآن كلاً من لختنشتاين وأيسلندا والنرويج وسويسرا.

كما أسست دول شرقي أوروبا مجلس المساعدات الاقتصادية المشتركة (الكوميكون)سنة1949 من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا السابقة والمجر وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفييتي (سابقا) بالإضافة إلى دولتين آسيويتين هما منغوليا وفيتنام ودولة من أمريكا الشمالية هي كوبا، ولكن ألغي المجلس بعد انهيار الحكم الشيوعي في دول أوروبية كثيرة عام 1991.

وعليه تتاجر الدول الأوروبية الأعضاء في أسواقها الأوروبية المشتركة بصفة رئيسية فيما بينها لكنها أيضا تتاجر مع دول أوروبية أخرى خارج أسواقها المشتركة ، ومن الشركاء الآخرين في التجارة الأوروبية الولايات المتحدة واليابان، ومن صادراتها الرئيسة: الكيميائيات والملابس والمنسوجات والآلات والعربات بأنواعها، ومستوى المعيشة في الكثير من الدول الأوروبية

مرتفع مما يجعل الناس قادرين على شراء كميات كبيرة من السلع الاستهلاكية فأصبحت تجارة التجزئة مصدر رزق للكثير من الأوروبيين، كما أنها تستورد المواد الخام كالبترول من الشرق الأوسط[1].

الفرع الثاني: بلدان آسيا

يمكننا القول: إن التكتل الاقتصادي الآسيوي لا يزال في طور التكوين؛ أي إن هناك تطورا وتغيرا مستمرين في هذا الاتجاه، وخاصة في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا على وجه التحديد وتصاعد مساهمتها في التجارة الدولية ورغبة هذه الدول الآسيوية في حماية نفسها من موجة الحمائية المباشرة سواء من جانب اليابان أو من جانب النمور الآسيوية أو أكثر الاقتصاديات ديناميكية الصاعدة والناهضة أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة وفقا لتصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة إلى العملاق النائم وهو الصين حيث حققت هذه الدول معدلات نمو تعدت في كثير من الأحيان 10 %سنويا نقلتها إلى مشارف البلدان الصناعية المتقدمة،ونجحت عن طريق الهندسة العكسية والاقتباس في تطوير تكنولوجيا تناسب إمكانياتها وظروفها فأكسبتها قدرة تنافسية متزايدة ونصيبا ملائما من السوق العالم.

ومن هذا نجد أن التجارة الآسيوية نمت بوتائر أسرع من أي منطقة أخرى في العالم فيلاحظ أن تكتل رابطة جنوب شرق آسيا يتزايد دوره في التجارة العالمية تزايدا مطردا بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل حوالي 3.1 %من إجمالي الصادرات العالمية عام1987 وحوالي 11.3%من إجمالي صادرات الدول النامية، فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالي 5.2%من إجمالي الصادرات في العالم وحوالي 16.8%من إجمالي صادرات الدول النامية في سنة 1994، بالإضافة إلى أن رابطة جنوب شرق آسيا كان لها وضع مميز في مفاوضات GATTمما زادها قدرة على المساومة الجماعية والتفاوض.[2]

[1]- حفيظة شيخي،**مرجع سبق ذكره**،ص16.

[2]- المرجع السابق نفسه، ص 17-18.

الفرع الثالث: التجارة الخارجية للبلدان النامية

بعكس الدول المتطورة اقتصاديا، نجد الدول النامية والمتخلفة، التي لم تتطور تجارتها كثيرا ولم تنمو نموا يتناسب ونموَ أعداد السكان، كما لا يتناسب حجم تجارتها مع حجم إمكاناتها الطبيعية والبشرية، وهذا الأمر يدل دلالةً واضحة على مدى اعتماد تجارة الدول النامية على الدول المتطورة اقتصاديا، ولذا قد تكون فرص زيادة التجارة الدولية للدول النامية عاملا في تطورها الاقتصادي.

1.مشاكل التجارة للدول النامية

يمكن إجمال العوامل الأساسِ التي تؤدي إلى وجود كثير من المشكلات التجارية للدول النامية والمتخلفة كالآتي:

*الاعتماد على الحرف الأولية؛

*سوء استغلال موارد الثروة؛

*عدم تناسب السكان؛

*محدودية الإنتاج وشبه انعدام تصدير السلع المنتجة واقتصار الصادرات على الخدمات؛

*نقص التبادل التجاري بين الدول النامية بعضها مع بعض.

وقد استفادت بعض الدول النامية من العولمة الاقتصادية مثل الدول الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية التي تحولت إلى التوجه التصديري وحققت معدلات نمو مرتفعة و إنتاج سلع قادرة على المنافسة، كما نجحت ليس فقط في رفع معدلات نمو الصادرات وإنما نجحت أيضا في مكافحة الفقر ورفع النمو والخدمات الصحية والتعليم وتطوير البنية الأساسِ إذن، فإن الدول النامية التي حققت نجاحا في السوق العالمية وتحسين تنافسيتها حققت بالفعل نجاحا في مجالات التنمية، بينما فشلت بعض الدول النامية في إفريقيا والشرق الأوسط بصفة خاصة لانعزالها وضعف قدراتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2.أهمية ودور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية

تعد التجارة الخارجية مهمة جدا للدول النامية في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ إن مشكلة الدول النامية تكمن في قدرتها على توسيع تجارتها حتى تتمكن من الكسب من توسع نشاطاتها التي ترعاها كما أنها تستطيع أن تستورد على مدى واسع ما تحتاجه من سلع مختلفة وتدفع أثمانها بواسطة التوسع في الصادرات، ولكن تلك الدول تواجه بعض الصعوبات الكبيرة في تحقيق تلك الأهداف أو النشاطات .

وعليه يمكن القول: إنه على الرغم من أن التجارة الدولية يمكنها أن توفر منافع للمستهلكين المحليين والمنتجين المحليين إلا أن بعض الاقتصاديين يصرون على أن نظام المتاجرة الدولية الحالي يعيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية وهم يظنون أن نظرية التجارة الدولية التقليدية غير ملائمة للدول النامية، كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في الوقت نفسه، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع وإذا تحقق هذا الهدف تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج.[1]

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية

توجد نظريات عدة مفسرة للتجارة الدولية وتختلف حسب وجهة نظر كل اقتصادي ونجدها كما يلي:

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية

تشكل النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل و تفسير تطور نظرية التجارة الدولية بحيث لم يكن للتجاريين من قبلهم نظرية منفصلة، وكانوا يرون أن ثروة الأمة تقاس بحجم المعادن النفيسة (ذهب، فضة) ولا تقاس بما تمتكله من موارد أساسية كالأرض، فوسائل الإنتاج و العنصر البشري و الثروات الطبيعية،

[1]– محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، اثراء للنشر، الاردن ، 2010، ص19.

وعلى هذا الأساس فقد هاجم المفكرون الكلاسيك آراء التجاريين و انتقدوها بشدة و دعوا إلى حرية التجارة بعدها تحقق مزايا نسبة من جراء عملية الإنتاج والتبادل[1].

و تحاول آراء المفكرين الكلاسيك تفسير ثلاثة أمور أساسية:[2]

- ✓ تحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية و بالتالي، التعرف إلى أسباب قيام التبادل الدولي.
- ✓ تحديد النفع المحقق من قيام التبادل الدولي بالنسبة لكل الدولة.
- ✓ كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية.

الفرع الأول: نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث 1723-1790)

كان (آدم سميث) أول من حدد سياسة التجارة الحرة في معرض تحليله لنظرية التجارة الدولية التي تؤكد على ضرورة تحرير ظروف استيراد السلع الأجنبية بواسطة تخفيض القيود الجمركية، فقد برهن سميث في كتابه بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم (1776) على ضرورة و أهمية التجارة الدولية، مؤكدا أن التبادل مفيد لكل بلد فكل بلد توجد فيه أفضلية مطلقة، و قد شكل تحليل سميث نقطة البداية للنظرية الكلاسيكية التي كانت الأساس لكل سياسات التجارة الحرة، وعلى أساس نظرية تحرير التجارة قامت إنجلترا في القرن التاسع عشر بعقد معاهدات تجارية ثنائية مع كل من فرنسا وبلجيكا وايطاليا و النمسا و السويد وغيرها و قد ساهمت سياسة تحرير التجارة آنذاك في توطيد مواقع انجلترا المهيمنة في الصناعة العالمية و التجارة و الحملات البحرية[3].

الفرع الثاني: نظرية النفقات النسبية دافيد ريكاردو (1772-1823)

---

[1] - Bernard Gullochans. **Théories de la change international**. P.U.F. 1976. P111.

[2] - الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية "حالة مجمع صيدال"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص3.

[3] - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2003، ص71.

يرجع الفضل في محاولة تفسير التجارة الدولية تفسيرا علميا الى "آدم سميث" الذي أشار في كتابة الشهير ثورة الأمم سنة 1776 بمزايا تقسيم العمل و التخصص سواء في نطاق المشروع الخاص أو المحيط الدولي، وفي هذا الاتجاه يتبنى آدم سميث مقولته بأن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها الظروف الطبيعية من أن يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من السلع إلى الدول الأخرى، و يمكن تلمس ذلك بواسطة تفسيره لقيام التبادل الدولي[1].

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (1806-1873)

أجاب ستيوارت عن السؤال السابق أن نظرية النفقات النسبية المطلقة كما تدلنا على مزايا التبادل الدولي تستطيع أن تدلنا أيضا على صورة هذا التبادل، فقال في بلد تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على كمية المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها وهي نظرية القيم الدولية التي تحاول تحديد قيمة السلعة المتبادلة دوليا، وبالتالي، تحاول بيان القوانين التي يتم بمقتضاها توزيع الكسب المحقق من التجارة[2].

ويقصد بحجم التبادل ذلك حجم من السلع التي يجب أن يستوردها البلد لإشباع حاجاته مقابل حجم السلع التي يجب أن يصدرها أو بعبارة أخرى معدل التبادل الدولي هو تلك العلاقة بين الصادرات والوارادت و يمكن أن يظهر هذا المعدل بثلاث صيغ هي:[3]

- ✓ معدل التبادل الدولي= 1 معنى ذلك أن قيمة الصادرات = قيمة الوارادت.
- ✓ معدل التبادل الدولي أكبر من 1 معنى ذلك قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات.
- ✓ معدل التبادل الدولي أصغر من 1 معنى ذلك أن قيمة الصادرات أصغر من قيمة

[1] S.Economie. P.Wlson. **The economics factor in international relations**. I.B. travs. London. – 2001.p22.

[2] – محمد زكي الشافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة النشر،ص357.

[3] – سكينة بن حمودة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص85.

الواردات.

ويعتبر الاقتصادي الانجليزي " ألفريد مارشال" أول من تناول تحليل جون ستيوارت ميل بطريقة بيانية مستخدما ما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادل أو منحنيات مارشال، ثم أكمل " فرانسيس أدجورث" العمل الذي بدأه مارشال[1].

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

تضمنت هذه النظرية على نظريتين: نظرية وفرة عوامل الإنتاج لهكشر أولين ولغز ليونتيف.

الفرع الأول: نظرية وفرة عوامل الإنتاج لهكشر أولين

رفض أولين الفروض التي تقوم على أن العمل أساس لقيمة السلعة، وأنه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة، فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل، ولكن فيما أنفق من عناصر الإنتاج على السلعة.

وبيَن أن التجارة الدولية لا تقوم نتيجة للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج، وإنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي في أسعار السلع المنتجة.

ويرى أن سبب قيام التجارة الدولية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة، هذا الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرةُ أو ندرةُ عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله، في الاختلاف في أثمان السلع المنتجة، وهذا مل يؤدي إلى وجود دول تتخصص في إنتاج سلع معينة، لا تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وإنما هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها.

تقوم التجارة لاختلاف النفقات النسبية، ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة وتستفيد من مزايا الحجم الكبير للإنتاج، وهكذا بتضافر العاملين عامل وفرة الإنتاج و عامل الحجم الكبير[1].

[1]– عبد المنعم مبارك، محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص29.

الفرع الثاني: لغـز ليونتيـف

قـام هـذا الاقتصـادي بتطبيـق إختبـار للنظريـة الحديثـة للتجـارة الخارجيـة علـى صـادرات وواردات (الو.م.أ) لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج، على أساس أن (ألو.م.أ) تتمتع بوفرة في رأس المـال ونـدرة في عنصر العمل، واستخدم ليونتيف في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال وكذلك العمـل الـلازم للانتهـاج في عـدد مـن الصـناعات الأمريكيـة، ووصـل إلى نتيجـة أن التجـارة الدوليـة بـين (الـو.م.أ) والـدول الأخرى إنما تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

فطبقـا لتلـك النتيجـة فـإن الـو.م.أ لـديها وفـرة في العمـل بالنسـبة لـرأس المـال، لأن العامـل الأمريكـي يحـيط بـه تجريـب وخـبرة وتنظـيم، فـإن عنصـر العمـل هـو المتـوفر في ألـو.م.أ بالنسـبة لعنصـر رأس المـال، إذن، علـى أمريكـا أن تصـدر سـلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة

بـرزت نظريـات حديثـة ارتكـزت معظمهـا علـى تعميـق منطـق التمـايز والاختلاف و تقبع في جانب العرض و بعضها اعتمد جانبا مخالفا في جانب الطلب.

الفرع الأول: المدخل المرتكز على جانب الطلب

و تتمثل أهم النظريات التي ارتكزت على جانب الطلب في نظرية Linder.

تعود نظريـة الطلـب الممثـل أو نظريـة تشـابه الأذواق إلى الاقتصـادي سـتافن لينـدر Linderstaffant و جـاءت تسـميتها مـن أن الـدول متشـابهة الـدخل تكـون متشـابهة الأذواق و قـد بـدأ ليندر تحليله بالاعتماد على الفرضيات التالية:[2]

[1]– جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والتوزيع، الجزائر، دون سنة النشر، ص31.

[2]– حسام علي داوود، أيمن أوخفيرة، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار الميسرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص62.

- أن الدول ستقوم بتصدير السلع التي تمتلك لها أسواك كثيرة ورائجة، وبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشأة المحلية من تحقيق وفرات الحجم الاقتصادية، وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج هذه السلع مما يؤدي إلى اِنخفاض أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية.

- إن الدول متشابهة الدخل، تكون متشابهة الأذواق و بالتالي، يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل، لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى بسبب تساوي القدرة الشرائية.

يعتمد تفسير ليندر للتبادل الدولي على الفرق بين تجارة المنتجات الصناعية و تجارة المنتجات الأولية، وفي رأيه أن الأولى تقوم بين الدول التي لا يوجد بينها اختلافات جوهرية في عوامل الإنتاج، أما الثانية فتقوم بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة وترجع إلى عوامل أخرى بخلاف الموارد و تجارة الموارد الأولية حسب (ليندر)، إنما يرجع إلى أمر واضح وهو توفر الموارد الطبيعية من الموارد الأولية في الدول المتخلفة والحاجة إليها في الدول المتقدمة من ناحية أخرى.

أما فيما يتعلق بتجارة المنتجات الصناعية فإن الميزة النسبية يمكن أن تكو ن مرتبطة بأهمية الطلب الداخلي و الذي يسميه ليندر الطلب الممثل على سلع التصدير و يمكن تلخيص أهم أفكار ليندر فيما يلي:[1]

يلقي افتراض الطلب الممثل نظرة إجمالية على أثر الدخل على أذواق، ثم أثر الأذواق على التكنولوجيا ثم أثر الأخيرة على التجارة الدولية، فأي زيادة في دخل الفرد يمكن أن توجه الطلب الممثل لدولة ما نحو السلع الكمالية طالما أنه من الممكن الحصول عليها، و بسبب هذا الطلب الجديد على السلع الكمالية يؤدي بدخول منتجين يحاولون الحصول على فنون إنتاجية متطورة لإنتاج هذه السلع و بسبب ارتفاع الإنتاج فإن أرباحهم ستتجاوز بكثير

[1]– محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الجار الجامعية، مصر، 1993، ص81.

تكاليف الطلب الذي دفعهم في البداية إلى التطوير، و من ثم فمن الممكن لهم القيام بتصدير مثل هذه السلع بأسعار منخفضة.

كما أن تشابه هيكل الطلب في دولتين كلما كانت التجارة المحتملة بينهما أكثر كثافة، رغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب مثل :المناخ، اللغة، الدين إلا أن الفروق في متوسط الدخل بين الدول من الممكن أن تصنع عقبات أمام التجارة المحتملة فالسلع التي تنتج بكفاءة في دولة من الممكن أن تكون مطلوبة في دولة أخرى بسبب اختلاف متوسط الدخل و ما يترتب عنه من اِختلاف هيكل الطلب، و هذا ما أهملته نظرية هيكشر أولين بافتراضها ثبات أذواق المستهلكين في الدول المختلفة.

الفرع الثاني: المدخل المرتكز على جانب العرض

تعددت المداخل في جانب العرض و المعتمدة من قبل الاقتصاديين المهتمين بالموضوع نوجزها فيما يلي:

1. **نظرية الفجوة التكنولوجية**

لقد طور ميشال بمونزMichaelPosner سنة 1921تحليلا جديدا يرتكز على التغيرات التكنولوجية و ذلك بتوسيع نتائج أنشطة البحث ولتطويرعلى صعيد الشركات الدولية، و ذلك باحتكار شركة مبدعة لإنتاج سلعة جديدة تستهلك من قبل المقيمين والمستهلكين الموجدين في الخارج، ويؤدي تصديرها إلى الخارج طالما لم يتمكن منافسوها من إنتاج منافس، و محدد التجارة هنا يعتمد على الفجوة التكنولوجية و يرتكز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الدولية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على الطرائق الفنية المتقدمة لإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة، أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل مما يؤهل هذه الدولة إلى اكتساب مزايا نسبة مستقلة

عـــن غيرهـــا و أن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومـــات الخاصـــة ذا التجديد دوليا[1].

ولكن الإشكال أن بوزنر لم يبحث عن تفسير الكيفية التي ستحقق التجديد في هذه الدولة.

2. نظرية دورة المنتج

لقد استطاع فرنون Vernon أن يجيب على هذا الإشـــكال الســـابق مـــن خـــلال مقالـــة نشـــر ســـنة 1966 و استرشـــد ذلـــك بســـلع الاســـتهلاك الـــتي يطلبهـــا ذو الـــدخول المرتفعـــة أو بالســـلع الـــتي تســـمح بـــإحلال رأس المـــال محـــل العمـــل، و بوضـــوح في نموذجـــه عـــن الـــو.م.أ و الـــذي أسمـــاه " دورة المنـــتج" أن المنـــتج يكـــن جديـــدا في البدايـــة ثم ينتشـــر في الـــدول الصـــناعية الأخـــرى ثم يصـــبح نمطيـــا بعـــد ذلـــك و يظهـــر الشـــكل الآتي نمـــاذج التبـــادل الممكـــن بواسطة حياة المنتج الجديد في أمريكا.

الشكل رقم(01): التطور الممكن للموازين التجارية خلال دورة المنتج الجديد

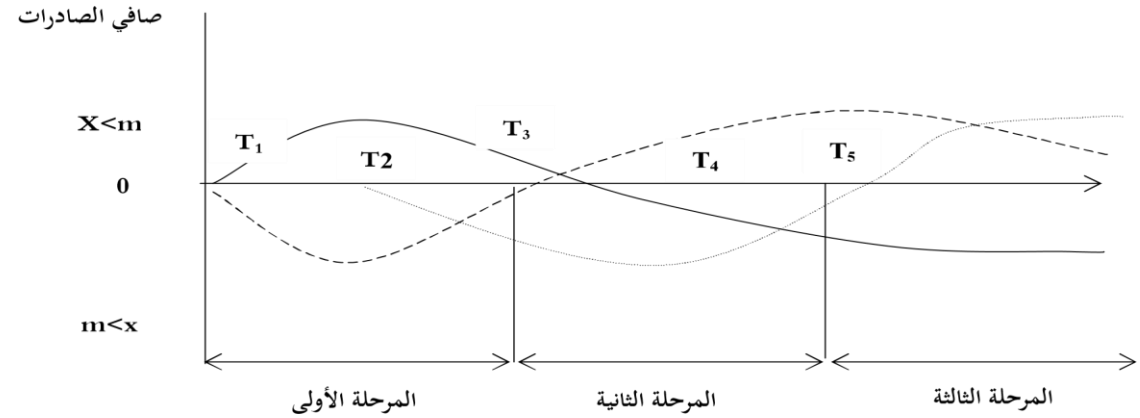

ـــــــــــالو.م.أ

كندا، أوربا ، اليابان

ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ بقية العالم

المصدر: محمود يونس،**أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص 08.

[1]– منى مسغوني، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970–2001**، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–، 2005، ص16.

في الشكل رقم 01 يميز فرنون بين 3 مراحل:

- **المرحلة الأولى:** في هذه المرحلة يفترض أن التجديد و الإنتاج يبدآن في الو.م.أ في لحظة من الزمن بنسبة ارتفاع مستوى الدخل و ارتفاع تكلفة الأيدي العامل و لأن الإنتاج الجديد يصاحبه عادة نوع من عدم التأكد فيكون من المفضل تسويقية في السوق المحلي أو في الأسواق القريبة و في الغالب تكون تكلفة الإنتاج مرتفعة.
- **المرحلة الثانية:** مرحلة الانتشار في الدول الصناعية الأخرى، ويكون المنتج قد تنوع و بدأ كل نوع في الاتجاه نحو النمطية و نجد أن بعض الدول بدأت بالإنتاج الكبير، و في هذه المرحلة تقوم الو.م.أ في استيراد هذا المنتج بنسبة فقدان الميزة النسبة في الزمن t4.
- **المرحلة الثالثة:** هذه المرحلة شديدة النمطية حيث يصبحُ المنتج نمطيا بدرجة كبيرة كما أن السوق الخاصة به أصبحت معروفة بالكامل و عندئذ تكون اعتبارات التكلفة لها القول الفصل و من هنا، يبدأ التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية المختلفة بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها[1].

المبحث الثالث: المحددات السياسية والاقتصادية للصين والجزائر

عرف كلا من الجزائر والصين إصلاحات سياسية وتحولات اقتصادية في فترة متزامنة زادت من التقارب والتعاون بين البلدين، حيث إن الظروف التي عايشتها كل منهما كان سببا في تبني الصين لسياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي ثم تلتها الجزائر لاحقا، وعملت هذه الإصلاحات على دفع الدولتين إلى الاتجاه نحو مزيد من سياسات التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية.

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية في الصين والجزائر

الفرع الأول: الإصلاحات السياسية في الصين

[1]- تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-، الجزائر، 2015، ص30.

أسهمت مقولات "دينغ" الإصلاحية والتي كانت تسعى إلى تقديم رؤية جديدة للاشتراكية وبناء دولة صينية واحدة بنظامين، التي كان من أبرزها:"إصلاح الداخل والانفتاح على الخارج، واعتماد التنمية الاقتصادية المستدامة لمحاربة الفقر والأمية والانغلاق والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة لدى الغرب لتوطينها ثم الابداع فيها، بإقامة دولة واحدة بنظامين اشتراكي ورأسمالي، وسياسة الإصلاح والانفتاح التي مازالت مستمرة بقوة منذ عام 1978والتي أحدثت تبادلات جذرية في بنية النظام السياسي والاقتصادي في الصين، حيث التزمت الصين بإرث هذا المصلح الكبير واستمرت في إصلاحاتها السياسية والاقتصادية، وهذا ما أطلق نهضة الصين المعاصرة ونقلها من دولة نامية إلى دولة غنية، حيث قدمت سياسة الانفتاح والإصلاح في الصين المستمرة منذ عام 1978 الكثير من الدروس المستفادة للعرب من بينهم الجزائر هذه الأخيرة التي كانت تعيش فترة إصلاحات مع بداية عهد الثمانينات والتسعينات، وأبرزها تجربة التناغم والانسجام بين المكونات الداخلية، رفض التبعية وبناء الديمقراطية والاشتراكية بخصائص صينية،إقامة توازن بين الأصالة والمعاصرة وبناء مجتمع المعرفة بخصائص صينية على قاعدة الانفتاح المدروس على ثقافة العولمة وغيرها.

يعود الفضل في وصول الصين إلى ما هي عليه اليوم إلى تنفيذ الخطط الخمسية والإصلاح والانفتاح الموجه الذي حظي بمناقشات وتوصيات وقرارات حزبية وجماهيرية عميقة، دفعت البلاد إلى اختيار العديد من العوامل التي تعزز الهدف والعمل على تفعيل آلياته، والرغبة الكبيرة في تحفيز الاقتصاد بآليات جديدة تعمق فلسفته القائمة على التحديث الموجه والاستجابة لمتطلبات المجتمع [1].

ويشير العديد من الباحثين والمسؤولين السياسيين من أبرزهم "تشن غبي جيان" نائب الرئيس التنفيذي السابق لمدرسة الحزب للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الذي صرح في مقابلة صحفية أجراها معه مندوب صحيفة الشعب اليومية بأن عملية الإصلاح والانفتاح الممتدة 30 عاما في الصين يمكن تلخيصها في أربع مراحل تاريخية هي كالتالي:

* المرحلة الأولى: 1978-1982 كانت أربع سنوات لإزالة الفوضى، وإعادة النظام، وانطلاق الإصلاح.

[1]- آمنة سماحي، **العلاقات الجزائرية الصينية**، مذكرة ماستر في العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2017، ص 43-54.

* المرحلة الثانية: 1982-1992 عشر سنوات لانطلاق الإصلاح الشامل، وتحديد أهداف الإصلاح فيما يتعلق بالطريق الجوهري والخط الأساس والاستكشاف الجزئي للاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

* المرحلة الثالثة: 1992-2002 عشر سنوات للصمود أمام اختبار الفوضى السياسية والمالية والتقدم إلى الأمام بشجاعة لتحديد أهداف الإصلاح فيما يتعلق بالنظرية المرشدة والمنهاج الأساس واقتصاد السوق الاشتراكي وتحقيق تقدم اختراقي تاريخي جديد للإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي.

* المرحلة الرابعة: 2002 إلى الآن وفي هذه المرحلة يتم تحديد الاتجاه التاريخي للصين والحزب الشيوعي الصيني في العصر الحاضر بصورة أوضح على أساس نقطة انطلاق تاريخية جديدة، ورفع الراية العظيمة للاشتراكية ذات الخصائص الصينية بصورة أعلى للشروع في بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو أشمل.

فمن المهم الاعتراف بأن العقد الماضي كان عقد الانطلاق في الإصلاح الاقتصادي والسياسي والثقافي، معتمدا على مبادرات الإصلاح التي واكبت العصر وآلياته ومفاهيمه وقيمه الإنسانية قبل المادية، كما يعود الفضل إلى قادة البلاد والآباء والرواد أمثال الزعيم ماوتسي تونغ وشوان لاي ودنغ شياو بينغ وجيانغ تسه مين وهوجين تاو(ولدسنة 1942 مهندس وسياسي صيني تولى منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية من 2003 وشغل من قبل مناصب عدة منها: سكرتير عام للجنة المركزية للحزب الشيوعي ورئيس اللجنة العسكرية المركزية للحزب ورئيس اللجنة المركزية العسكرية للجمهورية.)، وغيرهم ممن أسهموا في تطوير الصين ووضعها في تلك المرتبة التي فاقت الولايات المتحدة الأمريكية أو تكاد، والفضل أيضا للشعب الذي وثق في قيادته، حيث عمل الحزب الشيوعي الصيني على تحقيق إنجازات متميزة باعتباره الحزب الحاكم منذ عام 1949 في المجال السياسي، خاصة في مجال آليات الحزب وقيادات الدولة، فبنظرة عامة نجد أن النظام السياسي الأساس في الصين، قد عمل عملا ناجحا جدا خلال أكثر من ثلاثين عاما من الإصلاح والانفتاح، ويعود الفضل إلى الآلية الواقعية لعمل النظام السياسي الصيني"آلية القيادة الجماعية".

أشار "دينغ شياو بينغ" في 24 ديسمبر 1990 خلال اجتماعه مع "جيانغ زيمين ولي بينغ" إلى أن محور مشكلة الصين يتمثل في أنه يجب على الحزب الشيوعي الصيني أن يمتلك مكتبا

سياسيا جيدا ولجنة دائمة جيدة؛ لذلك المكتب السياسي، فإذا لم تظهر مشكلات في تلك الحلقة فإن الصين ستستقر مثل: جبل تاي، فسر الصين يكمن في الحزب الشيوعي الصيني، وسر الحزب الشيوعي الصيني يكمن في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية، وسر اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية يكمن في آلية القيادة باللجنة الدائمة، مع السير وفق آلية القيادة المجمعة تلك التي تسمى "آلية القيادة الجماعية"، وهذا هو الشرط السياسي للسير بسلامة على طريق الإصلاح الصيني. على كل فقد عمل الحزب الشيوعي الصيني على توحيد الشعب الصيني بجميع قومياته للعمل الجاد، والاعتماد على نفسه في بناء الصين كدولة اشتراكية متطورة الثقافة وديمقراطية رفيعة.

فقد كانت هذه التجربة ولا تزال تحقق مستويات غير متحققة في أي دولة أخرى مما كان له أثر إيجابي انعكس في عدة مؤشرات فمن المميزات التي تميزت بها هذه التجربة هو أنها سلكت منهج التدرج في تطبيق الإصلاحات، وهذا ما أعطاها حصانة ضد الفشل الذي أصاب غيرها من التجارب الأخرى، ففي الفترة الممتدة من 1980-2002 شهدت الصين تحولا كبيرا في السياسة الصينية الداخلية والخارجية تحت قيادة جيانغ زيمين، الذي اِنتهج سياسة دينغ شاو بينغ الإصلاحية نفسها والانفتاح على العالم ومواصلة عملية إصلاح هيكلة الدولة السياسية والإيديولوجية التي جاءت مع بينغ شياو بينغ، هذا وقد أدخلت تعديلات على الدستور الصيني في عامي 1993-1999 حيث نص الدستور على أن الصين هي دولة اِشتراكية تحت سيطرة الديكتاتورية الديمقراطية للشعب، كما نص على أن كل القوميات داخل جمهورية الصين الشعبية سواء أمام القانون، ومن بين الإصلاحات السياسية نجد: توسيع هامش الحريات السياسية، إصلاح النظام الانتخابي وتشجيع المجتمع المدني، إعطاء الأولوية للاستقرار السياسي والمحافظة على الوضع القائم باعتباره الضمانة الوحيدة لإعادة بناء الصين داخليا[1].

كما قامت الصين بتعميق الإصلاحات تعميقا شاملا بهدف تحسين وتطوير نظام الاشتراكية ذات الخصائص الصينية وتعزيز تحديث منظومة حكم البلاد والقدرة على الحكم، كما أن تنظيم الإصلاحات وتنسيقها ضروري لتسريع تنمية اقتصاد السوق الاشتراكي والسياسة الديمقراطية والثقافية المتقدمة والتناغم الاجتماعي والحضارة الايكولوجية.

[1]- المرجع السابق نفسه، ص 56-58.

ففي هذا الإطار، واستنادا إلى التجارب التاريخية والمتطلبات الواقعية، هناك قناعة راسخة في الصين على مستوى القيادة والقاعدة على أن الاشتراكية وحدها، هي خلاص الصين وبأنه عبر نهج الإصلاح والانفتاح يمكن تحقيق القدرة الناجعة على تطوير الاشتراكية والماركسية وبالتالي تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية، فعملية الإصلاح والانفتاح التي تعد مثل ثورة اشتراكية صينية جديدة والتي يقودها نخبة من المتنورين في الحزب الشيوعي الصيني قد أثبتت بالواقع بأنها تقود بكل وعي الصين لتكون دولة اشتراكية حديثة وغنية وقوية وديمقراطية ومتحضرة.

❖ **الاشتراكية الوطنية الجديدة:**

كما كان لتبني الصين النظرية الماركسية "الاشتراكية الوطنية الجديدة" فضل في هذا النجاح الذي وصلت إليه الآن، فقد عملت الصين على التمسك بتسلح وتوعية الشعب بثمار النظرية الماركسية التي تم تصيينها حيث يتمسكُ الحزب الشيوعي الصيني دائما بالجمع بين المبادئ الأساسية للماركسية مع واقع الصين، ودفع دون انقطاع تصيين الماركسية متخذا ذلك سلاحا إيديولوجيا قويا لتسليح كل الحزب والشعب.

فهناك من الباحثين من يرى أن الفضل لا يرجع للحزب الشيوعي وحده ؛ بل أن هناك فلسفة قديمة في الحكم تلاقت مع الفكر الماركسي، وأن أيديولوجية الحزب الشيوعي لم تكن هي الوحيدة المؤسسة لجمهورية الصين الشعبية؛ بل هناك حيثيات وأفكار خاصة واستخدامات كان لها إسهامات في نشوء نظام الجمهورية الصينية، وكل فترة يتبنى الحزب الشيوعي الحاكم سلسلة تغييرات وإجراءات تصب في مصلحته مستمدة من آليات رأسمالية، كما يرون أن فهم السياسة الخارجية الصينية يتطلب الذهاب إلى ما هو أبعد من تحليل النظرية الماركسية "اللينينية"، التي كان لها تأثير ضئيل في سياسة الصين الخارجية، إن قورنت بتأثيرها في سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية سابقا.

وعلى كل نجد أن انفتاح الحزب الشيوعي الصيني على العالم الخارجي خاصة دول آسيا وإفريقيا بما فيها الجزائر استطاع أن يجعل تلك الدول تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين برغم

اختلاف القيم والمفاهيم والسياسة والنظم في تلك الدول، وأن تعطي لها تجربة واقعية ناجحة لعملية التنقل من هيكل النظام السياسي والنظام الاقتصادي المخطط القديم[1].

الفرع الثاني: الإصلاحات السياسية في الجزائر

❖ **الجزائر من الاشتراكية إلى الديمقراطية التعددية**

ظهرت التعددية الحزبية في الجزائر أثناء وجود الاستعمار الفرنسي في شكل حركة وطنية تضم أحزابِ تفتقر لوجود سلطة سياسية مستقلة، ولنظـــام دستوري وقـــانوني ينظمها، حيث كان هدفها الوحيد هو مناهضة الاستعمار ومحاربته بأشكال مختلفة، وبعد أن حمل حزب جبهة التحرير الوطني لواء الثورة المسلحة وحقق الاستقلال، مرت الجزائر بعدة مراحل دستورية وسياسية في ظل دولة حديثة كانت تبحث عن البناء الأمثل للسيادة الوطنية والاستقرار السياسي والدستوري منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، وقد تبنت الجزائر بعد الاستقلال نظام الحزب الواحد، كما تأثرت بالنظام الاشتراكي لمدة 27 سنة إلى غاية 5 اكتوبر 1988 التي تعتبر نقطـــة تحول للمجتمـــع الجزائري والحياة السياسية في الجزائر، حيث كانت سببا في الانفتاح على الديمقراطية التي تقر الحريات العامة وتنبذ الدكتاتورية والانفراد بالسلطة، كما أقرت منذ دستور 1989 التعددية السياسية والحزبية [2].

من أولى مظاهر بروز التعددية السياسية في الجزائر هو إقرار رئاسة الجمهورية بضرورة تعدد التيارات في خطاب ألقاه الرئيس الشاذلي بن جديد في 10 اكتوبر 1988 وما تبعه من ظهور العديد من الشعارات الرسمية الجديدة منها: " من أجل ديمقراطية أوسع " و " من أجل المستقبل والديمقراطية "، بالإضافة إلى ما قاله رئيس المجلس الشعبي الوطني عن أحداث 5أاكتوبر 1988" **إنها أبرزت ضرورة التعجيل في المسار الديمقراطي الواسع الذي شرع فيه ، والذي ينبغي أن يؤدي إلى المصالحة بين الجزائريين. ..**"[3].

---

[1]– آمنة سماحي، المرجع السابق نفسه ، ص 58.

[2]– مسعود عليبي، **الرقابة على دستورية القوانين–دراسة مقارنة–**، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2011، ص2.

[3]– سعيد بو شعر، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى، الطبعة الثانية، الجزائر، 1993، ص 180–181.

الجزائر كانت من الدول السباقة إلى التحول للنمط السياسي الجديد " التعددية السياسية " نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعة داخلية وأخرى خارجية منه المؤثرات السياسية التي دفعت النظام السياسي الجزائري إلى التحول نحو التعددية السياسية، التي تتلخص في مجموعتين من الأزمات التي أحاطت بالنظام :

-المجموعة الأولى : وهي مجموعة الأزمات الهيكلية والتي تمثل مسلك النظام في مختلف الأزمات منها أزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر وما صاحبها من اِحتكار للسلطة، أزمة الصراع داخل أجنحة النخبة السياسية [1].

المجموعة الثانية : التي تتمثل في مجموعة من الأزمات المحورية التي عانتها الجزائر منها: الأزمات السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية والتي لعبت دورا مهما في إعادة تشكيل النظام السياسي من جديد[2].

بالإضافة إلى عوامل خارجية حيث شهد العالم في هذه الفترة أهم تحولات عالمية إقليمية وداخلية في تاريخ العالم المعاصر، وهو التحول الى التعددية السياسية والتي أضحت ضرورة ملحة للدول النامية بما فيها الجزائر، فقمع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع الايديولوجية الشيوعية والأنظمة التسلطية في أوربا والدول النامية ، وتحولت حوالي أربعين دولة في العالم الى أنظمة ديمقراطية تبنت منهج التعددية السياسية [3]، بعدما أخفقت التجارب السياسية القديمة فيها وغياب المشاركة السياسية للمواطنين واِحتكار الدولة لممارسة السلطة ، وصيغة الحزب الواحد أو ائتلاف الأحزاب المسيطرة ، وجر ذلك إلى فشل في مشاريع التنمية بكل أنواعها[4]. انطلقت الجزائر في إرساء قواعد الديمقراطية بواسطة مباشرة المسار الانتخابي وتمكين مختلف التيارات من إمكانية الترشح للتمثيل في المجالس المحلية والمجلس الشعبي الوطني والترشح لرئاسة الجمهورية، وهذا ما يثبت حدوث تحول سياسي ظاهر جسده الدستور

---

[1]- منعم عمار، **الجزائر والتعددية المكلفة-الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية-**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1999، ص ص 44-49.

[2]- غسان سلامة، **ديمقراطية من دون ديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص298.

[3]- عبد النور بن هنتر، **اشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي "المستقبل العربي"**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 273، بيروت، نوفمبر 2001، ص6.

[4]- أحمد ثابت، **التعددية السياسية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص ص 11-12.

الجديد 1989، وشكل انتقالا من نمط الى آخر كما كان بداية لتجربة ديمقراطية تميزت بالخصائص التالية :

_ محاولة ترسيخ عوامل الديمقراطية بالرغم من حالة العنف، وهو ما يبدو جليا في وجود قيادات جماعية للسلطة تخرج عن الإطار الشخصي.

_ الانفتاح النسبي على وسائل الإعلام المكتوبة تعزيزا لحرية الرأي . بروز ملامح النضج لدى القوى السياسة من حيث الوعي والتنظيم.

_ توسيع مجال المشاركة السياسية واِحتواء الصراع بين القوى السياسية المختلفة ضمن المؤسسات الدستورية.

_انتشار الثقافة المدنية وتعميق الإيمان بها.

– ترسيخ التعددية الحزبية والانتخابات الدورية كمبدأ للتداول على السلطة رغم ما يشوبها من انحرافات وتجاوزات[1].

وقد مرت التجربة الديمقراطية في الجزائر بمرحلتين أساسيتين:

– المرحلة الأولى: تسمى مرحلة الفوضى الديمقراطية والتي تميزت بالتركيز على الدين الهوية ، والتاريخ ، وهي المسائل التي عُبِءَ فيها الشارع لمواجهة رواسب النظام القديم الذي لم يجد أمامه إلا اللعبة الديمقراطية كخيار لتجاوز الحالات الأزموية ، بسبب أزمات متداخلة اقتصادية ، سياسية نتيجة تصادم القوى داخل سرايا الحكم وهو ما أدى إلى نتائج كارثية في المرحلة الانتقالية حصيلتها خراب العمران وذبح الوطن .

– المرحلة الثانية : مرحلة الضبط الديمقراطي والتي تميزت بالتحالف الرئاسي الثلاثي بين جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم، وهو تحالف قام على شرعية دعم الرئيس بوتفليقة اِنطلاقا من قناعات تعطي الأولوية لبناء المصالحة الوطنية للخروج من المأساة الوطنية مع دعم برنامج النمو الاقتصادي ، حيث استطاعَ هذا التحالف غلق اللعبة أمام باقي التيارات السياسية المعارضة وعمل على إضعافها وتغييبها على الساحة السياسية .

دون أن ننسى دور الزيارات المتبادلة في إعطاء دفع قوي للعلاقات بين الجانبين نحو مزيد من التعاون لتحقيق التنمية المستدامة والتعاون المشترك وهذا ما عبر عنه السيد رايحي " سفير

[1]– عبد السلام قريفة، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص49.

الجزائر لدى الصين في مقابلة مكتوبة مع وكالة أنباء الصين الجديدة " شينخوا " عن الزيارة التي قام بها " يوي تشنغ شنغ " رئيس المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي الصيني لأربع دول عربية والتي بدأها بالجزائر قائلا: " **هذه الزيارة خطوة مهمة من شأنها أن تسلط الضوء على رفع العلاقات العربية – الصينية الراسخة ونتائج التعاون الصيني –العربي وآفاقه المستقبلية**".

وحسب ما ذكره كبير المشرعين الصينيين عند ما زار الجزائر " ووبانغ قوم " في 2008 خلال اجتماعه مع رئيس الوزراء " أحمد أو يحي " حيث أشار إلى أن الصين ستتعاون مع الجانب الجزائري لتدعيم التعاون الثنائي من منظور استراتيجي طويل الأجل باعتبارهما دولتان ناميتان تشتركان في طموح مشترك لتنسية اقتصادهما ، كما أشار أنه علينا تشجيع شركاتنا على التعاون الصيني الجزائري ، فالحكومة الصينية ستشجع الشركات الصينية على إقامة أنشطة أعمال واستثمارات في الجزائر وستتبنى سياسة مفتوحة لنقل التكنولوجيا إلى الجزائر ، وإطلاق برامج تدريبية مختلفة للأفراد الجزائريين بهدف الإسهام في تصحيح الهيكل الاقتصادي بالجزائر وتوسيع إطار فرص العمل ، ورد " أويحيى " متفقا مع اقتراح " وو " أن الحكومة الجزائرية ترغب بصدق في التعلم من الصين وتدعيم التعاون الثنائي والاستثمار المتبادل من أجل المساعدة في التحول الاقتصادي في البلاد وتحقيق التنمية المستدامة ، فالصين مستعدة لتقاسم خبراتها مع الجزائر في العديد من القضايا بما فيها التنمية الوطنية بهدف تدعـــيم التعاون الجوهـــري وتعزيز الصداقة بين الشعبين ، فالانجازات التي حققتها الصين في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية الوطنية تعد دليلا حيا للعالم على نجاح سياسة الانفتاح في البلاد ومن هنا، نجد أن الوضع السائد في الصين خلال هذه الفترة يتطابق مع الأوضاع في الجزائر فكلا البلدين كانا يواجهان فوضى سياسية وفي طريقهما للإصلاح[1].

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية في الصين والجزائر

الفرع الأول: التحولات الاقتصادية في الصين

[1]– آمنة سماحي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

منذ عام 1949 وحتى أواخر العام 1978 جرى بناء اقتصاد جمهورية الصين الشعبية على النموذج السوفياتي بواسطة اعتماد الاقتصاد المخطط المركزي لكن بعد هذا التاريخ وبعد انتهاء الثورة الثقافية تبنت القيادة الشيوعية الجديدة إصلاحات جذرية في الاقتصاد أدت الى انتقال الاقتصاد الصيني من الاقتصاد المخطط الى اِقتصاد مختلط (هو نظام اقتصادي وسيط بين الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق يمزج بين الاعتماد على السوق والدولة معا) موجه نحو السوق تحت راية الاشتراكية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني . وبفضل هذه الإصلاحات التي قادها الزعيم الصيني " دينغ شياو بينغ " عام 1978 واستمر على نهجه من جاء بعده التي تملك رؤية جديدة تختلف عن السابقة وتذهب إلى اتجاه الانفتاح على العالم الخارجي ولا سيما العالم الغربي وإحداث إصلاحات اقتصادية عن طريق المزاوجة بين اقتصاد السوق (هو نظام اقتصادي يتمتع فيه الأفراد والشركات بحرية المبادرة وحرية تبادل السلع والخدمات ونقلها) والاقتصاد الاشتراكي من أجل الاستفادة من مزايا نظام اقتصاد السوق مع بقاء سيطرة الدولة على الاقتصاد. " في عام 1993 وافقت الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الرابعة عشر للحزب الشيوعي الصيني على تطبيق " اقتصاد السوق الاشتراكي " لتمهد بذلك الطريق لانطلاق الصيني الاقتصادي في عقدين متتالين ، كما صدرت عن دورة أعمال الدورة الكاملة الثالثة الثامنة عشر للجنة المركزية وثيقة بعنوان " قرار اللجنة المركزية حول عدة مسائل مهمة تتعلق بتعميق الإصلاحات على نحو شامل " حيث جاءت الوثيقة شاملة أجازت فيها اللجنة المركزية إصلاحات اقتصادية تعد من أجرأ الإصلاحات خلال ثلاثة عقود منها :

- تحرير الأسواق بصورة أكبر لتعزيز استقرار ثاني أكبر اقتصاد في العالم .
- توسيع فرص الوصول إلى الأسواق الصينية .
- تعزيز التعاون الإقليمي وانفتاح المدن الحدودية والداخلية .
- إصلاح النظامين المالي والضريبي .

استراتيجية الصين على المستوى الخارجي : تأكدت القيادة الصينية بأن النهوض بالصين يتطلب أولا النهوض باقتصادها وهذا ما جعل الصين تتبع سياسة خارجية جديدة مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم من أجل عملية البناء الداخلي ، وتسخير هذا الانفتاح لصالح عملية الاصلاح والتحديث في الصين فكان أول هدف من أهداف السياسة الخارجية للصين يتمثل في ترتيب أوضاعها الداخلية .

فعلى المستوى الخارجي وفيما يخص اقتصادها تتمثل استراتيجيتها في النقاط التالية :

تنويع مصادر الواردات النفطية .

زيادة الاستثمارات في عمليات الاستكشاف والإنتاج النفطية الخارجية .

• تطوير العلاقات السياسية مع البلدان المصدرة للنفط .

الاهتمام بخط الأنابيب الأرضي الروسي والكازاخستاني .

• شراء واستخدام مصافي تكرير نفطية خارجية[1].

دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا مع بداية الثمانينات والتسعينيات تحولت علاقات الصين بأفريقيا وأصبحت أكثر براغماتية وأصبحت القضايا الاقتصادية والاجتماعية في سلم أولويات الصين في أفريقيا فعدلت من سياستها لتتناسب وهذه الأولويات لا سيما أنها تخلت عن اعتماد المبدأ الإيديولوجي أساساً في التعامل مع غيرها من الدول حيث تتميز العلاقات الصينية الافريقية اليوم بالتجارة الفعالة والنشاط الاقتصادي المتزايد؛ إذ نمت التجارة الثنائية بنسبة 700 % خلال فترة التسعينيات،و كان المنتدى الصيني الإفريقي الذي تأسس سنة 2000 قد وضع أساسا لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الإفريقية مما أسهم في النمو السريع للتجارة والاستثمار في السنوات الماضية .

أسباب تحول العلاقات الصينية الإفريقية :

* تحول البني الفاعلة داخل دوائر صنع القرار في الصين حيث عملت النخبة السياسية الجديدة على استبدال الخط البراغماتي المتمحور حول التطور الاقتصادي محل التطرق الإيديولوجي الماوي (تعرف بعلم الثورة وهي تيار ثوري في الحركة الشيوعية تتميز بضرورة قيام الحركات الشيوعية بتمردات عسكرية على الأنظمة البرجوازية والامبريالية مشتقة من تعاليم الزعيم "ماو تسي تونغ" وتقوم فكرتها على الثورة أو الانتفاظة الإعلامية ثم التنظيمية ثم الحرب الشعبية واقامة جمهورية الشعب).

*بروز قارة افريقيا كمنطقة نفطية واعدة وسوقا استهلاكية واسعة وسعي الصين إلى اقتحام هذه السوق بقوة واستغلال النفط.

*منافسة ومزاحمة القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]– علي حسين باكير، **دبلوماسية الصين النفطية "الأبعاد والانعكاسات"**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص ص 89-92.

*التحولات التي مست النظام الدولي بعد الحرب الباردة وأهمها تراجع المتغير الإيديولوجي والعسكري لصالح الاقتصادي.

أهداف السياسة الصينية الجديدة في إفريقيا :

*تأمين مصادر إمدادات نفطية دائمة ومضمونة في أفريقيا .

*الأهداف الدبلوماسية للسياسة الصينية في إفريقيا منها تهميش تايوان وكسب التأييد الدبلوماسي الأفريقي لدى هيئة الأمم المتحدة.

*سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب وكسر الهيمنة الأمريكية على العالم .

إذا، نجد أن الصين أولت اهتماما كبيرا بالنفط لارتباطه المباشر بنموها الاقتصادي واستقرارها الاجتماعي فعمدت إلى تطوير قطاع الطاقة والهيئات الحكومية المرتبطة به وإعادة هيكلته بما يجعله أكثر فعالية وكفاءة الأمر الذي تطلب وضع خطط استراتيجية خمسية للتعامل مع الوضع النفطي بشكل علمي دقيق ومنظم ، وقد حظيت هذه الخطط بأهمية عالية لاسيما الخطط الخمسيه العاشرة والحادي عشرة التي تغطي السنوات (2001-2005) و (2006-2010) والتي حددت شكل السياسية النفطية الداخلية والخارجية للصين[1].

أما بالنسبة للجزائر، فالصين تسعى اليوم إلى كسر صفة الزبون الهامشي للبترول الجـــــــزائري ، ويمكننا أن نشير الى استثمارات الشركة الصينية العملاقة CNBC التي أقدمت على بناء مصنع لتكرير البترول في منطقة أدرار قرب حوض السباع " ثم استطاعت شركتي Sinopec و Cnps في سنة 2004 ، أن تضفر بحقوق البحث والاستغلال في حوض " وادميا " كما أن الشركة الجزائرية " نافتال " يتعاون مع شركة SORALCHINE بادرتا إلى تكوين شركة مختلطة في جانفي 2006 تحت اسم NAFTACHINE مختصة في توزيع مواد بترولية مكررة للكيروزين ووقود الطائرات والبنزين.

الفرع الثاني: التحولات الاقتصادية في الجزائر

منذ استقلال الجزائر إلى غاية نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن الماضي كانت الجزائر تنتهج ما يسمى بالنهج الاشتراكي والاعتماد بصورة كبيرة على القطاع العام

[1]- علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره، ص93.

وعلى التخطيط المركزي، ولكن مع انهيار الاشتراكية وفشلها أصيبت الجزائر بصدمة اقتصادية ودخلت في حلقة مفرغة ووصلت إلى طريق مسدود ، مع تصاعد أزمة المديونية وانخفاض أسعار النفط منذ عام 1986 وتقليص المداخيل من العملة الصعبة وبالتالي، العجز في تمويل التنمية الاقتصادية ودخولها في أزمة حادة داخلية وخارجية وكذلك تزامن هذه الفترة بالتغيرات التي أحدثت في العالم وبروز خاصية أحادية القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها إلى اعتمـــاد كل دول العالم على نهـــج قـــوى السوق في التنمية ، وعليه من أجل مواجهة هذه الصدمات الداخلية والخارجية لا بد للجزائر من تطبيق سياسات إصلاحية ذاتية ومدعمة من المؤسسات المالية الدولية [1].

كما عرف الاقتصاد الجزائري تراجعا متواصلا فبات من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة وانتهاج سياسات أكثر انفتاحا على القطاع الخاص والاقتصاد العالمي والانتقال من الاقتصاد الريعي المخطط إلى الاقتصاد الليبرالي ، استوجب الشروع في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي المدعمة من طرف هيئات عالية عالمية ، والتي تهدف إلى تسريع الدخول في اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا التحول من آثار اقتصادية وتكاليف اجتماعية .

لقد برزت بوادر التحول في النظام الاقتصادي الجزائري منذ النصف الثاني من الثمانينات وبالضبط بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي عجلت بالتراجع عن الكثير من مفاهيم الاشتراكية السائدة سابقا ، وباشرت الجزائر تحرير اقتصادها عبر خطوات ومراحل متأنية.

❖ **اقتصاد الجزائر قبل الإصلاحات :**

كان الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة على الشكل الآتي : اقتصاد قائم على الثنائية وشديد التبعية للخارج أحادي التصدير " ريعي " ويتعرض لإفرازات سلبية بسبب تغير المحيط الدولي وتدهور شروط التبادل الدولي وتقلب أسعار النفط.

❖ **اقتصاد الجزائر أثناء الاصلاحات :**

تبلورت جهود الإصلاحات سنة 1986 وتسارعت سنة 1995 ، بعد مرحلة السلبية في النمو استطاعت الاصلاحات تحقيق استقرار التوازنات الكلية وعودة النمو الايجابي محققا % 3.2

[1]– ابتسام حميداني، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر لفترة 1989–2014**، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، الجزائر، 2014، ص42.

سنة 1998 ، معدل النمو منذ 1962-1998 بلغ 1.4 % ، وبمتوسط بلغ 1.14 % خلال فترة الاصلاحات .

❖ **اقتصاد الجزائر ما بعد الإصلاحات :**

استدام النمو الإيجابي منذ 1995 إلى 2008 (4 %) ، الاقتصاد مستقر من حيث إطارُ الاقتصاد الكلي ، وفر مقاومة أكبر للصدمات وتجنب اختلالات 1986 وهذه النتائج كانت لها علاقة بأسعار النفط ، واستراتيجية النمو التي تعتمد على دعم النمو من خارج الميزانية[1] .

دون أن ننسى الإشارة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر سنة 1991 والتي تعد مثل الدفعة الثانية من الإصلاحات وذلك في شهر أفريل مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها حيث توجت هذه الإصلاحات بإصدار نصين أساسيين هما :

1 / المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغي النظرة القديمة التميزية بين الاستثمار الخاص والعام وأدى إلى إنشاء حرية الاستثمار بالشكل المرغوب من صاحب المشروع ، ووضع نظام تشجيعي وتوجيهي للاستثمار ، خضوع الاستثمار إلى نظام بسيط للإشهار ، تكريس الضمانات للمستثمر وخاصة حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة ومداخيلها واللجوء الى التحكيم الدولي في حالة نزاع.

2/المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات وكذا ادخال أدوات جديدة في التجارة[2].

عملت هذه التجربة الصعبة التي قامت بها الجزائر بزيادة إيراداتها في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وهو الأمر الذي تجسد في إبرام اِتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي من المقرر أن يفضي إلى قيام منطقة تبادل حر، ويتواصل بالتفاوض الحازم حول الانضمام الى منطقة التجارة العالمية، فقد قامت الجزائر بفتح المجال أمام الشراكة والاستثمار الخاص محليا كان أم أجنبيا، وتقديم التشجيع لهما.

---

[1]- حاكمي بوحفص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد07، الجزائر، 2001، ص 12-14.

[2] - Ahmed Bentitou. **L'Algérie au troisièmemillénaire- défis et potentialités**. Algérie .Édition Sari Noor. 1998. P76.

استراتيجية تنويع الشركاء:

الجزائر تعتزم تنويع شركائها حيث عملت على تبني هذه السياسة من أجل الزيادة من حدة التنافس، وهذا ما سيبعث روح المنافسة بين مختلف المؤسسات في السوق الوطنية إضافة إلى تحفيز الشركاء الأجانب لمضاعفة الجهود، كما ستسمح هذه الاستراتيجية الجديدة أيضا بتعزيز قدرات الإنجاز الوطني أمام الطلب المتزايد.

وأما بالنسبة للصين فيمكن القول: إن الصين قامت في هذا الشأن، بتعميق الشراكة الاقتصادية بينها وبين الجزائر للخروج من مأزق ما أسمته فرانسواز نيكلاس "السمة اللا تناظرية" للاقتصاد الصيني، فالصين تستورد في الواقع أساسا من بقية دول آسيا (اليابان ،كوريا، دول الآسيان) في حين أنها تصدر أساسا إلى البلدان الصناعية وهذا ألزم الصين أن تبحث عن شركاء خارج هذه الحلقة، كما كان على الجزائر أن تجد لها شركاء تاريخيين كالصين للتخلص من تبعيتها اقتصاديا[1].

خلاصة:

بواسطة ما تقدم في هذا الفصل يتضح بأن الجزائر والصين تجمعهما علاقات وطيدة تشمل مجالات شتى، ولكل منهما موقع جغرافي مهم واستراتيجي، ولكن نجد أن الجزائر رغم ما تملكه من إمكانيات هائلة ومؤهلات مهمة ترتكز أساسا على موقعها الاستراتيجي ومكانتها الاقليمية والقارية والدولية من جهة، ومن معطياتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتنوعة والتي بإمكانها أن تجعلها من البلدان المتقدمة من جهة أخرى ، تبقى الجهود المبذولة قليلة ومجحفة بالنظر إلى مؤهلاتها ومعطياتها الكبيرة، وبالمقابل، فإن المكانة العالمية لدولة كالصين لم تأتِ لأسباب أو نتيجة عوامل خارجية أو مؤقتة؛ بل جاءت كثمرة للتفاعل الديناميكي الحي

[1]– محمد حشمي، سامية ربيعي، **ستون سنة من العلاقات الصينية– الجزائرية**، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، العدد 01، المجلد02، مصر، جانفي 2013، ص85.

لعوامل الجغرافيا السياسية ومعطياتها المختلفة وبتفاعل هذه العوامل بمزيج من الاجتهاد وحب العمل استطاعت الصين أن تصبح قوة دولية عملاقة يهابها الجميع.

الفصل الثاني:

واقع وتحديات العلاقات الجزائرية الصينية

تمهيد:

تعد الصين من بين دول العالم التي لها مكانة سياسية واقتصادية معتبرة، فتربعها على مساحة شاسعة وامتلاكها لأكبر كثافة سكانية عالميا إضافة إلى العديد من المقومات جعل من العديد يصفها بالتنين النائم، وهو ولصف دقيق، فمع مرور الزمن وبفضل سياسات الصين الاقتصادية المنتهجة، استيقظ هذا التنين وصار يحلق في سماء الاقتصاد العالمي، فتحولت الصين إلى أكبر قوة اقتصادية على الصعيد الدولي، فاقتصادها يشهد نموا سريعا وأصبح ينافس كبرى الاقتصاديات العالمية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة، ونتيجة هذا التطور الكبير، صارت الصين تمتلك كل الإمكانيات والمفاتيح لإطلاق مشاريع أو مبادرات ذات أبعاد دولية.

وفي هذا الإطار فلقد طرح الرئيس الصيني "شي جين بينغ " عام 2013 مبادرة طموحة سميت بمبادرة "الحزام والطريق BRI" (Belt and Road Initiative) والتي تعتبر من بين أهم المشاريع الاقتصادية في العالم، تربط بواسطتها الاقتصاديات العالمية بعضها ببعض، عبر خطوط برية وبحرية متشابكة استلهمتها الصين من روح طريق الحرير القديم الذي كان يربط الصين بالشعوب والحضارات الأخرى، ليشكل هذا المشروع منعطفا قويا حول الصين من مرحلة التكيف مع الاقتصاد الدولي الى مرحلة التفاعل معه.

والجزائر كغيرها من الدول الساحلية التي تتربع على مساحة مهمة وتتوسط شمال إفريقيا تعد من بين الدول الواعدة للجمهورية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق. ومع الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر نهاية تسعينيات القرن الماضي، تكون بذلك قد هيأت الأرضية الملائمة لاندماجها في الاقتصاد العالمي والتي أثمرت باتفاقية الشراكة الأورو جزائرية مطلع الألفية الجديدة إلا أن الجزائر كغيرها من الدول لن تبقى حبيسة شريك واحد؛ بل لا بد أن تفكر في غيره كأحد بدائل الاندماج في الاقتصاد العالمي، سواء كان تكتلا اقتصاديا أو قوة اقتصادية على غرار الصين.

وامتدادا للعلاقات التاريخية الوطيدة التي جمعت الشعبين الجزائري والصيني، وتزايد تواجد الاقتصاد الصيني في الجزائر، وفي ظل تسارع الدول للانضمام إلى المبادرة واتساع رقعتها

الجغرافية، رسمت الجزائر انخراطها في هذا المشروع الطموح، لتدخل مرحلة جديدة أملا في تحقيق أهدافها ومعالجة المسائل الاقتصادية المطروحة في الأصعدة كافة، ولعل أبرزها تحقيق اندماج فعال في الاقتصاد العالمي والاستفادة من المكاسب التي يطرحها هذا الأخير، التي طالما فرضت جهودا كبيرة للوصول إليه.

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية

بعد الحرب العالمية الثانية، هزمت اليابان في الحرب وأعيد بناء البلد وما خربته الولايات المتحدة الأمريكية في سياق الحرب الباردة، أما الصين التي اعتمدت النظام الشيوعي جذريا طوال ثلاثين عاما، فقد دخلت في مسار من الفوضى. ومع الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في أواخر السبعينات شهدت الصين في أقل من ثلاثين عاما توسعا واستدراكا اقتصاديا غير مسبوق في تاريخ العالم لتتمركز حاليا في المرتبة الثانية عالميا متقدمة بذلك على اليابان جارها ومنافسيها الاسيوي، كذلك هناك نقاط أساسية أدت إلى نجاح النموذج الصيني أبرزها التركيز على حياة الناس الإصلاح الاقتصادي وتعزيز الثقافة، الابتكار في الإنتاج والطريقة الفريدة التي تعتمدها الدولة في طريق الإصلاح والتي تؤمن تلبية حاجات الناس وخصوصا المعيشية.

المطلب الأول: مكانة الصين في الاقتصاد العالمي

قبل التطرق لمسألة العلاقات الثنائية بين الصين والجزائر، ارتأينا التطرق إلى مكانة الصين في الاقتصاد العالمي، وهذا في محاولة لفهم ديناميكية التطور الاقتصادي للصين على المستويين الداخلي والدولي، وهذا البناء تصور عام حول الرؤية والإستراتيجية الاقتصادية الصينية[1].

أسهمت التحولات الدولية في بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية، حيث كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية العديد من التحولات التي فرضت على الصين القيام بمجموعة من الإصلاحات الداخلية للتكيف مع هذه التحولات، وشملت هذه الإصلاحات العديد من القطاعات الحيوية، الأمر الذي أسهم في تحقيق تنمية شاملة، فالنموذج الصيني استند على الإمكانيات الذاتية مع الاستفادة من التجارب الغربية.

[1] كريس ألدين، الصين في إفريقيا شريك أم منافس؟ ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي،ط (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2009)،ص22

جاء النموذج الصيني بناء على سلسلة من الإصلاحات الداخلية التي جاءت منظمة ومتسلسلة، حيث حملت كل مرحلة من مراحل تاريخها الحديث (بشكل خاص) مجموعة من الإصلاحات التنموية، خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، ولعل أبرز هذه المراحل مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها دينغ هيسياو بينغ Deng Xiaoping" الذي كان سببا في التحول الكبير الذي عرفه الاقتصاد الصيني، حيث أن "الاشتراكية ذات

"**الخصائص الصينية**" وضعت الصين على طريق التحول التدريجي نحو الرأسمالية. وقد حققت إصلاحاته نموا اقتصاديا استثنائيا؛ حيث تراوحت نسبة النمو في الفترة الممتدة من 1998-1978 بين 9% و13% وهو ما أدى إلى تحسين الظروف المعيشية لفئات واسعة داخل المجتمع الصيني؛ كما سمحت هذه الإصلاحات الاقتصادية ببروز الصين كقطب اقتصادي مؤثر على المستويين الإقليمي والعالمي.

للحفاظ على مسار التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي، عملت الصين على رسم استراتيجية اقتصادية تضمن بواسطة اختراق الأسواق الدولية والحصول على الموارد الأولية وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية، تهدف الاستراتيجية الصينية إلى زيادة النمو والاستقرار الاجتماعي بواسطة تكثيف علاقاتها الخارجية الإقليمية والدولية، وبناء شركات تعاونية وفق خطاب سياسي- إيديولوجي يتمحور حول منطق شراكة "رابح -رابح" وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فالسلوك الدولي للصين يستند إلى المحدد الاقتصادي ومبادئ التعايش السلمي التي تبنتها في سياستها الخارجية.

الأهداف الاستراتيجية الاقتصادية الصينية:

بعد قيام الصين بمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية على المستوى الداخلي، عملت على تعزيز مكانتها الدولية، وذلك انطلاقا من تطوير علاقات خارجية تعاونية مع مختلف دول العالم، حيث راهنت الصين على الاقتصاد كمحدد يضمن لها تطوير علاقات سلمية مع مختلف دول العالم، وهذا انسجاما مع تحولات النظام الدولي، الذي أخذت معالمه ترتكز

على المعطيات الاقتصادية وفتح الأسواق التجارية، فالحسابات الاقتصادية للصين تتمحور حول:

✓ **زيادة الرفاهية والتنمية الاقتصادية:**

تمثلت اهتمامات القيادات الصينية المتعاقبة في التركيز على الاستمرارية في عملية الإصلاح والانفتاح والتمسك بنموذج الاشتراكية ذات الخصائص الصينية بما يضمن توفير الازدهار والاستقرار داخل الصين، فمنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي سنة 1978، جعلت الصين من التنمية الاقتصادية هدفا رئيسا لسياستها الخارجية[1]، حيث تعتبُر الصين أن التنمية الصينية في مصلحة بقية دول العالم كونها أسهمت بنصيبها من النمو الاقتصادي الاقليمي والعالمي، فباعتبارها قوة اقتصادية كبرى بناتج محلي بلغ 11.06 ترليون دولار أمريكي سنة 2015 ، وبمعدل نمو بلغ 6.9 % كأعلى نمو اقتصادي في العالم، تعمل الصين على ضمان حسن الأداء الاقتصادي، بما يعطي لها القدرة على القيام بدور مؤثر في نظام دولي أصبحت ميكانزماته تسير بالاستناد على المحددات الاقتصادية.

- تأمين احتياجاتها من الطاقة والمواد الأولية:

مثل تحول الصين من مصدر للنفط إلى مستورد له منذ عام 1993 نقطة تحول مهمة بالنسبة للصين وللعالم، حيث أصبحت الصين تسعى لتأمين حاجياتها الطاقوية من الخارج، فتعتبر القيادات الصينية أن استمرار ديناميكية الاقتصاد الصيني سيحتاج إلى أن تكون له مصادر آمنة من الطاقة والموارد الأولية[2]، فحسب تقرير المنظمة الأوبك (صدر سنة 2017) فإنه من المتوقع أن يرتفع الطلب الصيني على النفط تدريجيا، بالرغم من أن إنتاجها النفطي يتجاوز 3.5 مليون برميل يوميا- أين سينتقل من 11 مليون برميل في اليوم سنة 2015 إلى 16.5 مليون برميل في اليوم بحلول سنة 2040، وذلك بنسبة نمو تقدر ب1.6 %. هذا الارتفاع في الطلب على النفط يرجع إلى اِستراتيجية الصين التي تهدف للتقليل من اعتمادها على الفحم في

[1] على عطري، أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية للصين 1993،2007، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر،2008،2009،ص39

[2] كريس ألدن، مرجع سبق ذكره،ص23

صناعاتها واستبدالها ببقية الطاقات خاصة النفط فيما يتعلق بالنقل والصناعات البتروكيميائية، وعليه سعت بكين إلى تنويع علاقاتها التجارية مع مختلف الدول المنتجة للطاقة، والعمل على كسب الامتيازات المتعلقة باستغلال موارد الطاقة خاصة في دول العالم الثالث.

كما تسعى بكين لتوفير وضمان الحصول على المعادن (بما فيها المعادن الأرضية النادرة) والفحم، والتي تعد محرك الصناعات الثقيلة، فتأمين هذه الموارد سيقدم دفعة للاقتصاد الصيني ومنه ضمان استمرارية التنمية الاقتصادية، إضافة إلى استغلال الطاقات المتجددة والعمل على تطوير تكنولوجيا الطاقة أين أصبحت رائدة في مجال تكنولوجيا الطاقات المتجددة[1]، فالاقتصاد الصيني المتنامي خلق الحاجة إلى استهلاك الطاقة بمختلف أشكالها، وهو أحد العوامل التي تسببت في زيادة أسعار الطاقة في الأسواق الدولية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وخلق التنافس بينها وبين بقية القوى الاقتصادية الكبرى حول استغلال الموارد وتأمينها.

- البحث عن الأسواق وجذب الاستثمارات:

كنتيجة لمعدل نموها المتصاعد وكذا الديناميكية التي يشهدها اقتصادها فإن الصين تحتل المراتب الأولى آسيويا وعالميا من حيث حجمُ وكثافةُ المبادلات التجارية الخارجية، سواء ما تعلق بالاستيراد أو التصدير؛ الانفتاح الذي تبنته الصين في استراتجياتها الاقتصادية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية كان بهدف إزالة الحواجز التي تعيق وصول الصين إلى الأسواق الدولية.

الصين ثاني أكبر دولة من حيث الاستثماراتُ الخارجيةُ، ففي سنة 2015 بلغت استثماراتها الخارجية المباشرة 116 مليار دولار 12 بزيادة بلغت 15% مقارنة بسنة 2014، كما تمتلك الصين أكبر احتياطي النقد الأجنبي في العالم بمقدار 3.21 تريليون دولار؛ بين عامي 2005 و2016 بلغ إجمالي الاستثمارات العالمية للصين حوالي 1.2 تريليون دولار

[1] شي جي بينغ حول الحكم والإدارة، ط1،(بكين: دار النشر باللغات الأجنبية،2014،ص33

أغلبها كان موجها للدول النامية، كما أنها أول دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 128.5 مليار دولار سنة 2014 .

تعمل الصين على ضمان الأسواق لسلعها، إضافة للاستثمار في مجال الخدمات والهياكل القاعدية، ومن هنا، تمثل الدول النامية بما فيها الجزائر وجهة مفضلة بالنسبة للصين، أين يصبح التعاون ميزة أساسية لعلاقة الصين مع هذه الدول. وفي هذا السياق زار الرئيس الصيني شي جين بينغ Jinping Xi ورئيس الوزراء لي كيتشيانغ Li Kegiang أكثر من 50 دولة في سنة 2014 أين تم التوقيع على اتفاقيات تجارية واستثمارية متنوعة،[1] 14 وقدمت بكين قروضا ومساعدات للعديد من الدول التي تجمع بينها وبين الصين العديد من المصالح التجارية المشتركة.

ملامح استراتيجية الصين الاقتصادية:

تتعامل الصين في الساحة الدولية بمنطق قوة اقتصادية دولية، أين يركز طرحها على ضرورة حماية المصالح المشتركة للبشرية – المسؤولية الإنسانية. وتؤكد على ضرورة قيام الوحدات المؤثرة في النظام الدولي بالمساهمة في ضمان الازدهار والتنمية على المستوى العالمي، واِحترام المساواة بين الدول مهما كانت مكانتها وقدراتها، 15 وترى أنه لا يوجد نموذج واحد للتنمية يمكن تعميمه.

لتعزيز فعاليتها الاقتصادية في النظام الدولي وضمان مصالحها التجارية، عملت بكين على الانخراط في الترتيبات الإقليمية والدولية، حيث انضمت إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001 كخطوة أولية نحو تحرير تجارتها الخارجية، وفي سنة 1980 انضمت إلى البنك الدولي (الآن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وهي أيضا ضمن مجموعة العشرين، كما خلقت كثافة من التفاعلات التجارية في محيطها الإقليمي فعززت شراكاتها مع مجموعة الآسيان بعد

[1] شي جي بينغ، حول الحكم والإدارة ، مرجع سابق، ص293

قمة شيانغ ماي التي كرست مبدأ الآسيان+3 وتعزيز التعاون في السيولة المالية بعد أزمة 1997، كما انضمت إلى البنك الآسيوي للتنمية سنة 1986، الذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادي، بواسطة تقديم القروض والمساعدة الفنية والمنح والاستثمارات لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأعضاء والشركاء كما تنظر بكين إلى منتدى التعاون آسيا – الباسفيك كسوق واسعة للاستثمار وتحرير تدفق رؤوس الأموال.

تبنت النخب الجديدة في بكين العديد من المبادرات لإيجاد شبكة من التفاعلات الإقليمية والدولية تشمل أهم شركائها الاقتصاديين، فطرح الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرة "حزام طريق الحرير الاقتصادي الذي يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، وتحسين سبل ربط الطريق، وتشجيع التجارة والاستثمار، وتسهيل تحويل العملات، ودعم عمليات التبادل بين الشعوب،[1]هذه المبادرة تخص التعاملات البرية كما دعت بكين لإعادة إنشاء شبكة الممرات البحرية القديمة لخلق "طريق الحرير البحري". هذه الحيوية في المجال الاقتصادي للصين ترمي إلى تكثيف وتعزيز الحضور الصيني على المستوى العالمي بما يحقق ضمان تحقيق تنميتها الاقتصادية وبما يحمي مصالحها على المستويين الداخلي والخارجي.

أنشأت الصين البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي سيعمل على ضمان تمويل المشاريع والاستثمارات في الدول المعنية، بمبادرة طريق الحرير خاصة في آسيا، وفي سنة 2014 أنشأت صندوق طريق الحرير باستثمار قيمته 40 مليار دولار أمريكي، لتمويل بناء البنية التحتية وتنمية الموارد والتعاون الصناعي وغيرها من المشروعات في الدول الواقعة على طول الحزام والطريق، وأعلنت (بكين) تأسيس بنك التنمية الجديد مع بقية أعضاء تكتل البريكس كالية لتمويل المشاريع المشتركة، وجاء إنشاء هذه الآليات بالرغم من وجود الآليات الدولية، لأن الدول النامية لا تحصل إلا على حصص قليلة وبشروط تمس بسيادة هذه الدول، بالتزامن مع تراجع إسهامات الدول المتقدمة في هذه المؤسسات في ظل الأزمة الاقتصادية

[1] بناء الحزام الإقتصادي لطريق الحرير، المحاضرة الرئيس شي جينغ ينغ،في جامعة نيزار باييف، 07 سبتمبر 2013

العالمية، ومن هنا، دعت بكين لبناء نظام دولي جديد يخدم مصالح الدول بشكل عادل.21 فهي من خلال هذه المبادرات تسعى إلى تعزيز حضورها الدولي والعمل على خلق توازن في المنظومة المالية الدولية والتقليل من هيمنة المؤسسات المالية المانحة وتأثيرها في المصالح الصينية في العالم.

تدعم الصين مشاريعها بـــــ 50 مليار دولار لبنك الاستثمار الآسيوي في البنية التحتية، 41 مليار دولار لبنك التنمية الجديد، 40 مليار دولار للحزام الاقتصادي لطريق الحرير، و25 مليار دولار لملاحة طريق الحرير، وتعهدت بكين أيضا باستثمار 1.25 ترليون دولار في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2025[1].

تشير كثافة التفاعلات التجارية والاقتصادية للصين خارجيا إلى رغبة بكين في التأثير في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو ما تؤكد عليه الترتيبات الاقتصادية الجديدة التي أسستها الصين في تعاملاتها الدولية، وبالأخص مع الدول النامية، كمنتدى التعاون الصيني – الإفريقي ومنتدى التعاون الصيني – العربي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وكذا مبادرتي حزام وطريق الحرير الجديد، والتي هي في الأساس نتيجة للتحول التدريجي للصين من السياسي إلى الاقتصادي. فالإستراتجية الاقتصادية الصينية تؤكد على ضرورة التعاون بين الدول، وجعل الاقتصاد عاملا أساساً لتعزيز التعاون وكآلية التغيير وضع الهيمنة الغربية والأمريكية على النظام الدولي، وبرهنت على أنها تمتلك القدرات اللازمة للمساهمة في تطوير الدول النامية، أين تصبح هذه الأخيرة حلقة أساسية في هذه الاستراتيجية، وعليه تتوجه معظم الدول النامية خاصة في إفريقيا إلى تعزيز شراكاتها مع الطرف الصيني، والجزائر وإدراكا منها لأهمية التعاون الاقتصادي المتبادل مع الصين، فقد أعطته أهمية منذ مراحل متقدمة من تاريخها المعاصر، وتعمل على تعزيز هذا التعاون ليشمل العديد من المجالات الحيوية للطرفين بما يسمح للجزائر بتحسين مكانتها الدولية.

[1] ديفيد شامبو، أنماط القوة الداعمة الصينية على الرابط https://raqeb.com/2015/تاريخ الاطلاع 2022/03/25

المطلب الثاني: المبادلات التجارية الجزائرية الصينية

عكس النمو المتزايد في حجم التجارة بين الجزائر والصين قوة الروابط الاقتصادية، والتي حولت الصين إلى أهم متعامل تجاري للجزائر خلال العقود الأخيرة، حيث اِرتفع حجم التعاملات التجارية بين الجزائر والصين من 292 مليون دولار إلى 5.15 مليار دولار بين سنتي 2001 و2010، لتقفز في عام 2020 إلى 6.58 مليار دولار (trademap, 2021).[1]

وفيما يلي جدول رقم 1 يوضح ويلخص حجم المبادلات التجارية للجزائر مع الصين ومقارنتها مع أهم شركائها وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2020:

جدول 1: المبادلات التجارية للجزائر مع الصين وأهم شركائها خلال الفترة 2011-2020

		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصين	الصادرات	4.47	5.41	6.02	7.39	7.58	7.64	6.74	7.92	6.94	5.59
	الواردات	1.96	2.31	2.16	1.31	0.76	0.33	0.44	1.17	1.14	0.99
فرنسا	الصادرات	8.02	8.16	7.84	8.18	6.89	5.62	5.63	6.22	5.51	4.78
	الواردات	6.11	5.03	5.63	5.83	4.32	3.32	3.83	4.92	4.96	3.05
الاتحاد الأوربي	الصادرات	24.17	27.02	29.77	31.00	24.54	22.34	20.95	22.01	19.02	15.41
	الواردات	38.7	42.15	42.58	39.17	23.24	18.37	20.93	24.70	20.80	13.50

[1] أحمد عزي، وافية تجاني، الحزام والطريق كأحد بدائل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، مجلة اقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، العدد02،جامعة الحاج لخضر باتنة 01، تاريخ النشر 12،12،2021،ص396

من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر https://www.trademap.org 13/04/2021.

ووفق لبيانات الجدول رقم 01 تعد الصين المورد الأساس للجزائر، فقد ارتفعت صادراتها إلى الجزائر من 4.47 مليار دولار عام 2011 إلى 7.64 مليار دولار في عام 2016، ثم ما قيمته 6.94 مليار دولار في عام 2019، لتمثل هذه القيمة نسبة 16.36% من إجمالي واردات الجزائر التي قدرت ب 42.41 مليار دولار من السنة نفسها، وبهذا تكون الصين قد أزاحت فرنسا من أعلى ترتيب الدول الممونة للجزائر منذ عام 2015 بمعدل سنوي يقارب أو يفوق 7 مليار دولار.

يمكن القول: إن التزايد الكبير للصادرات الصينية نحو الجزائر أوضح تعبير على أن السوق الجزائرية أصبحت أهم الوجهات التجارية وأفضلها للسلع الصينية، حيث سجلت ما قيمة و5.5 مليار دولار في سنة 2020 و هو ما يمثل نسبة 36.27 % من صادرات دول الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر التي بلغت 15.41 مليار دولار في السنة نفسها.[1]

وتعدر الصين من أكبر مستهلكي الطاقة في العالم، وبالتالي هي في حاجة دائمة الاستيراد هذه المواد، وعلى غرار باقي الشركاء التجاريين للجزائر تبقى الواردات الصينية تتشكل إجمالا من المواد الطاقوية، في حين تفاوتت قيمها من عام لأخر خلال هذه الفترة، مع تسجيل أعلى قيمة لها في سنة 2013 ب 2.16 مليار دولار. ثم تراجعت هذه لتصل الى 0.99 مليار عام 2020.

المطلب الثالث: الاستثمارات الصينية في الجزائر

الاستثمارات الصينية في الجزائر:

لم تختصر العلاقات الجزائرية الصينية في التبادلات التجارية فقط، بل تطورت الى عمليات توطين الشركات الصينية لمختلف فروعها في مجال الاستثمار، فبنسبة لاستقطاب

[1] أحمد عزي، وافية تجاني، مرجع سابق ذكره، ص397.

الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية لسنة 2015، تحتل الجزائر المرتبة السادسة افريقيا، بقيمة 210.57 مليون دولار بعد كل من غانا (281.83مليون دولار)، كينيا، جنوب إفريقيا، تنزانيا، الكونغو، بقيمة (83، 281، 17، 233، 32، 226، 71، 213 مليون دولار) على التوالي:

أ. **مجال السيارات:** أحد القطاعات المثيرة للاهتمام عند المستثمرين الصينيين هي: من السيارات، على المستوى التجاري، شهدت السيارات الصينية نجاحا ملحوظا مع المستهلكين الجزائريين، وذلك بسبب ثلاثة عوامل: تكلفتها المنخفضة، قوة الطلب الاستهلاكي في البلاد ويسر وتخفيف اللوائح المنظمة للقروض الاستهلاكية، كما عقد اتفاق بين الصين والجزائر ينص على خلق منطقة اقتصادية صينية خاصة في شمال إفريقيا وهي منطقة التعاون الاقتصادي و جيانجلينغ التجارية التي تقع في مستغانم (غرب البلاد) متخصصة في تجميع السيارات، يتكون اطراف اتفاق من شركة صينية motors Corporation jiangling و jiangxu Coal corporation groupe والشريك الجزائري , le groupe mazouz يتوقع أن تنتج جيانجلينغ التجارية 50000 وحدة خلال 5 سنوات.

وقد رحبت الجزائر بالاتفاقية وهي حريصة على إطلاقها واعادة احياء قطاع السيارات الذي انهار في التسعينات، تم توقيع عقود مماثلة خلال نفس الفترة بما في ذلك اتفاقية بقيمة 100 مليون دولار امريكي بين الشركة الصينية Xi shaan و genaral motors trade بإطلاق مصنع لتجميع السيارات في سطيف (شرق الجزائر)، المصنع الذي انتظر نشاطه عام 2009 سينتج 11000 وحدة لموديلات سيارات مختلفة وسيخلق 400 وظيفة.

كذلك وقعت الشركة الجزائرية fandi motors وشركة shaan xi عقدا لتجميع اثنين موديلات السيارات shaan xi، المصنع الذي كان مقره في برج بوعريريج سيوظف 1200جزائري، كما وقعت شركة fandi motors اتفاقية مع شركة صينية jiang xi changhe motors لتركيب نموذجين من الحافلات الصينية من هذه المجموعة. [1]

[1] Janvier liste et les autres, ibid. p. 11

ب.مجال المحروقات: الوجود الصيني في الجزائر كاستثمار أجنبي مباشر حقيقي يلاحظ بصفة معتبرة في قطاع المحروقات، وهذا في سياق سعي الجزائر منذ سنة 2000 الى زيادة اكتشاف وتطوير حقول البترول مع التوجه إلى تنويع التكنولوجيا والشركاء بغض النظر عن الشركاء التقليديين (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا....)

تعتبر سنة 2002 السنة الحقيقية لبداية الشراكة الجزائرية الصينية في مجال المحروقات، وتبرز هنا الشراكة بين الشركة الصينية sinopec وشركة سوناطراك لزيادة وتطوير استخراج البترول الخام EOR(recuperation assiste du petrole) من حقل زار زايتين بعين أميناس.[1] أما وقد تبع ذلك مشروعان مشتركان في عام 2003 بين شركة CNCP الصينية و sonatrach الجزائرية لاستغلال النفط و الغاز في حوض الشلف المحفوف بالمخاطر (شمال غرب البلاد)، في العام نفسه أيضا جنت الصين مصفاة أدرار(غرب جنوب البلاد) بموجب عقد قيمته 350 مليون دولار أمريكي، أيضا منحت الجزائر شركة CNOOC china's national offshore oil corporation رخصة استكشاف حاسي بئر ركايز.[2]

وعليه؛ فإن حضور الصين في قطاع النفط والغاز الواضح يعكس إرادة الحكومة الجزائرية للانفتاح لحليف قديم ومخلص، كما أن النمو الاقتصادي قدم آمالَ كبيرة في توسع السوق الذي من المتوقع أن يكون إنتاجا استثنائيا للنفط، ولكن أثبتت في الواقع أنها مخيبة للآمال.[3]

ب.**مجال البناء:** منذ أوائل 2002، قد فازت الشركات الصينية بجزء مهم من عقود الاشغال في الجزائر من العام والخاص. على الصعيد العام، يمكننا الاستشهاد، على سبيل المثال، ببناء قسمين من الطريق السريع الرابط بين الشرق والغرب، وتوسيع مطار الجزائر وبناء مستشفى جامعة وهران، أما على الجانب الخاص، تم اختيار الشركات الصينية لبناء فنادق شيراتون في وهران والجزائر العاصمة ومئات الآلاف من المنازل. بواسطة بعض البيانات الرسمية الصينية تقدر أن الجزائر منحت 50 صينيا عقود الإنشاءات تبلغ قيمة ما مجموعه 20

[1] Janvier liste et les autres, ibid. p. 10

[2] Thierry pairault, ibid,p.6

[3] Farida soujah, Algeria made by china, December 2011, p.3

مليار دولار، بما في ذلك عقد بقيمة 1.5 مليار دولار لمسجد ضخم في الجزائر يتوقع أن يكون أكبر مسجد بعد مكة والمدينة في العالم، إضافة إلى ذلك يعمل أكثر من 30 ألف صيني في قطاعات تشمل السكك الحديدية وبناء الطرق وقطاع المياه في الجزائر.[1]

بناء على إحراز الصين تقدما استراتيجية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد اكتسبت كل من ZTE و HUAWEI حصصا كبيرة في السوق، في أواخر عام 2016 كانت شركة HUAWEI منحت مشروع eLTE للربط واسع النطاق المطار هواري بومدين بالجزائر، المشروع الذي يتم فيه للمرة الأولى تنفيذ نظام eLTE في منشأي مطار تجاري في إفريقيا [2] بالحديث عن ذلك فان الصينيون مهتمون الآن لصناعة الالكترونيات، في ماي 2009 شركة china great wall computer shenzhen co. أعلنت أنها ستفتح أول مصنع لها في إفريقيا، بالشراكة مع أيباد الجزائرية وبقيمة 4 مليون دولار أمريكي للمشروع، تمتلكك بموجبه الشركة الصينية القابضة 30% من الاستثمار والباقي يجلبها المجتمع الجزائري المحلي. بينما المصانع التي كان من المقرر أن تبدأ في إنتاج بطاقات sim في نهاية عام 2010، قد واجهت بعض التأخير وسيتم إنشاؤها في عنابة (شرق الجزائر) والبليدة والرويبة (بالقرب من الجزائر العاصمة) التي تخطط لتوظيف 300 شخص.[3]

الشكل رقم: "01 أعمدة بيانية للتدفق السنوي للاستثمارات الصينية إلى الجزائر من عام 2007 إلى 2015 (بالملايين الدولارات الأمريكية)

[1] Naser al tamimi, ibid, p.2

[2] The report Algeria 2018, oxford business group. Alegria, p.23

[3] Janvier liste et les autres, ibid. p.12

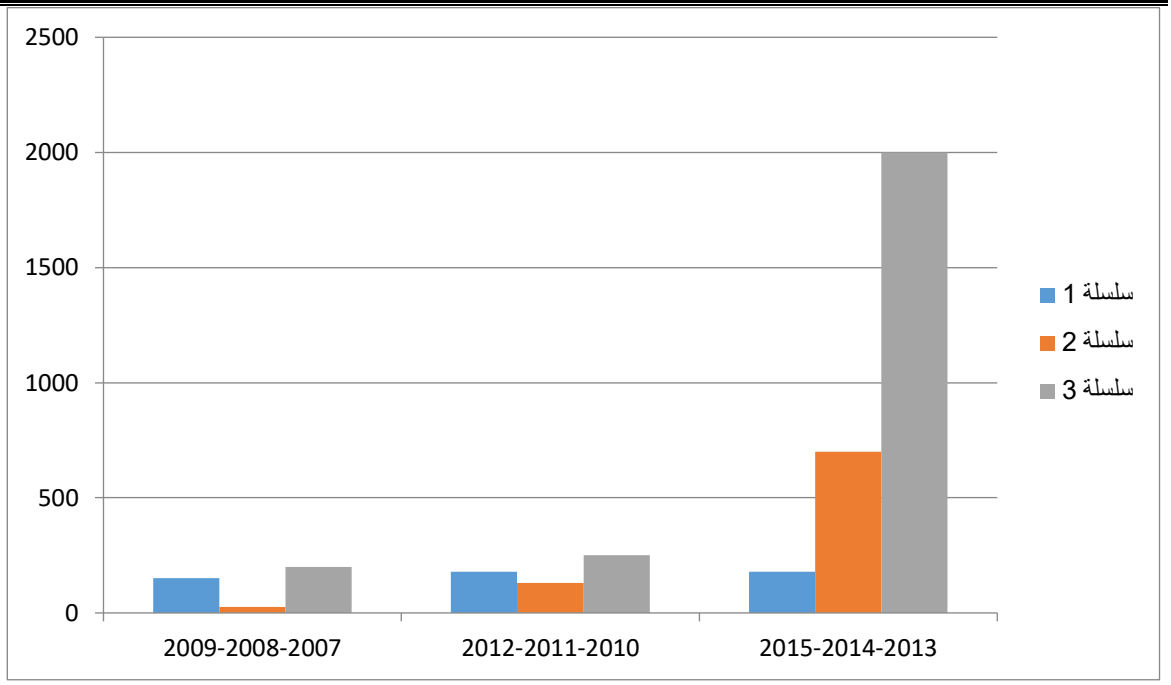

نقلا عن المصدر:

C.textor, Annual FDI flows from China to Algeria 2007-2017, https://www.statista.com/statistics/720491/china-outward-fdi-flows-to-/algeria

يلاحظ بواسطة الأعمدة البيانية التدفق السنوي للاستثمارات الصينية في الجزائر من سنة 2007 إلى سنة 2015، نرى بأن هناك تفاوتا في وجود الاستثمارات من عام الى آخر، يعني مرة تكون بمبالغ ضخمة وأحيانا بمبالغ ضئيلة فمثلا كانت في 2007 الاستثمارات 145.92 مليون دولار،2008 كانت 42.25 مليون دولار،2009 تشير إلى 228.76 مليون دولار وأيضا في 2010 ب186 مليون دولار، 2011 ب 114,34 مليون دولار،2012 اب 245.88 مليون دولار، سنة 2013 ب191,3 مليون دولار،2014 قدرت ب 665.71 مليون دولار وأخيرا 2015 بقيمة 210.57 مليون دولار أمريكي.

ثانيا: انضمام الجزائر إلى طريق الحرير.

التحقت الجزائر بركب دول شمال إفريقيا في الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية، في تحرك يتوقع أن يقطع مع النمط القديم في عقد شراكاتها الاقتصادية التقليدية.

وذكرت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية أن الرئيس المؤقت" عبد القادر بن صالح "وقع الخميس مرسوما حول موافقة بلاده على الانضمام رسميا إلى " الطريق الحرير الجديد وبحسب بيان رئاسة الجمهورية، فإن بن صالح وقع 5 مراسيم رئاسية تتضمن التصديق على اتفاقيات و مذكرات تفاهم تخص التعاون مع عدد من الدول، وأوضح البيان أن المرسوم الثالث يتعلق بمذكرة التفاهم بين الجزائر والصين بشأن التعاون ضمن مبادرة الحزام الاقتصادي الطريق الحرير و طريق الحرير البحري للقرن 21، وتأتي الخطوة فيما تحاول الحكومة المؤقتة بكل الوسائل المتاحة لكي تخرج البلاد من دوامة الأزمة الاقتصادية، التي تعاني تركة ثقيلة خلفها حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة طيلة عقدين تمثلت في تفشي الفساد والبيروقراطية. [1]

نشير إلى أن الجزائر انضمت إلى مبادرة "طرق الحرير الجديدة" الصينية خلال المنتدى السابع للتعاون الصيني الإفريقي في بكين، وفق وزارة الخارجية الجزائرية، وأكدت الوزارة في بيان أنه هامش هذه القيمة الدبلوماسية والتجارية التي شارك فيها قادة 53 بلدا إفريقيا، ووقعت الجزائر والصين مذكرة تفاهم تنص على انضمام الجزائر إلى المبادرة الصينية، وفق لوكالة "فرانس برس. وتمثل مبادرة "طرق الحرير الجديدة" الصينية التي أطلقها الرئيس الصيني" شي جينبينغ" في 2013 مجموعة من مشاريع البنى التحتية الضخمة الرامية إلى تعزيز العلاقات التجارية بين بكين وقارات آسيا وأوروبا وإفريقيا.[2]

إذ هناك بناء موازي لطريقين، واحدة عبر الوطنية تفسر الازدهار في استيراد استهلاك الصنع في الصين" المنتجات التي تؤدي إلى إعادة هيكلة الشبكات التجارية الجزائرية، والطريق الثاني طريق وطني تهب عبر الهضاب العالية في شرق الجزائر، أنهم يشكلون وجهين لشبكة

[1] الجزائر تضع أزماتها الاقتصادية على الطريق الحرير، المرجع السابق.

[2] الجزائر تنضم إلى طريق الحرير الجديدة للصين، متاح على:
https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy:
تم تصفح الموقع يوم 6 ماي 2022.

إعادة تشكيل المركزية التجارية الكبرى.[1] ومن ذلك فبانضمام الجزائر، تؤكد الصين أن 90 دولة انضمت حتى الآن إلى المشروع الضخم، التي تروج له كسبيل جديد لدعم التنمية العالمية، حيث رصدت له استثمارات بأكثر من تريليون دولار.

لطالما دعا اقتصاديون الجزائر لتعزيز العلاقات أكثر مع بكين بالإسراع بإبرام اتفاق تجاري واسع لتسهيل دخول البضائع المحلية للصين واستغلال عدم التكافؤ في المبادلات التجارية لضخ المزيد من الاستثمارات الصينية للبلاد، [2] وللتأكيد على ذلك قال وزير الخارجية الصيني "وانغ جي" في بيان في التعاون الصيني العربي في أوائل يونيو 2018(CASCF) المنتدى في مجال الأعمال: "تأتي الشركات الصينية إلى الجزائر منذ فترة طويلة لكن العلاقات قد تضاعفت وتقوت في السنوات الأخيرة، بدأت مبادرة الحزام والطريق للصين في تحقيق نتائج، شركات من العملاق الشرقي تبني تجارة وشبكة البنية التحتية في إفريقيا، وهي الآن قادرة على المشاركة في تطوير الجزائر.

المبحث الثاني: معوقات العلاقات الجزائرية الصينية

بعد التعرض للجانب التعاوني في العلاقات الجزائرية الصينية لا شك أن هناك عقبات في طريق هذا التعاون ما يشكل تحديا حقيقيا أمام الطرفين وأبرزها دور القوى الغربية في عرقلة التعاون الجزائري الصيني، وفي مقدمة هاته القوى دور ومكانة النفوذ الفرنسي في الجزائر، وكذا الدور الأمريكي في إعاقة هذا التعاون مما خلق تنافسا مع فرنسا وأمريكا ضد الوجود الصيني وسعي كل منهما للمحافظة على مصالحة ومكانته في المنطقة.

المطلب الأول: التنافس الأمريكي

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم في ظل سياسة الهيمنة والقطب الواحد، اتجهت الصين إلى سياسة التوسع والعمل على التوازن

[1] Said belguidoum,olivier pliez, construire une route de la sale entre l'Algérie el la chine, 19 April 2013, p.2

[2] الجزائر تضع أزماتها الاقتصادية على الطريق الحرير، المرجع السابق،ص 53.

الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية والبحث عن أحلاف لها لإثبات وجودها ونفوذها، إذ اتجهت نحو القارة الأفريقية التي وجدت فيها ما يخدم مصالحها ويحقق المنفعة المتبادلة والكسب المشترك والتنمية المستدامة حيث أقامت العديد من العلاقات الوطيدة مع الكثير من دول القارة بواسطة شركاتها التي ترعاها الدول، وتديرها مؤسسات هدفها تأمين مصادر النفط، حيث استطاعت الصين خلال سنوات قليلة أن تصبح الشريك الذي يلي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في الجزائر وكافة القارة الإفريقية[1] وبحسب رأي مجلس الأعمال الصيني الإفريقي فقد تزايد نشاط الصين في المنطقة بوتيرة لا مثيل لها، حيث تعد الصين اليوم في المرتبة الثالثة بين أهم الشركاء التجاريين في إفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا[2]، وهذا الصعود في القوة الاقتصادية للصين في القارة الأفريقية أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الاختراقات الصينية في المناطق التي تعتبر ضمن نطاق النفوذ الأمريكي[3] ، حيث أظهرت مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بأن الصعود الصيني في القارة الأفريقية سيكون له انعكاسات تجاه المصالح الأمريكية إذا، ستحاول السياسة الأمريكية الجديدة احتواء النفوذ الصيني المتزايد في أفريقيا، فالصين تستثمر دعوات إفريقية متصاعدة مطالبة بالتوجه شرقا للتخلص من قيود المشروطية والاقتصادية، والخاصة بالشفافية والحكم الراشد التي تفرضها أوربا والولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع إفريقيا، وقد بات النفوذ الصيني واضحا في مجالات النفط ومشروعات البنية الأساسية في كثير من أنحاء أفريقيا حيث ظهر بأن بعض عناصر الإدارة الأمريكية المؤثرين، وكذا مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية، قد أبدت انزعاجها الشديد من تنامي الدور الصيني في إفريقيا حتى إنه أطلق على

[1] شفيقة حداد، الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة – التنافس في السودان أنموذجا "مجلة دفاتر السياسية والقانون"، العدد 11، جانفي 2014، ص 17

[2] آبان تاىلر، دبلوماسية الصين النفطية في افريقيا، "مجلة دراسات عالمية"، العدد 63، 2007، ص 57، متاح على: https://www.abjjad.com/book/21895915668/

[3] هادي محمد حسىن برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة 1991–2010، الأردن دار زهران، 2010، ص 134.

عام 2006 عام الصين في إفريقيا[1] ، إذ نجد أن التنافس الأمريكي الصيني مرتكز على النفط والموارد الطبيعية بالدرجة الأساسية، فكل الدلائل والمؤشرات تثبت أن الاستثمارات والتجارة في القارة الأفريقية لكلا الطرفين تكمن في البلدان النفطية، والدافع وراء هذا التنافس اقتصادي.

وتعد الصين المنافس الأقوى للولايات المتحد الأمريكية على النفط الافريقي وخصوصا أن حاجتها البترولية ستصل إلى خمسة أضعاف الوضع الحالي بحلول عام 2030، وتستورد الصين اكثر من 25 في المائة من وارداتها النفطية من القارة السمراء ومن أبرزها الجزائر.[2]

إلا أن استراتيجية الطاقة التي تنتهجها حكومة بكين تشكل مصدر قلق لوكالة أمن الطاقة الأمريكية، وذلك لاهتمامات بكين المتصاعدة بالسيطرة على النفط ومصادر إنتاج الموارد الطبيعية الأخرى، حيث نبه السيناتور الأمريكي الديمقراطي "جوزيف ليبرمان" إلى هذا الأمر في كلمة ألقاها أمام مجلس العلاقات الخارجية تحت عنوان "سياسات الطاقة الأمريكية الصينية خيار التعاون أو التصادم"، حيث ألمح إلى أن المنافسة الشرسة بين القطبين على الطاقة، ربما تكون أحد أكبر المخاطر التي قد تؤدي إلى مواجهة محتملة بين الطرفين في المستقبل المنظور، كما أكد الخبير في المجال النفطي من منظمة أوكسفام "غاري فليتشر" أن اِهتمامات الصين بثروات القارة الأفريقية الطبيعية أنها من المحتمل أن تشكل مصدرا للصدام بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية على أن هذا الصدام سيقتصر على الساحة التجارية، وهذا ما ذكره أيضا الرئيس الأمريكي جورج بوش عام 2000 ، إذ رشح الصين على أنها المنافس الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل[3]، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى من النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا خطرا على نفوذها في المنطقة يجب تطويقه والحد من تأثيره مستقبلا، خاصة أن هذا الاختراق الصيني للنفوذ الأمريكي في مناطق تمركز النفط في إفريقيا جاء نتاج استراتيجية تتضمن عددا من العناصر الأساسية التي تتمثل في تزويد دول القارة

[1] خالد التزاني، الانتشار العسكري الأمريكي في افريقيا الدوافع والرهانات، " مجلة المستقبل العربي"، العدد 436، جوان 2015، ص 30، متاح على:
www.caus.org.lb/pdf/emagazineArticles/mustapda alsayad.khaled.pdf

[2] هادي محمد حسين برهم، مرجع سابق، ص 124-125.

[3] شفيقة حداد، مرجع سابق، ص 19-20.

المنتجة للبترول بالسلاح الذي كانت أمريكا حظرت تصديره إلى بعضهم، وتقديم المعونات المالية المطلوبة مع تسهيلات كبيرة فيما يتعلق بسدادها، واستثمارات اقتصادية وتعاون مميز للصين مع هذه الدول.[1]

وبالمقابل، فالصين متخوفة من الاستراتيجية الأمريكية ومن سياستها المهيمنة التي دعمت تايوان وزودتها بالأسلحة الفتاكة مما زاد من حدة الصراع بين الدولتين إضافة إلى أن العلاقات واتفاقيات التعاون بمنطقة جنوب شرق آسيا مثل وجود أساطيل كوريا الجنوبية الدائمة بالمنطقة تعتبرها الصين تهديدا لها، فالتوسع الأمريكي قرب الحدود الصينية لا يطمئن الصين؛ بل يزيد من مخاوفها، إذ ينظر الخبراء والاستراتيجيون إلى المواجهة الصينية الأمريكية برؤية صراع الحضارات وأن حتمية الصدام قائمة بين الدولتين العظيمتين ولا مناص منها[2]، كما أعلن مسؤول في وزارة الخارجية في جلسة علنية عقدت من قبل الكونغرس الأمريكي: **تلعب الصين دورا متزايد التأثير في القارة الأفريقية، وهناك قلق من أن الصين تعتزم مساعدة وتحريض الحكام الأفارقة المستبدين في تراجع الكثير من التقدم الذي تم إحرازه على مستوى الديمقراطية والحكم في السنوات الخمس عشرة الماضية في الدول الأفريقية**" [3]، وهذا القلق يرجع بالأساس إلى أن الصين قد أصبحت تمتلك الشروط اللازمة للحاق بالولايات المتحدة الأمريكية ؛بل وتجاوزتها، هذا الأمر الذي كان ولا يزال "الاستراتيجية الكبرى للقيادة الصينية" فمنذ عام 1956 طرح ماو تسي تونغ "حلم الدولة القوية والمتمثل في "اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية وتجاوزها"، وفي عام 2000 طرحت تأثرا بمقولة "ماو تس تونغ" أن الصين ستزيد من سرعتها في القرن الواحد والعشرين لتلحق بالولايات المتحدة الأمريكية، والآن بعد أكثر من ثلاثين عاما على طرح "معايير دنغ شياو بينغ" يمكن أن ندع الحقائق تبرز أن حجم الاقتصاد الصيني يقترب بسرعة من نظيره الأمريكي؛ بل وسيتجاوزه في القريب العاجل و أن الصين قد

[1] علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 233-234

[2] شفيقة حداد، مرجع سابق، ص 16

[3] كريس الدن، الصين في افريقيا شريك ام منافس؟، ترجمة، عثمان الجبالي المثلوثي، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2009 ، ص 144.

أعدت كفاءات أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية؛ بل إنها ستسبقها في جودة تنشئة الكفاءات وإبداعاتها، وأما في المجال السياسي تفوقت الصين بجدارة على تلك الدول التي تعتمد على نظام المسؤولية الفردية للرئيس أو تلك التي تستخدم نظام السلطات الثلاث الموزعة فأسست نظاما ديمقراطيا اشتراكيا أكثر واقعيا وأكثر سموا.[1]

ومن أبرز الملامح البارزة للعلاقات الأمريكية الصينية وحتمية الصراع نجد منها، فكرتر الشيوعية وهي المذهب الأساسي للصين، الذي جعل منها العدو المنافس الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية من أجل التوازن الاستراتيجي، كما أن الاختلاف بين الأيديولوجية الشيوعية الصينية والأمريكية الرأسمالية حول مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان والثقافة والإعلام والعدالة أدى إلى اتساع الهوة بين الدولتين وعمق الخلافات والمواجهات، كما تشير الحقائق والأحداث التاريخية الى حتمية التصادم بين القوة الصينية والقوة الأمريكية، حيث إن القوة الصينية النامية تواجه القوة الأمريكية الموجودة أصلا، في مجال السياسة والاقتصاد والشؤون العسكرية فالمختصون في الشؤون الصينية الأمريكية والمهتمون بعلاقات الدولتين يؤكدون دائما أن حتمية التصادم بينهما أمر واقع لا محالة، حيث إن الحروب تقوم على مبدأ الصراع بين عقيدتين مختلفتين، وعلى استراتيجية المصالح المختلفة والمتقاربة لكل من الدولتين المتواجهتين.[2]

كما يمكن الإشارة إلى أن من العوامل الأساسية التي جعلت من الصين المنافس والشريك القوي للولايات المتحدة الأمريكية على إفريقيا بما فيها الجزائر هو "الصراع الأمريكي الفرنسي على إفريقيا" الذي أدى إلى استياء الأفارقة من الصراع بينهما، وهذا ما أوجد الصين بقوة في الفضاء الأفريقي لسد الفراغ المصطنع خاصة عندما وجدوا فيها ما يلبي طموحاتهم الذاتية منها: عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم ربط الاستثمارات المسبقة وعدم بث أيديولوجيات فكرية وثقافية تذوب الطابع الإفريقي مثل الأمركة والفرنسية، وبذلك أصبحت الصين الحليف المقبول لدى الأفارقة حيث فتحوا لها الباب الأفريقي على مصراعيه ذلك الاعتبارات كثيرة أهمها: أنها

[1] هوان جانغ، مرجع سابق، ص 10-14

[2] شفيقة حداد، مرجع سابق، ص 15-16

عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وأنها تتمتع بإمكانيات اقتصادية كبيرة يمكن أن تساعد دول القارة الأفريقية زيادة على أنها تمتلك التكنولوجيا الحديثة التي قد تسهم في بناء القدرات الأفريقية، وبذلك وجدت الصين ضالتها في إفريقيا من باب الاستثمارات في مجالات النفط والتجارة.[1]

وعلى كل تستمر الخلافات والشكوك بين الصين والولايات المتحد الأمريكية وتزداد المخاوف في واشنطن وفي المنطقة من أن الصين قد تفعل قوتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية وتفرض نفسها بالقوة، وهذا ما سيزيد العلاقات بينهما تعقدا، وبالنظر إلى المستقبل وفيما تغدو العلاقات بينهما متقلبة وأكثر تعقيدا وتشابكا والحقيقة أن الولايات المتحدة والصين لن يصبحا على الأرجح صديقين مقربين؛ بل إنها وبكل واقعية تطالب رجالات الدولة فيهما بإدراك الثمن الباهض للعداوة بين البلدين حيث إن للعلاقات الثنائية بينهما يمكن أن تكون أكثر غموضا وتنافسا في العقود المقبلة.[2]

المطلب الثاني: التنافس الفرنسي الصيني على الجزائر

اشتعل التنافس بين العمالقة الاقتصاديين في العالم من بينهم فرنسا والصين حول السوق الجزائرية خاصة أن العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول المغاربية عامة المغرب، الجزائر، تونس لا تزال في نمو مطرد وتطور مهم في العديد من المجالات التجارية والاستثمارات وغيرها فقيام الصين بالتوجه الاقتصادي نحو منطقة ظلت ولم تزل محسوبة استراتيجيا على النفوذ الفرنسي والأمريكي، يجعل من العلاقات الاقتصادية الصينية مع الدول الثلاث لها دلالة

[1] ياسر أبو حسن، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على:
www.politics-dz.com/threads/altnafs-almnriki-alsini-fi-alqar alfrigi-byd-alxhrb، ، بتاريخ 01/04/2022

[2] باىتس غيل، النجم الصاعد – الصين دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة، دلال أبو حيدر، لبنان: دار الكتاب العربي، 2009، ص 320-325.

متميزة[1]، فالمجتمع الفرنسي يرى في مشاركة الصين في مجال نفوذها التقليدي، (أو ما يسمى " الحديقة الخلفية pre-carre") كتحد للتفوق الفرنسي في إفريقيا، وكدلالة واضحة على أن أيامها كقوى عظمى بدأت تنتهي بسرعة ويبدو أن الارتباك الذي تمر به السياسة الفرنسية بشأن هذه المسألة يمثل صميم أكبر معضلة تواجه فرنسا في السياسة الخارجية ولا تزال تواجه صعوبات مع الوجود الصيني[2]، خاصة وقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والصين دفعا حقيقيا بداية من سنة 2000 ليتم إنشاء الشراكة الاستراتيجية العامة بعد 10 سنوات من ذلك، وحسب آخر الاحصائيات فقد فقدت فرنسا مكانتها كأول متعامل اقتصادي مع الجزائر للصين في عام 2013، هذه المكانة التي احتفظت بها الصين خلال الثلاثي الأول من السنة الجارية 2014، حسب ما كشفت عنه الجمارك الجزائرية في حصيلتها الأخيرة ببلوغ قيمة الصادرات للصين نحو الجزائر 1.87 مليار دولار خلال الأشهر الأولى من سنة 2014 لتليها فرنسا ب 1.67 مليار دولار[3]، إضافة إلى أن فرنسا لم تعد تخفي قلقها من ارتفاع حصة السوق الصينية في الجزائر خاصة بعد أن أصبحت الصين تحتل الريادة وتتصدر قائمة الدول الممونة للجزائر، عوضا عن فرنسا التي كانت تمثل أول ممون للجزائر منذ حوالي 50 سنة، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 1962-2009، فكان قلق فرنسا على ضياع حصتها في السوق الجزائرية خاصة بعد اشتداد الأزمة المالية بها سنة 2009، حيث عبر عن هذا وزير خارجيتها " لوران فابيوس " خلال زيارته سنة 2014 الجزائر، ما جعل المؤسسات الفرنسية تتكبد الملايير من الخسائر، وترد السلطات الفرنسية على ما يثار بشأن تراجع حصتها في السوق الجزائرية، كموقف رسمي تسعى دائما لتوضيحه للجزائر أنها على عكس الصين تعمل على بناء شراكة ذات جودة عالية بين الجزائر وفرنسا.[4]

---

[1] عبد الرحمان الشعيري، منظور العلاقات الاقتصادية الصينية المغاربية، متاح على: https://groups.google.com ، بتاريخ 10/05/2022

[2] كريس الدن، مرجع سابق، ص 146-147

[3] ايهاب شوقي، مرجع سابق

[4] سمية يوسفي، الزحف الصيني في الجزائر يقلق أوروبا، " صحيفة الخبر "، و سبتمبر 2015، متاح على: www.elkhabar.com/press/article/89992/sthash-qFfs5H30.dpbs

وقد أكد رئيس الجمهورية الفرنسية السيد "فرانسوا هولاند" عند زيارته للجزائر التي قام بها في ديسمبر 2012 رغبة فرنسا في أن تبقى أول شريك اقتصادي للجزائر[1]، وفي السياق نفسه، صرح وزير الخارجية الفرنسي " لوان فابيوس " خلال زيارته للجزائر بأن بلاده تعتزم استرجاع مكانتها كرائد في السوق الوطنية، خاصة مع المنافسة الشرسة التي ستواجهها من قبل العملاق الصيني[2]، هذا وقد وصل القلق الفرنسي من الخطر الصيني الذي يهدد مستعمراتها السابقة إلى جعل باريس تتخذ خطوات لتطويق النفوذ الصيني الذي يهدد مصالحها الحيوية في تلك المنطقة، التي لا تزال فرنسا تعتبرها تابعة لها، حيث أشار موقع " غلوبال ريسيرش " البحثي، إلى اتفاق ابرم بين فرنسا واليابان باعتباره تعاونا استراتيجيا لمحاربة نفوذ التنين الأصفر المتزايد في افريقيا.[3]

وبالمقابل ، تسعى الجزائر للاستفادة من التنافس بين فرنسا والصين التي تزيد من استثماراتها بالجزائر بصورة مطردة حيث بلغ حجم واردات الجزائر من الصين عام 2013 الى 6.82 مليارات دولار مقابل 6.25 مليارات لفرنسا التي تحافظ على مكانتها كأول مستثمر في الجزائر خارج قطاع النفط والغاز، كما استوردت الجزائر خلال السنة نفسها أكثر من 55 مليار دولار من السلع مقابل صادرات بلغت 63.5 مليار دولار معظمها من النفط والغاز أو المنتجات النفطية، حيث يقول الخبير الاقتصادي "عبد الرحمان مبتول:" إن ما يجلب فرنسا والصين هو قيمة احتياطي العملة الجزائرية الذي يبلغ 194 مليار دولار، وكذلك 173 طنا من الذهب وهو حجم الاحتياطي الجزائري من المعدن النفيس، وخسرت شركة توتال" الفرنسية في مارس 2014 صفقة بقيمة خمسة مليارات دولار لبناء مصنع للغاز الصالح شركة النفط والغاز الجزائرية " سوناطراك " وبالمقابل حصلت خمسون شركة صينية

[1] سفارة فرنسا في الجزائر، مقابلة رئيس الوزراء مع صحيفتي "الوطن" و"الخبر" و"موقع" كل شي عن الجزائر، متاح على: www.ambafrane.dz.org ، بتاريخ 12/05/2022

[2] حزب جبهة التحرير الوطني، الحرب الاقتصادية الصينو. فرنسية تشتعل حول الجزائر، متاح على: 3364: www.pFin.org.dz/?p ، بتاريخ 12/05/2022

[3] صحيفة العرب، افريقيا مفصل " مزمن " في الصراع الأوربي الاميريكي الصيني، العدد 9518، 04/04/2014 ، ص 6، متاح على: alarab.co.uk/?id=19376 ، تمت الزيارة 15/03/2022 "

على مشاريع بناء بقيمة عشرين مليار دولار وهذا ما جعل فرنسا تواجه صعوبات أمام العملاق الصيني الذي نشر شركاته بعمالها الذين يصل عددهم إلى ثلاثين ألفا.[1]

ويؤكد خبراء اقتصاديون جزائريون صعوبة عودة فرنسا للسوق الجزائرية شريكا تجاريا في ظل الهيمنة الصينية منذ عام 2013، رغم وعود فرنسا باسترجاع مكانتها حيث سعى رئيس الوزراء الفرنسي "مانويل فالس" خلال زيارته للجزائر إلى استعادة مكانة بلاده شريكا تجاريا أول مثلما كانت وقد توجت هذه الزيارة التي ترأس فيها "فالس" وفدا ضم عشرة وزراء وممثلي عدد كبير من الشركات الفرنسية بالتوقيع على 12 اتفاقا بين شركات جزائرية وفرنسية، وعلى 26 اتفاقية بين الحكومتين كما راهن رئيس الحكومة الفرنسية في العودة القوية للسوق الجزائرية على الاتفاقيات التي تم توقيعها بين شركات فرنسية وجزائرية، فرغم هذه الوعود إلا أن العديد من المراقبين يرون أن ذلك أمر صعب، فحسب رأي أستاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر "عبد القادر مشدال" من خلال تأكيده للجزيرة نت أنه لا يمكن مواجهة المنتجات الصينية من طرف فرنسا وغيرها خاصة في بلد كالجزائر حيث القوة الشرائية منخفضة.[2]

هذا وقد خابن آمال فرنسا في استرجاع مكانتها كأول ممون تجاري للجزائر من الصين، رغم الجولات المارطونية والجهود التي قام بها المسؤولون الفرنسيون لرفع معدلات التبادل التجاري، مدعومين بتحسن العلاقات السياسية بين باريس والجزائر، اذ صنفت الصين كأول مصدر إلى الجزائر للمرة الثانية على التوالي وفقا لأرقام التجارة الخارجية التي كشف عنها الديوان الوطني للإحصاء التابع لمصالح الجمارك، بواقع 7.44 مليار دولار أمريكي في الشهور ال11 الأولى من 2014، تليها فرنسا ب 5.89 مليار دولار، والولايات المتحدة الأمريكية ب 2.62 مليار دولار أمريكي، وهذا ما يعتبر تحولا تاريخيا لوضع المبادلات التجارية بين الجزائر والصين يصفع النيات الفرنسية لاسترجاع هيمنتها على سوق الجزائر،

[1] الجزيرة: الصين تنافس فرنسا في سوق الجزائر، متاح على:
www.aljazeera.net/news/ebusiness، بتاريخ 05/06/2022

[2] عبد الحميد بن محمد، فرنسا والصين..صراع على الريادة التجارية بالجزائر، متاح على:
www.aljazeera.net/news/ebusines، بتاريخ 05/06/2022

وهي نيات لم يخفها المسؤولين الفرنسيين الذين توافدوا على الجزائر تباعا، ولعل أكثرهم صراحة كان وزير الخارجية "لوران فابيوس" الذي صرح خلال مداخلته في منتدى الأعمال الجزائري الفرنسي في ماي سنة 2014 برغبة فرنسا في استرجاع مكانتها على رأس شركاء الجزائر في التجارة الخارجية.[1]

وقد جاءت فرنسا خلال الأشهر الأولى من سنة 2015 في المركز الثاني لقائمة الدول المصدرة للجزائر بواقع 4.47 مليار دولار بحسب احصائيات نقلتها وكالة الصحافة الفرنسية عن الجمارك الجزائرية وهذا بفضل الأزمة الاقتصادية التي واجهت الجزائر بداية من عام 2014 والتي ادت الى تجميد العديد من المشاريع التنموية خاصة مع شريكها الصيني وبدأ بعض التجار الصينيين في اغلاق محلاتهم مما فتح المجال أمام فرنسا، والتي بدأت ترى في هذا الوضع الجديد فرصة لاستعادة مكانتها الاقتصادية في الجزائر، بل أن مصدرا دبلوماسيا فرنسيا أكد أن "فرنسا ما زالت في المركز الأول بسيطرتها على 13% من السوق الجزائرية مقابل 12% للصين"، وقد ذكر الخبير الاقتصادي "عبد الرحمان متول: "اذا تمكنت فرنسا من المحافظة على موقعها الذكي بمشاريع شراكة مربحة للطرفين، فستستعيد مكانتها"، وأن فرنسا ستبقى المستثمر الأول في الجزائر خارج قطاع المحروقات بأكثر من ملياري دولار.[2]

والجدولين الآتيين يوضحان قيمة كل من الصين وفرنسا والولايات المتحدة للاستيراد في الجزائر العامي 2013-2015 وهي كالتالي:

1. قيمة استيراد الصين وفرنسا والولايات المتحدة في الجزائر:

الدولة	قيمة الاستيراد في سنة 2013	قيمة الاستيراد في سنة 2015
الصين	6.82 مليار دولار	8.22 مليار دولار
فرنسا	6.34 مليار دولار	5.42 مليار دولار

[1] هشام حدوم، الصين "تهزم" فرنسا للمرة الثانية في الجزائر، متاح على:
www.djazairess.com/elbilad /227401، بتاريخ2022 /12/06

[2] الجزيرة، التوسع الصيني بالجزائر يعوقه انهيار النفط متاح على:
www.aljaeeera.net/news/ebusiness بتاريخ12/06/2022

و.م.أ	2.85 مليار دولار	2.71 مليار دولار

الجدول من إعداد الطالب.

2. قيمة تصدير الصين وفرنسا والولايات المتحدة في الجزائر

الدولة	قيمة الاستيراد في سنة 2013	قيمة الاستيراد في سنة 2015
الصين	6.42 مليار دولار	2.27 مليار دولار
فرنسا	6.74 مليار دولار	4.92 مليار دولار
و.م.أ	4.69 مليار دولار	1.97 مليار دولار

الجدول من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية

1- الأزمة المالية العالمية 2008:

شهد العالم منذ سنوات وحتى الوقت الراهن أزمة مالية حادة، ظهرت بوادرها في سنة 2007 وبرزت أكثر سنة 2008 حيث أدى امتدادها واستمرارها لتقليها إلى أزمة اقتصادية ذات آثار حادة وخطيرة على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول، ذلك أن عدوى هذه الأزمة المالية التي نشأت وتطورت في أقوى مراكز الاقتصاد العالمي الولايات المتحدة الأمريكية قاطرة النظام الليبرالي، امتدت وانتشرت لتشمل الدول النامية على رأسها الصين – والمتقدمة على درجات مختلفة وهذا كنتيجة للعلاقات المالية والاقتصادية المتشابكة بين دول العالم في ظل الاندماجات والتكتلات التي يشهدها عصرنا الحاضر، ولقد انتقلت هذه الأزمة في الثلاثي الأخير لسنة 2008 وانتشرت في باقي دول العالم منها الصين[1]، التي حاول قادتها ايجاد حل للمشكلات الاقتصادية التي ظهرت، إلا أن جل اهتمامهم ينصب على تحديد أسباب هذه المشكلات لتفادي تكرار حدوثها في المستقبل، هذا وقد رأى "زهو شاو شوان Zhou.xiaochuan " رئيس بنك الشعب الصيني أنه من الممكن معالجة عيوب النظام النقدي الدولي إلى حد ما بخلق عملة جديدة

[1] عمارى عمار، فالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية: كلية العلوم الاقتصادية (جامعة سطيف)، 20-21/10/2009،ص 2، متاح على: eco.univ-setif.dz/seminars/financialcrisis/18.pdf، تمت الزيارة12/05/2022

للاحتياطي العالمي، وفي الحقيقة أثارت هذه الفكرة قلق الأمريكيين ولكنها حظيت بترحيب العديد من الأوربيين والآسيويين، ومع أن فكرة "زهو Zhou" لا تعني تقويض مكانة الدولار في المستقبل القريب، إلا أنها قد تحدث ثورة في النظام النقدي الدولي.[1]

لقد عرفت الصين أزمة اقتصادية أيضا في سنة 2015، إذ انخفض النمو في الصين من 8% في عام 2013 الى 7% عام 2015، ولا شك أن هذا الهبوط الطفيف غير خطير بالمقاييس الغربية، حيث تستهدف الدول الصناعية الكبرى معدلات نقل عن نصف المعدل الصيني، لكن الصين دولة ناشئة وتحتاج إلى معدلات نمو عالية خاصة في ميدان التشغيل، أضف إلى ذلك مشكلة أخرى ترتبط بمصداقية إحصاءات الأجهزة الرسمية الصينية، إذ يرى بعضهم أن النمو لا يتجاوز 6% بل وحتى 2% والنمو المنخفض ناجم كما هو معلوم عن تباطؤ الطلب على السلع والخدمات[2]، ورغم التبرعات المختلفة حول مستقبل الصين كقوى دولية عظمى صاعدة إلا أن الصينيين دائما يؤكدون على أن الصين جزء من دول العالم الثالث وأن الرؤية الصينية تقول: إن الصين يمكن أن تصبح قوة عظمى تعادل قوة الولايات المتحدة بحلول عام 2049 أي بعد مرور مائة عام على إعلان جمهورية الصين الشعبية، وفي العديد من الدراسات أشاروا بواسطتها إلى أن الصين ستعادل قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتتجاوزها في السنوات القادمة، ورغم هذه المؤشرات الإيجابية لمستقبل الاقتصاد الصيني إلا أن بعض العوامل التي طرأت على الاقتصاد العالمي والاختلالات والتغيرات التي حدثت فيه والتي يرجح أن تستمر حتى عام 2030 إضافة الى بعض المتغيرات داخل الصين خلال العامين 2013 و2014 مسجلة أبطأ نمو منذ 25 سنة[3]، ولكن يرى العديد بأن السياسة الاقتصادية قد فشلت

---

[1] جينغ مين، هل الأزمة المالية تحول الصين الى قوة عظمى؟، "مجلة الناتو"، متاح على:
www.nato.int/docu/review/2009/Financialcrisis/Financial-Crisischina/AR/index.ht
تمت الزيارة 2022/05/15

[2] صباح نعوش، المشكلة المالية في الأزمة الصينية، متاح على: www.aljazeera.net/news/ebusiness، بتاريخ25/03/2022

[3] عادل حسن محمد أحمد، مستقبل العلاقات الصينية الافريقية، مركز العلاقات الدولية، متاح على:
WWW.ETCsudan.org/articles-reports/1021-africa-china-relotions، تمت الزيارة15/05/2022

رغم ما قدمته الحكومة الصينية من قروض للشركات والبنوك لمواجهة مشاكلها المالية لتفادي الوقوع بأزمة مالية عنيفة فنجحت سياسة الاقراض الصينية في تشغيل عدد من العمال وفشلت فشلا ذريعا في تحقيق هدف زيادة الاستهلاك، فقد تم بناء عقارات لا تزال غير مستغلة ولا يمكن بيعها، كما قامت بتخفيض نقدي محدود اذ نجد أن سعر صرف العملة الصينية "اليوان" لا يزال مرتفعا مقارنة بسعر صرفها في سنة 2010، لذلك قد تلجأ السلطات الصينية إلى تخفيضات جديدة لغاية تحقيق هدف تحسين الصادرات، بالإضافة إلى تدهور أسعار النفط، وهنا يمكن الاشارة عن آثار هذا التراجع على علاقات الصينية الإفريقية عامة والجزائرية خاصة والذي سينعكس على حجم المساعدات والقروض التي تقدمها الصين لإفريقيا بما فيها الجزائر، كما سيزيد الاهتمام الصيني بدول الاتحاد الأوروبي التي تشهد زيادة في حجم التبادلات التجارية بين إيطاليا والصين حوالي 50 مليار دولار وبين الصين وألمانيا حوالي 70 مليار دولار، وهذا يفسر زيارة الرئيس الصيني "بنج" لعدد من الدول الأوروبية والاهتمام الصيني بأوربا، كما أن زيادة حجم التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمثل الشريك الاقتصادي الأول للصين، وتسعى الصين لتوظيفه سياسيا من خلال آلية الحوار الاستراتيجي معها وخاصة بعد سياسة الإدماج التي أعلنتها الولايات المتحدة للصين بدلا من الاستمرار في سياسة الاحتواء، وهذا يفسر التوجه الصيني القاضي بدلا عن التأكيد المستمر على علاقات الجنوب الجنوب، أن يجير نفوذ الصين لتعزيز علاقة الجنوب الشمال.[1]

2- سياسة التقشف في الجزائر:

ترسخ الوجود الصيني في الجزائر خلال العقد الأخير كما حدث في باقي القارة الأفريقية، لكن هذا التوسع اتجه للتباطؤ في ظل تعرض الجزائر لأزمة اقتصادية بداية سنة 2014 في ظل انهيار أسعار النفط وتأثيرها في

الإيرادات الجزائرية، وعلى الرغم من بقاء الصين على رأس قائمة الدول المصدرة للجزائر خلال الأشهر الأولى من سنة 2015 محافظة بذلك على مكانتها التي انتزعتها من

[1] صباح نعوش، مرجع سابق ". عادل حسين محمد أحمد، مرجع سابق.

فرنسا، اذ حصدت الشركات الصينية في الأعوام الأخيرة كل صفقات المشاريع الكبرى في مجالات البناء والأشغال العامة بالجزائر، مستفيدة من نمو الايرادات الجزائرية بفضل ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، وأنجزت العديد من هذه المشاريع السابقة الذكر.

الأزمة الاقتصادية في الجزائر وتأثيرها على المشاريع التنموية:

أدى انهيار أسعار النفط ابتداء من صيف 2014 إلى تراجع مداخيل الجزائر التي تعتمد بنسبة 95% على تصدير المحروقات، مما اضطرها إلى تجميد العديد من المشاريع غير المستعجلة، وقررت الحكومة الاستغناء عن الشركات الأجنبية في بعض المشاريع والاعتماد على الشركات المحلية كما حصل مع الطرق السيار شمال جنوب، واتمام مشروع المدينة الجديدة بسيدي عبد الله بالضاحية الجنوبية الغربية للعاصمة، كما بدأ التجار الصينيون في إغلاق محلاتهم نتيجة الأزمة الاقتصادية، فبحسب الخبير الاقتصادي "عبد الرحمان مبتول" فإن بكين استفادت من ارتفاع أسعار النفط لكنها لم تستثمر إلا قليلا في الجزائر[1]، وأمام الانهيار الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية سارعت الحكومة الجزائرية في اتباع سياسة التقشف [2] لتدارك الأمر قبل الدخول في أزمة حادة، فبرغم من أن الأزمة في الجزائر لم تبلغ بعد هذه الدرجة من الحدة على اعتبار أن مستوى الدين الخارجي لا يزال صفريا واحتياطات العملة الصعبة، إلا أن الانهيار الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية من 145 دولار إلى أقل من 40 دولار في ظرف أشهر قليلة صدمت السلطة بالجزائر ودفعتها إلى اتخاذ إجراءات تقشفية تحضيرا للمرحلة الصعبة التي قد تسود البلاد في المستقبل القريب[3]، ومع استمرار التدني في أسعار النفط تبحث الجزائر عن سبل للخروج من أزمتها الاقتصادية لا تعتمد على إجراءات التقشف وهذا ما جعلها تبذل جهودا دؤوبة على مشارف اجتماعات منظمة البلدان المصدرة

[1] الجزيرة، التوسع الصيني بالجزائر يعوقه انهيار النفط، مرجع سابق

[2] التقشف: برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي يستهدف الحد من الأسراف في زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية وتشجيع الادخار والعمل على مضاعفة الإنتاج، علاجا لأزمة إقتصادية تمر بها البلاد (انظر: وليد أبو سليمان، ماهو التقشف؟، "العربي الجديد"، متاح على: https://www.alaraby.co.uk/supplements، بتاريخ 15/05/2022

[3] ساسة بوست، هل سيدفع التقشف الجزائر الى العودة للاستدانة؟، متاح على: / https://www.sasapost.com/Crisalgeria، بتاريخ13/05/2022

للنفط "أوبيك" من أجل التوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء بغية تجميد مستويات إنتاج النفط الأمر الذي من شأنه أن يؤدي في المبدأ إلى ارتفاع الأسعار الى ما لا يقل عن 50 دولار للبرميل، فللجزائر مصلحة في رفع أسعار النفط فقطاع المواد الهيدروكربونية يشكل 95% من صادراتها، ومنذ الهبوط الشديد في الأسعار في عام 2014، انخفضت إيراداتها الخارجية للنصف، ما يسبب مشكلة كبيرة للقادة الجزائريين الذين يعتمدون على العائدات النفطية الضخمة للاستمرار في تمويل برنامج الرعاية الاجتماعية السخي والنموذج الاقتصادي المركزي، كما سيؤثر في علاقاتها الاقتصادية مع العديد من الدول[1]، مثال نجد الصين مع الأزمة المالية التي عرفتها وسعيها إلى خلق عملة جديدة للاحتياطي العالمي، فالصين تستورد 7.4 ملايين برميل من النفط يوميا إذا، فهي أكبر مستورد للخام في العالم، ولن تستطيع الدول العربية بما فيها الجزائر الحفاظ على مركزها النفطي في الصين إلا إذا وافقت على البيع باليوان بدلا من الدولار، وستؤدي الأزمة الصينية إلى ميلاد "البتروىوان" الأمر الذي سيقود إلى اِنخفاض الطلب على الدولار فيهبط سعر الصرف عندئذ ستفتح الأبواب أمام عقود نفطية بعملات أخرى فتتزعزع سيطرة الدولار على المبادلات العالمية.

المبحث الثالث: آفاق الشراكة الجزائرية الصينية

تواجه العلاقات الجزائرية الصينية فرصا غير مسبوقا لا سيما في الجانب الاقتصادي والتي تتمثل في تعميق الانفتاح والمزيد من الاصلاح للنهوض بالاقتصاد، إذ تحمل في طياتها طاقة كبيرة لتحقيق تعاون أكبر وفسح المجال لقيام شراكة استراتيجية شاملة تحقق مكاسب للطرفين خاصة في مجال الطاقة والمحروقات والتنمية المستدامة والمجال الاجتماعي والثقافي وغيرها.

المطلب الأول: الشراكة الصينية الجزائرية

بالنظر إلى الثقل التاريخي للعلاقات الصينية الجزائرية فإن واقعها الحالي يستدعي البحث عن مداخل متعددة لزيادة توثيقها، لتتناسب مع التطلعات التي ينشدها الطرفان والمكانة

[1] الريس جباري، الجزائر تبحث عن بدائل عن التقشف، صدى تحاليل عن الشرق الأوسط، متاح على: 64722/ Carnegieendowment.org/Sada، بتاريخ12/05/2022

التي يسعيان لاحتلالها في النظام الدولي، حيث تسعى الصين لتعزيز حضورها في إفريقيا وضمان تحقيق أكبر قدر من المصالح في إطار تنافسها مع بقية الدول الصناعية؛ والجزائر بدورها تتطلع للتقليل من تبعيتها بالدول الصناعية الغربية (خاصة الاتحاد الأوربي)

وتنويع شركائها التجاريين الخارجيين، ومن جهة أخرى خفض نسبة اعتماد اقتصادها على موارد الطاقة الأحفورية (النفط والغاز)، ينبغي أن يعمل الطرفان على استكشاف الخصائص التي يتميزان بها، واستغلالها لتوسيع نطاق المصالح المشتركة، سواء في الجانب الاقتصادي، وذلك بواسطة تعزيز التعاون ليشمل القطاع الزراعي وقطاع الطاقات المتجددة، أو في الجانب الثقافي، الذي من شأنه أن يزيد من عمق الشراكة الثنائية بنقلها من المستوى الرسمي بين الحكومات إلى المستوى الشعبي[1]، وهي الميادين التي تعد حيوية في العلاقات الدولية المعاصرة.

1. المدخل الثقافي كمدخل لتعزيز التعاون الاقتصادي

تحاجج بعض الطروحات النظرية والخبرات التاريخية بأن الاحتكاك الثقافي بين الحضارات أسهم إسهاما فعالا في تعزيز المبادلات التجارية بينها، وأن الدول التي تملك رصيدا ثقافيا مترابطا تتميز بكثافة في علاقاتها الاقتصادية نظرا لتجانس المكونات الرمزية وسهولة التجاوب معها، ومن اللافت للنظر أن عوامل التقارب الثقافي للحضارة الصينية مع الحضارة الإسلامية العربية قد تطور في مراحل متقدمة من التاريخ، وتذكر سجلات أسرة تانغ الملكية التي حكمت الصين ما بين 618م و907م، أن مبعوثا من الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) قابل الإمبراطور قاونسنغ في 25/8/651 م في العاصمة تشانغان (شيان حاليا)، فالحضارة الإسلامية تركت آثارا واضحة على المجتمع الصيني ما تزال ممتدة لحد اليوم (يبلغ عدد المسلمين في الصين حوالي 24 مليون نسمة أي نسبة 1.7% من إجمالي السكان).

بالنسبة للجزائر فقد تمت إقامة العلاقات الثنائية بينها وبين الصين منذ مرحلة ثورة التحرير، وتعززت هذه الروابط في المجالات السياسية والاقتصادية بشكل كبير، لكن فيما يتعلق بالتبادل

[1] الحواس كعبوش، أفاق الشراكة الجزائرية الصينية، نحوى ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، الملجد 12 العدد2021،06،16،01،ص236

الثقافي فإن حجم التبادل لا يرقى إلى المستوى الذي تشهده العلاقات بين البلدين، وما يزال منحصرا حول بعض البعثات العلمية المتبادلة، وحسب بيان صادر في جوان 2015 عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية حول التعاون الجزائري – الصيني في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، بلغ عدد الطلاب الجزائريين في الجامعات الصينية حوالي 200 طالب، إلى جانب 20 طالب صيني بالجامعات الجزائرية، كما يتم تنظيم عدد من الزيارات الرسمية من الجانبين وبعض النشاطات الثقافية.

العامل المهم هو تعزيز التبادل اللغوي بين الطرفين، حيث إن اللغة هي المحرك الأساسُ للثقافة والتواصل بين الشعوب، وعليه ينبغي للصين والجزائر تعزيز العلاقات الثقافية بينهما، حيث إن قوة العلاقات الثقافية بين فرنسا والجزائر جعل فرنسا تحتل المرتبة الأولى في التعاملات الاقتصادية الخارجية للجزائر،[1] فينبغي إدراج الجزائر والعالم العربي ضمن مجال تعاملات الصين الثقافية وتعزيز تبادل المعارف بين الطرفين، وهذا ليشكل عامل دفع لتعزيز التعاون في بقية الميادين خاصة الاقتصادية.

تعاني الصين ضعفَ الدعم العربي المقدم لتعليم اللغة العربية، حيث يقتصر الدعم على عدد محدود من الجامعات، كما أن المنح الحكومية العربية المقدمة للطلاب الصينيين لا تتجاوز 50 منحة على عموم الصين وهي لا تكفي الطلاب الصينيين، كما تعاني الصين قلةَ مصادر ومراجع تعليم اللغة العربية وأن تعليم اللغة العربية في الصين يتم وفق المناهج التقليدية وليس عبر التقنيات الحديثة.

لو تأخذ مفهوم القوة الناعمة من جانبها الثقافي والتي يعرفها جوزيف ناي بأنها نشاط للمجتمع في جزء كبير منها على وجه التحديد، فإن الشعبين الصيني والجزائري (والشعوب العربية بشكل أوسع) يمكن أن يساهما بشكل كبير في تعزيز التبادل الثقافي بين الجانبين، من خلال تأسيس الجمعيات المدنية كجمعية الصداقة الجزائرية – الصينية التي تأسست سنة 1993، وجمعية الصداقة الصينية – العربية التي تأسست سنة 2001 في بكين، التعميق

[1] الحواس كعبوش، المرجع السابق ،ص 237

التقارب بين شعبي الطرفين، ففي هذا السياق يؤكد شيانغ ليانغ Xiang Liang منسق وممثل جمعية الصداقة الصينية – العربية، على أهمية التنظيمات الاجتماعية في تعزيز الروابط بين الطرفين، مع التركيز على فئة الشباب الذين يمثلون غالبية المجتمع الجزائري. ومن ملامح تطور العلاقات الثقافية بين الصين والعالم العربي إنشاء ثلاث مراكز خاصة بالدراسات العربية في الصين.[1] في المقابل أنشأت الحكومة الصينية 11 معهد كونفوشيوس في تسع دول عربية، ويعد معهد كونفوشيوس الذي أنشئ في جامعة القاهرة في سنة 2008 أول معهد كونفشيوس في شمال إفريقيا.

من شأن تعزيز التعاون الثقافي بين الطرفين أن يسهم في بناء رؤى مشتركة حول قضايا الإرهاب والتطرف وفصلها عن الإسلام كما يروج لها الغرب فالإرهاب لا يعرف ديانة ولا جنسية. وهذا يتطلب إيجاد مراكز بحث لدى طرفي التعاون (وفي باقي الدول العربية)، بهدف خلق حالة من التفاعل الذي سيؤدي بالضرورة إلى توليد أفكار صحيحة وإيجابية تسهم في تعميق العلاقات بين الجانبين وفي تعزيزها بما يواكب التطورات الدولية ويسايرها.92 فالانفتاح العلمي والثقافي للصين على الحضارة الإسلامية سيسمح للمجتمع الصيني ببناء رؤية مختلفة عن التصور الذي ينشره الغرب على الإسلام. وهو التصور الذي سيمنح للصين رؤية عملية ستساعدها على حل مشكلات الأقليات المسلمة في الصين خاصة أقلية الأويغور في إقليم شينجيانغ. وبالتالي سيساهم العامل الثقافي في معالجة بعض القضايا السياسية.

2. تعزيز التعاون في مجال الطاقات المتجددة

تتربع الجزائر على إقليم جغرافي تقدر ب 2,381,741 كلم^2، تتميز هذه الرقعة بوفرة الموارد الطاقوية التقليدية وكذا الطاقات المتجددة. ونظرا للتداعيات السلبية لاعتماد الجزائر في اقتصادها على قطاع المحروقات، تسعى الحكومة الجزائرية إلى خفض تبعية الاقتصاد الجزائري مستقبلا لقطاع المحروقات الذي يمثل حوالي 98% من مداخيل الدولة من العملة الصعبة، فالجزائر تعمل على تنويع مواردها لتجنب الوقوع رهينة لتقلبات أسعار النفط في

[1] على مفلح، محافظة ، العرب والعالم المعاصر، ط1،دار الشروق عمان 2009،ص285

الأسواق الدولية، وعلى المستوى المحلي فإن استهلاك الطاقة يتزايد كل سنة نظرا للتحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري، وحسب إحصائيات وزارة الطاقة والمناجم، بلغ الاستهلاك الوطني للطاقة في عام 2017 ما قيمته 59.6 مليون طن، بزيادة قدرها 1.2.1 عن سنة 2016 أين قدر استهلاك الطاقة ب58.3 مليون طن؛ وبزيادة قدرت ب 37.3 % مقارنة بسنة 2010 أين كان معدل الاستهلاك يقدر ب 43.4 مليون طن. هيكل الاستهلاك المحلي لا يزال يسيطر عليه الغاز الطبيعي (37٪)، ثم الكهرباء (30%) والمنتجات النفطية (27%).[1]

تجعل احتياطيات النفط والغاز الكبيرة بالإضافة إلى رقعتها الجغرافية الشاسعة و 34.8 مليون نسمة من الجزائر لاعبة مؤثرا في شمال إفريقيا وكذلك على المستوى الدولي. فالجزائر واحدة من أكبر 10 اقتصادات في أفريقيا وتلعب دورا مركزيا في عالم الطاقة، حيث إنها منتج ومصدر رئيس للنفط والغاز الطبيعي. وتتربع الجزائر على 12.2 مليار برميل من الاحتياطي النفطي المؤكد، و 4.51 تريليون متر مكعب على احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد (NG). تمثل إيرادات صادرات النفط والغاز أكثر من 95% من إجمالي عائدات الصادرات الجزائرية، وحوالي 70% من إجمالي الإيرادات المالية، و40% من الناتج المحلي الإجمالي. الحكومة الجزائرية تتطلع إلى تقليل اعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات، الذي يمثل 98% من دخل العملة الصعبة في البلاد.[2]

بناء على هذه المعطيات يتوجب على الجزائر العمل على تقليل ارتباط اقتصادها بقطاع المحروقات الذي يعاني مشكلات تقلبات أسعار الطاقة في أسواق الطاقة العالمية، وتنويع مصادرها الاقتصادية بالتوجه نحو الميادين الإنتاجية المستديمة وكذا نحو الميادين الإنتاجية الحيوية (الغذاء) بالاستناد على المقومات التي تتوفر عليها وحسن استغلال الكفاءات التي تمتلكها. وأن الأهداف المسطرة على مستوى السياسات الاقتصادية يجب أن تراعي التقليل من حدة التداعيات السلبية للعملية الإنتاجية على الدولة (المشكلات البيئية التي ترافق الطاقات التقليدية) وكذا مراعاة الديمومة والاستمرارية للحفاظ على مصدر متجدد للأجيال القادمة.

[1] على مفلح، محافظة ،مرجع سبق ذكره،ص286

[2] مستقبل العلاقات الصينية العربية، الصين بعيون عربية، العدد 03 ، مصر ، 06،15،،2007 ، ص09

من المتوقع أن تتفاقم التحديات التي تواجه الجزائر حاليا ومستقبلا، مثل النمو السكاني المرتفع، التوسع الحضري السريع، التنمية المتسارعة، ارتفاع الطلب على الطاقة، الطلب المتزايد على الكهرباء والمياه المحلية (ندرة المياه والاعتماد على مصادر المياه الجوفية وغير التقليدية مثل تحلية مياه البحر). هذه التحديات التي تسير بالتوازي مع التزايد في استهلاك الطاقة على المستوى الوطني، أين يمكن أن يتضاعف الطلب على الطاقة بحلول عام 2020 بزيادة استخدامات الطاقة والأنشطة الاقتصادية،[1]وللتعامل مع هذه التحديات يجب على الدولة التفكير في استراتجيات وبدائل فعالة بالاستناد على المقومات الطاقوية المتجددة التي تتوفر عليها واستغلالها على أفضل وجه، فالجزائر وبالإضافة إلى كونها دولة منتجة للمحروقات أو الطاقات الأحفورية Fossil، تتمتع كذلك بإمكانيات ضخمة ومتنوعة لتوليد الطاقات المتجددة والنظيفة، الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية. والتي سيشكل الاستثمار المخطط فيها مدخلا استراتجيا لتجنب التداعيات السلبية لأسواق الطاقة العالمية من جهة، ومن جهة أخرى التقليل من التبعية والارتباط التقليدي بالقوى الخارجية سنحاول في هذا الجزء التركيز على الطاقة الشمسية الكهروضوئية Photovoltaic (Solar والقدرات التي تتمتع بها الجزائر من هذه الطاقة، فالصحراء الجزائرية التي تبلغ 2048297 كلم^2، حوالي % 1.38 من المساحة الكلية للأرض (149.106كلم^2) تتوفر على مخزون عالمي من الطاقة الشمسية، فحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن الجزائر تستقبل نسبة كبيرة من أشعة الشمس ما يمكنها من إنتاج TWh162 من الكهرباء. فالجزائر تقع في منطقة مناخية تسمح لها باستقبال نسب كبيرة من الأشعة الشمسية بالمقارنة مع بقية دول المنطقة، حيث يمكن 10% من الصحراء الجزائرية أن تلبي حاجيات دول الاتحاد الأوربي من الطاقة، في حين أن كامل الصحراء الجزائرية يمكنها أن تغطي الطلب العالمي على الطاقة، فتبلغ القدرة الإنتاجية للصحراء الجزائرية من الطاقة الشمسية 168.1012 كيلو واط ساعي في السنة، في حين أن إمدادات الطاقة الأولية في العالم بلغت سنة 2002 ما قيمته 105.1012 كيلو واط

[1] A-Boudghene, Stamboul,Z, Khiat? Flaziy? Kitamura,opcit.p.44,48

ساعي في السنة، [1] وبالتالي، سيشكل الاستثمار في هذا المجال مدخلا اقتصاديا لتجنب التداعيات السلبية الأسواق الطاقة الدولية، وحل العديد من المشكلات الاجتماعية.

يمكن أن تشكل الشراكة الجزائرية مع الجانب الصيني في مجال الطاقات المتجددة بديلا استراتجيا للجزائر، من جهة، فيما يتعلق بتنويع مصادر الاقتصاد الجزائري بالاستثمار في هذه الطاقات بالاعتماد على التقدم التكنولوجي للصين في هذا المجال، ومن جهة أخرى تجسيد سياسة تنويع الشركاء الخارجيين أين ستكون الصين شريكا اقتصاديا مهما للجزائر للاستثمار في هذا القطاع، فالصين قطعت أشواطا كبيرة فيما يتعلق باستغلال الطاقات المتجددة، فقوة إنتاجها الداخلي جعلها تبحث عن إشباع طلبها من حيث الموارد الطاقوية وبالتالي، تستثمر في مجال الطاقات المتجددة، وكذا نظرا للتداعيات السلبية الاستعمال الموارد الطاقوية التقليدية على البيئة (خاصة الفحم حيث تعتبر الصين أول مستهلك له عالميا).

أصبحت الصين رائدة في مجال الطاقات المتجددة بما فيها الطاقة الشمسية، وتحتل المراتب الأولى عالميا في هذا المجال حيث استثمرت بكين سنة 2014 ما يقدره 89.5 مليار دولار أمريكي [2]وفي سنة 2015 استثمرت ما قيمته 103 مليار دولار في هذا المجال.

وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة شينخوا Xinhua أن الصين قد أضافت 15 GW من الطاقة الشمسية الكهروضوئية خلال عام 2015، بزيادة 40% مقارنة بعام 2014 بذلك يصل إجمالي الطاقة الشمسية الكهروضوئية في البلاد إلى 43 GW والملاحظ أن أغلب هذه الاستثمارات في داخل الصين، وتهدف الشركات الصينية إلى تطوير نشاطها في هذا المجال على المستوى الخارجي، وقدرت حصة الصين من النمو العالمي للطاقة المتجددة في الفترة ما بين 2015-2021 قدرت بحوالي % 36 في مجال الطاقة الشمسية.[3]

[1] Lbid,p,44,49

[2] الحواس كعبوش، مرجع سابق ، ص245

[3] كريس أدلن، ملرجع سبق ذكره، ص26

بناءً على ما سبق، يمكن تعزيز الشراكة الاقتصادية بين الطرفين الجزائري والصيني عبر تعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة، حيث ستسمح القدرات التي تتمتع بها الجزائر في مجال بالطاقات المتجددة والتقدم الذي تعرفه الصين في مجال التكنولوجيات المستقبلية بخلق ديناميكية تجارية واقتصادية بين الجانبين ما سيدفع بالعلاقات الثنائية بين الجانبين نحو شراكة استراتجية فعلية.

قدر برنامج الطاقة المتجدد الذي وضعته الحكومة الجزائرية لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 بقيمة 22000 ميغاواط، الذي من المنتظر تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول عام 2020، ويشمل هذا البرنامج إنتاج 57513 ميغاواط من الطاقة الشمسية، هذا البرنامج يستدعي توفر تكنولوجيا الألواح الشمسية، والتي يأتي معظمها من السوق الخارجية، وتعد الصين رائدة في صناعة خلايا الألواح الشمسية وبالتالي، تكون الصين بديلا استراتيجيا في هذا القطاع. كما يمكن تعزيز التعاون من خلال تدعيم البحوث العلمية والأكاديمية المتخصصة، وتبادل البعثات العلمية بين الجامعات ومراكز الأبحاث في هذا المجال، والاستفادة من الخبرات التي تتمتع بها المؤسسات الصينية، مثل معهد بحوث الطاقة الكهربائية الصين (CEPRI التابعة للمجموعة العامة شبكة الدولة) .

3. تعزيز التعاون ضمن المجال الزراعي:

تهدف الجزائر وفق سياسة تنويع الشركاء الخارجيين، إلى تنويع مداخيلها ومنتجاتها الداخلية وعدم الارتباط بطرف واحد في علاقاتها التجارية الخارجية، لكن الملاحظ أن التوجهات الاقتصادية الخارجية للجزائر لم تسهم بشكل فعال في تطوير القطاع الزراعي، بالرغم من أن هذا المجال مجال حيوي ويرتبط بأمن الدولة واستقرارها، ومن المعروف أن القطاع الزراعي هو القطاع الأولي، فالثورة الصناعية انطلقت بعد تأمين الغرب لهذا القطاع، وكذا تسخير التكنولوجيا والبحث العلمي لتطوير وتأمين حاجياتها الغذائية.

تتوفر الجزائر على قدرات زراعية ضخمة، حيث تتربع على مساحة زراعية تبلغ 42.4 مليون هكتار والتي تمثل نسبة 18% من المساحة الإجمالية للبلاد، لكن لا يتم استغلال

سوى 8.458 مليون هكتار أي ما يعدل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية، 94 وهو ما يشير إلى ضعف الاهتمام الحكومي بقطاع الزراعة، مقابل زيادة الطلب الداخلي على المواد الغذائية، حيث بلغ إجمالي الواردات الغذائية الجزائرية 9.31 مليار دولار بما يعادل 18.09% من إجمالي واردات البلاد سنة 2015،[1] وعليه يجب على الجانب الجزائري التركيز على القطاع الزراعي وإدراجه ضمن أولويات الشراكة مع الصين، التي يعرف قطاعها الزراعي تطورا يمكن للجانب الجزائري أن يستفيد منه.

على عكس الاستثمارات الصينية في الجزائر، التي تركز على الاستثمار في قطاع المحروقات والهياكل القاعدية، فإن الاستثمار في قطاع الزراعة يحتل مكانة معتبرة في استثمارات الصين في عدد من الدول الإفريقية؛ حيث تهدف الصين بواسطة هذه الاستثمارات إلى معالجة النقص الغذائي في أفريقيا، فضلا عن زيادة القدرات الأفريقية من أجل التنمية الذاتية في الزراعة، فمنذ عام 1960، ساعدت الصين أكثر من 40 دولة أفريقية في بناء محطات تجريبية أو ترويجية في مجال التكنولوجيا الزراعية في إطار ما يقرب من 200 برنامج تعاون، ونفذت 23 مشروعا للتعاون في مجال الصيد مع 13 دولة أفريقية.

بالإضافة إلى ذلك، أرسلت الصين عقب مرحلة الاستقلال أكثر من 10.000 تقني زراعي إلى إفريقيا لتدريب المزارعين المحليين وتقديم الاستشارات. منذ تسعينات القرن الماضي، تبنت الحكومة الصينية إجراءات فعالة من حيث التمويلُ والسياسات التشجيع ودعم المشاريع الزراعية الضخمة التنافسية، بما في ذلك الشركات الخاصة، للاستثمار في إفريقيا أو تطوير التعاون المتنوع مع نظيراتها الأفريقية وتقديم الدعم والحوافز في شكل تمويل، كما تلعب الشركات المملوكة للدولة دورا رئيسا مثل "شركة مزارع الدولة الصينية" China (CSFAC State Farms Agribusiness Corporation). منذ سنة 1990 أنشأت 11 مؤسسة زراعية ومشاريع إنتاج وتجهيز الإنتاج الزراعي في زامبيا، غينيا، تنزانيا، الغابون، غانا، مالي، توغو، وموريتانيا، وغيرها من البلدان الأفريقية التي تشغل حوالي 16000 هكتار، [2] وتخطى حجم

[1] كريس ألدن ، مرجع سبق ذكره،ص30

[2] العلاقات الجزائرية الصينية، مثال للشراكة الإستراتيجية الشاملة الديبلوماسية، العدد 02 ، الجزائر 2017 ، ص34

الصادرات غير النفطية في نيجيريا 500 مليون دولار سنة 2004 وذلك اعتمادا على بيع المنتجات الزراعية مثل القطن والخشب التي تنتجها الشركات الصينية والمشروعات المشتركة، وعليه يجب على السلطات الجزائرية استغلال التعاون الثنائي مع الصين لتعزيز قطاعها الزراعي من خلال الاستفادة من التجارب الصينية وكذا خلق استثمارات في هذا المجال.

عرف الطرفان أهمية التعاون في القطاع الفلاحي والزراعي أين عملا على وضع الإطار القانوني الخاص بالتعاون في مجالي الزراعي والصيد البحري بما سيسمح بإقامة شراكات بين مؤسسات جزائرية وصينية واغتنام فرص الاستثمار التي يتيحها هذا القطاع، حيث تم التوقيع في سنة 2017، على اتفاق إطار للتعاون في هذا المجال وكذا اتفاقين حول مراقبة نوعية المنتجات النباتية والحيوانية، رغم أهمية مثل هذه الاتفاقيات بين الجانبين، والتي تعد منطلقا لتعزيز التعاون الثنائي في هذا المجال مستقبلا، إلا أن حجم وقوة العلاقات الثنائية بين الطرفين يستدعي تكثيف مثل هذه الاتفاقيات والتي كان يجب التأسيس لها منذ بداية الطفرة في العلاقات الاقتصادية الثنائية.

بشكل عام، يمكن الاستفادة من الخصائص التي يتمتع بها الطرفين في كل المجالات لىس فقط المجالات التي تناولتها الدراسة لتعزيز التعاون الثنائي ولتحقيق الأهداف المنشودة منه لكلا الجانبين، وبالتالي، ضرورة العمل على تكثيف صيغ التعاون الجزائري الصيني، سواء من خلال الاتفاقيات الثنائية أو تعزيز وتفعيل التعاون في إطار الترتيبات الإقليمية والدولية ومن خلال منتدى التعاون الصيني – العربي ومنتدى التعاون الصيني الإفريقي، وكذا دفع التعاون المتبادل بين القطاع الخاص من الجانبين. وهذا ما سيسمح مستقبلا للتأسيس لعلاقة ثنائية قوية ستساهم في فك الارتباط بالقوى التقليدية[1].

المطلب الثاني: مشروع ميناء الحمدانية بشرشال:

وفي سبيل تجسيد الصين لمشروعها الطموح، كانت الحكومة الصينية قد صبت اهتمامها على الممرات البحرية لهذه المبادرة، بعد أن ثبت أنها الأكثر أمانا لحركة التجارة العالمية من

[1] باهر مردان مضخور، استراتيجية الحزام الطريق الصينية القرن 21 مجلة دراسات دولية ، العدد 67، 02،10،2016

الطرق البرية، قصد تمكينها من تصريف منتجاتها عالميا بأيسر وأرخص الطرائق، مما يسهم في الرفع من قوتها الاقتصادية ويعزز علاقتها مع كل دول العالم التي يشملها هذا الطريق لهذا الغرض من المنتظر أن يكون للصين يد في بناء وإنجاز أكبر المشاريع المهمة، قرب مدينة "شرشال" بولاية تيبازة، وبكلفة تقدر بمبلغ 3.3 مليار دولار ستبني الجزائر أحد اكبر الموانئ في إفريقيا بالشراكة مع العملاق الصيني "الشركة الصينية العامة للهندسة الإنشائية CSCEC" التي عهد لها بناء المسجد الكبير في الجزائر العاصمة ، تم اختيار هذا الموقع بناءً على دراسات فنية تفيد أنه عبارة عن خليج واسع بعمق 20 متر يوفر الحماية الطبيعية لهذا الميناء، ومن المتوقع أن يحوي هذا المشروع على 23 محطة بقدرة معالجة تقارب 6.5 مليون حاوية سنويا، مع 25.7 مليون طن من البضائع سنويا، وسيوجه في المستقبل الى تنشيط التجارة الوطنية عن طريق البحر هذا فضلا عن أنه سيكون محورا للتجارة الإقليمية (algerie , 2021 presse service). وسيسمح بربط الجزائر مع دول جنوب وشرق آسيا وكذا الأمريكيتين وإفريقيا وذلك بفضل ارتفاع حجم حركة النقل البحري المنتظرة مع دخول ملاك سفن جدد ذوي مستوى عالمي. واستجابة للزيادة في الحركة التجارية التي يمكن أن تصل إلى 35 مليون طن مع 02 مليون حاوية في آفاق 2050، وهو ما لن تتمكن من القيام به الموانئ الموجودة في الجزائر على غرار ميناء "الجزائر العاصمة "الذي طالما انتقد لصغر لحجمه وافتقاره إلى المعدات.

يعتبر هذا المشروع الاستراتيجي أحد الأبواب لفك العزلة عن الدول الإفريقية التي لا تملك منافذ بحرية، وسيتم تمويل المشروع بقرض طويل الأجل من صندوق الاستثمار الوطني (FNI) والبنك الصيني " Exim-bank of China"، على أن تكون مدة انجاز هذا الميناء سبع (7) سنوات ليدخل حيز الخدمة تدريجية خلال أربع (4) سنوات، وتضمن تسييره الشركة صينية "موانئ شنغهاي algerie presse service r. 2021.[1]

1- آفاق المبادرة على الاقتصاد الوطني:

[1] باهر مردان، مضخور، مرجع سابق ، ص15

انطلاقا من انضمام الجزائر في مبادرة الحزام والطريق التي تقوم أساسا على الشراكة الاقتصادية الواسعة وبمستويات عدة مع أكبر عدد من البلدان المستعدة للانخراط في هذه المبادرة سواء التي تقع على مسارات طريق الحرير البحري أو البري أو المستفيدة منه بوجه من الوجوه، فضلا عن ذلك فالمشروع يهدف إلى استثمار مئات المليارات من الدولارات، ومد طرق مواصلات حديدية ومائية إضافة إلى مد أنابيب الغاز والنفط وخطوط الألياف البصرية (شقير، 2017، صفحة 2). وبفضل مشروع ميناء الحمدانية الضخم والاستراتيجي الذي يعد ثمرة هذا الانضمام، فإنه من المتوقع أن يحقق العديد من الآفاق أهمها:

- ✓ يعزز هذا الميناء من التبادلات التجارية بين الجزائر والدول المشاركة في طريق الحرير،

لا سيما وأن مجمل حركة التجارة العالمية تتم عبر الموانئ البحرية، خاصة إذا ما توفرت الخدمات اللوجستيكية المتطورة للصادرات التي طالما عانى المصدرين الجزائريين من صعوبات الشحن والنقل والتامين وغيرها.

- ✓ لطالما اعتبرت الجزائر بوابة إفريقيا، لذا سيعيد هذا المشروع الطريق للتغلغل في أدغالها،

وسيجعل منها محورا فعالا في تعزيز خطط الصين الجيوستراتيجية العالمية المتنامية، لتكون رابطا حيويا عبر شبكة الطرق البرية والبحرية المترابط بعضها مع بعض بين إفريقيا والصين أو إفريقيا والعالم، ويجعل الأسواق الأفريقية التي ليس لها منافذ بحرية في متناول حاويات ميناء" الحمدانية" خاصة إذا تم إشراك الصين كطرف في منطقة التبادل الحر الإفريقي المنشأة حديثا.[1]

وفي هذا الإطار أوضح الخبير الاقتصادي بوزيان مهماه " أن الجزائر واحدة من الأقطاب النموية في طريق الحرير البري والبحري بأفريقيا، من خلال مينائي الحمدانية وبجاية". وأشار إلى أن ميناء بجاية يربط ميناء الحمدانية بطريق الوحدة الأفريقية وصولا إلى

[1] حسين قوادرة، الإستراتيجية الصينة في منطقة مغاربية ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، 2017، ص25

نيجيريا، وأنه بتهيئة الحمدانية سيكون رابطا مهما للحركة التجارية بين عمق أفريقيا وغربها وشمالها مع المخطط الكبير في شقيه البري والبحري" (بلخير، 2020).

كذلك من المتوقع أن تسهم الحركة التجارية التي تنطلق من هذا الميناء باتجاه إفريقيا عبر شبكة الطرق المترابطة في وصول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الإفريقية، وهنا تبرز أهمية الطريق البري العابر للصحراء الجزائر–لاغوس) الذي سيدخل الخدمة عن قريب، ليكون هو الجسر لحركة التجارة الوطنية والدولية – ستفتح هذه المبادرة أفاق جديدة للجزائر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي من شأنه أن يساهم في تحريك الآلة التصنيعية في البلاد، من خلال إنشاء مناطق اقتصادية تستقبل فيها الشركات الصينية لا سيما في مناطق" العلمة، تاجنانت، وعين الفكرون" التي طالما اشتهرت بالحركة التجارية، فضلا عن ولاية برج بوعريريج التي شكلت خلال العقود الماضية قطب صناعي الكتروني بامتياز، وبالتالي تسهم هذه المشاريع في نقل التكنولوجيا والخبرات فضلا عن التنوع الاقتصادي وزيادة الدخل القومي، وتقليص معدلات البطالة .

أما في قطاع الطاقة فمن المتوقع أن توفر هذا المبادرة ديناميكيات اقتصادية جديدة لا سيما أن الجزائر تعتبر موردة مهمة للنفط والغاز في العالم، حيث من المتوقع أن يتضاعف استهلاك الطاقة مع حلول 2030، مما قد يفتح هذا المشروع منافذ جديدة أمام الجزائر لتصدير منتجاتها الطاقوية نحو العالم، خاصة مع التعقيدات التي تفرضها الأسواق التقليدية الأوروبية بسبب حدة المنافسة الموجودة هناك (bouaricha, 2019.)

تظل السياحة مفتاحا في سبيل تحقيق تنويع اقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، خاصة بما تزخر به هاته الأخيرة من مقومات كبيرة في هذا القطاع، لذلك فان الفرصة مواتية لتقديم صورة إيجابية للسياحة الجزائرية أمام الزوار القادمين إليها. وبالتالي، فإن هذا المشروع المهم الرابط بين دول العالم مرورا بالطرق البرية المتشابكة والمترابطة إلى

إفريقيا، يمكن أن يكشف النقاب عن الإرث السياحي الجزائري التي طالما شكل كنزا يغفل عنه الكثيرون.[1]

المطلب الثالث: متطلبات نجاح انضمام الجزائر في مبادرة الحزام والطريق

إذا كانت الجزائر تريد فعلا أن تكون محورا فعالا في "مبادرة الحزام والطريق "وان تحقق غايتها المنشودة للاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، فعليها أن تقوم بما يتطلبه ذلك تماشيا مع مصالحها الاستراتيجية، ولا تكتفي أن تكون جسرا لعبور التجارة الدولية فقط، بل أن هناك جملة من الإجراءات التي ينبغي اتباعها أملا في تعظيم مكاسبها من وراء الانخراط في هذه المبادرة لذا عليها:

✓ تحديد استراتيجية طويلة الأجل تقوم على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، لاسيما في القطاعات التي تتمتع بها الجزائر بميزة نسبية، فإلى جانب قطاعات (الفلاحة، السياحة، المناجم وجب الاهتمام والتركيز أيضا على الطاقات المتجددة، لا سيما في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث يمكن أن تفسح الخبرة الصينية في هذين المصدرين للطاقة البديلة والمساحات الخالية الشاسعة في الصحراء الجزائرية، المجال القيام تعاون يحقق مكاسب للطرفين معا (غانم و بن عبدالله ، 2016). وتفتح ذلك آفاقا واسعة نحو تصدير هذه الطاقات نحو الخارج لتكون بذلك الجزائر قادرة على الاستفادة أكثر من فرص مبادرة "الحزام والطريق" لاسيما اذا تم الأخذ بعين الاعتبار خطوط الكهرباء والنفط التي ستنجز في هذا الإطار.

✓ الدفع أكثر بإنشاء وإنجاز البنى التحتية، وفي هذا الإطار قال الخبير الاقتصادي، بوزيان مهماه، "إن الجزائر حتى تكون قطبا في غرب أفريقيا عليها تطوير البنية التحتية وخلق أرضية وطنية وتطوير منظومة التجارة الخارجية وتعزيز السلاسل، التستقطب المتعاملين التجاريين عبر طريق الحرير." (غانم و بن عبدالله ، 2016)

✓ انطلاقا من العلاقات الجزائرية الصينية المتميزة، فينبغي للحكومة الجزائرية التفكير

[1] حسين قوادرة، مرجع سابق ،ص27

في طرائق لتعزيز تنافسيتها لجهة استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة من الصين. يمكن في هذا الإطار الاقتداء بالمغرب، حيث أصدرت السلطات مؤخرة تنظيمات تنص على إلغاء تأشيرات السفر للمستثمرين الصينيين، في خطوة يتوقع أن تفضي إلى زيادة أعداد السياح والمستثمرين الصينيين في المملكة (غانم و بن عبدالله، 2016)

✓ فيما يتعلق بمجالات الشراكة مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق، يوصي أحد الخبراء بالتركيز على منطقة تمنراست العابرة للحدود وغيرها من المعابر الحدودية، ووضع حاجز أخضر لمكافحة التصحر، وإنشاء مدارس مهنية بالشراكة وجامعة للتكنولوجيا والرقمية (algerie presse service e. , 2019)

خلاصة الفصل :

يتضح لنا خلال هذا الفصل كيف أن العلاقات بين الجزائر والصين عميقة وتضرب في جذور التاريخ منذ أن كان البلدان يكافحان ضد الاستعمار الغاشم ما جعلهما متشابهان في بعض

القضايا كاحترام وحدة التراب الوطني وعدم التدخل في الشؤون الدول الأخرى وعدم استعمال القوة في حل النزاعات وتغليب العمل الديبلوماسي. رغم أن الدولتان قد تركتا اللغة الثورية والشعارات الوطنية لكنها لم تختف من ألسنتهما في الزيارات المتبادلة والخطابات، وترائى البلدين بان يقوموا بتغليب الاقتصاد أكثر بالتبادل التجاري لجميع السلع وبأسعار تلبي احتياجات المواطن الجزائري، والاستثمار لبعض الشركات الصينية في الجزائر المتمثلة في الأشغال.

الخاتمة

في الأخير، وكحوصلة لموضوع العلاقات الجزائرية الصينية نستنتج أن الصين بعدما صارت من القوى الكبرى في العالم بفضل سياسات الإصلاح والانفتاح التي أطلقتها في أواخر القرن الماضي، سعت إلى الانخراط أكثر في السياسة الدولية وإقامة علاقات خارجية مع جميع الدول بما فيها الدول المتقدمة والدول النامية بعد أن كانت منغلقة فيما مضى.

وأدركت أن الخروج من براثن الفقر والتخلف وركوب أمواج الصعود والتقدم، لا يتأتى إلا إذا عززت من قوتها الاقتصادية، فأصبحت من الدول الاقتصادية الكبرى، وطورت أيضا ترسانتها العسكرية واستعملت القوة الناعمة لتعريف المجتمع الدولي بها.

علاقة الصين بالجزائر لا تختلف كثيرا عن علاقات الصين بالدول العربية أو الأفريقية، فهي متشابهة نوعا ما، عكس دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تكون متوترة وغير مستقرة أحايين وتعاونية في أحايين أخرى، أو حتى روسيا على الرغم من بعض الخلافات إلا أن في المجمل؛ تبدو العلاقات بينهما جد متينة عكس المراحل الأولى حيث كانت فيها متذبذبة.

إن الاستراتيجية التي تتبعها الصين في علاقاتها مع الجزائر؛ تتمثل في زيادة الاستثمارات في القطاعات المختلفة، على غرار قطاع البناء والسيارات والنفط أو من خلال التبادل التجاري (الصادرات والواردات)، أو تقديم المساعدات، أو إقامة الشراكة الاستراتيجية والتبادل الاجتماعي في مجال الثقافة والصحة والسياحة.. وهلم جر.

الأهم من ذلك كله؛ هو مبادرة الحزام والطريق الصينية، التي انضمت إليها الجزائر التي ستستفيد من وراء انضمامها إلى الحصول على المزيد من الاستثمارات الصينية في البلاد، ودعم التنمية المستدامة وخلق فرص عمل كثيرة.

كما يجب على الجزائر أن تأخذ من التجربة الصينية في التنمية والتكنولوجيا وذلك بتوسيع التعاون في مجال العلمي والتكنولوجي، حيث أصبحت رائدة فيهما، وأن تعزز علاقاتها أكثر معها، ومنحها الأولوية لبكين في التبادل التجاري وتحقيق تعاون متبادل المنفعة والتنمية المشتركة بين البلدين، وتطوير التبادل الثقافي وتقديم المنح الدراسية من الجانبين في جميع التخصصات.

كذلك على الدولة الجزائرية أن تزيل جميع العواقب والمعيقات في وجه الحضور الصيني، والذي يتمثل كثيرا في الفساد، وعليها أيضا أن تخبر وتبين للرأي العام في البلاد بأن

الصين من الدول المتقدمة وقادرة على تقديم يد العون لنا لتصبح الجزائر من الدول الرائدة وأن يحترموا الرعايا الصينيين، بدورها لزوم من السلطات الصينية أن تنبه جالياتها بأن تحترم الشرائع الدينية والقوانين الوطنية والأفراد.

في المجمل يتضح من وراء هذه الدراسة؛ مدى متانة العلاقات بين البلدين على مختلف الأصعدة، وهناك عوامل كثيرة تشير الى تحقيق التعاون في جميع المجالات.

لكن وكتوصية أود تقديمها كعصارة لهذا المجهود، على الجزائر أن تنخرط أكثر في المنتدى الإفريقي الصيني والمنتدى العربي الصيني وأن تقوي علاقاتها أكثر مع الدول العربية والأفريقية، كما أسلفنا الذكر فهناك تشابه في الاستراتيجية الصينية لكل الدول النامية وعليه فواجب على الدولة الجزائرية أن تنظر إلى الأمام، وأن تقوم بتطوير نفسها، وتنزع عنها ثوب الدولة المتخلفة، وتساعد في تقوية روابط الدول العربية فيما بينها وبالتالي يتسنى للجزائر أن تغدو دولة تملك من عناصر القوة، تسمح لها بمواجهة مختلف التحديات الصعاب التي تحيط بها من كل حدب وصوب.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع:

- ✓ سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين النظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، مصر، 1994.
- ✓ محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع

مصر.

- ✓ عبد المنعم مبارك، محمود يونس، **اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 1996.
- ✓ موسى سعيد مطر، **التجارة الخارجية**، دار صفاء، الأردن، 2001.
- ✓ فؤاد محمد الصقار، **جغرافية التجارة الدولية**، منشأة المعارف الاسكندرية، الطبعة الثالثة 1997.
- ✓ محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، اثراء للنشر، الاردن ، 2010.
- ✓ حسين قوادرة، الإستراتيجية الصينة في منطقة مغاربية ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال

2017.

- ✓ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات

الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2003.

- ✓ محمد زكي الشافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت،

دون سنة النشر.

- ✓ العلاقات الجزائرية الصينية، مثال للشراكة الإسترتيجية الشاملة الديبلوماسية، العدد 02،

الجزائر 2017 .

- ✓ سكينة بن حمودة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
- ✓ جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، الطبعة الأولى، دار هومة

للطباعة والتوزيع، الجزائر، دون سنة النشر.

✓ حسام علي داوود، أيمن أوخفيرة، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار الميسرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.

✓ محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الجار الجامعية، مصر، 1993.

✓ باىتس غيل، النجم الصاعد – الصين دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة، دلال أبو حيدر، لبنان: دار الكتاب العربي، 2009.

✓ كريس ألدين، الصين في إفريقيا شريك أم منافس؟ ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي،ط بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2009.

✓ شي جي بينغ حول الحكم والإدارة، ط1،(بكين: دار النشر باللغات الأجنبية،2014)

✓ سعيد بو شعر، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى، الطبعة الثانية، الجزائر، 1993.

✓ منعم عمار، **الجزائر والتعددية المكلفة–الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية–**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1999.

✓ غسان سلامة، **ديمقراطية من دون ديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

✓ أحمد ثابت، **التعددية السياسية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990.

✓ على مفلح، محافظة ، العرب والعالم المعاصر، ط1،دار الشروق عمان 2009.

✓ علي حسين باكير، **دبلوماسية الصين النفطية "الأبعاد والانعكاسات"**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.

✓ كريس الدن، الصين في افريقيا شريك ام منافس؟، ترجمة، عثمان الجبالي المثلوثي، لبنان:

الدار العربية للعلوم، 2009.

✓ هادي محمد حسين برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة

1991–2010، الأردن دار زهران، 2010.

بناء الحزام الإقتصادي لطريق الحرير، المحاضرة الرئيس شي جينغ ينغ،في جامعة نيزار باييف، 07 سبتمبر 2013.

رسائل دكتوراه:

الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية "حالة مجمع صيدال،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

منى مسغوني، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970-2001،** أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، 2005.

رسائل ماجيستير:

- ✓ شيخي حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"،** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
- ✓ على عطري، أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية للصين 1993،2007، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر،2008،2009.
- ✓ مسعود عليبي، **الرقابة على دستورية القوانين-دراسة مقارنة-،** مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2011.
- ✓ عبد السلام قريفة، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي،** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

مذكرات ماستر

- ✓ تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014،** مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-، الجزائر، 2015.
- ✓ آمنة سماحي، **العلاقات الجزائرية الصينية،** مذكرة ماستر في العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2017.
- ✓ ابتسام حميداني، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر لفترة 1989-2014،** مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، الجزائر، 2014.

المجلات:

- ✓ شفيقة حداد، الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة – التنافس

في السودان انموذجا "مجلة دفاتر السياسية والقانون"، العدد 11، جانفي 2014.

- ✓ الحواس كعبوش، أفاق الشراكة الجزائرية الصينية، نحوى ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، المجلة 12 العدد36،2021،06،16،01
- ✓ مستقبل العلاقات الصينية العربية، الصين بعيون عربية، العدد 03 ، مصر. 06،15،،2007.
- ✓ باهر مردان مضخور، استراتيجية الحزام الطريق الصينية القرن 21 مجلة دراسات دولية،

العدد 67، 02،10،2016

- ✓ أحمد عزي، وافية تجاني، الحزام والطريق كأحد بدائل غندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، مجلة اقتصاديات المالية والبنكية إدارة الأعمال، العدد02،جامعة الحاج لخضر باتنة 01، تاريخ النشر 12،12،2021.
- ✓ عبد النور بن هنتر، **اشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي "المستقبل العربي"**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 273، بيروت، نوفمبر 2001.
- ✓ حاكمي بوحفص، **الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر–المغرب–تونس**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد07، الجزائر، 2001.
- ✓ محمد حشمي، سامية ربيعي، **ستون سنة من العلاقات الصينية– الجزائرية**، المجلة العلمية

للبحوث الصينية المصرية، العدد 01، المجلد02، مصر، جانفي 2013.

- ✓ آبان تاىلر، دبلوماسية الصين النفطية في افريقيا، "مجلة دراسات عالمية"، العدد 63، 2007. متاح على:https://www.abjjad.com/book/21895915668/

المواقع الإلكترونية:

- ✓ ديفيد شامبو، انماط القوة الداعمة الصينية على الرابط https://raqeb.com/2015/تاريخ الاطلاع 2022/03/25
- ✓ الجزائر تنضم الى طريق الحرير الجديدة للصين، متاح على:

https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2018/09/05
تم تصفح الموقع يوم 6 ماي 2022.

- ✓ خالد التزاني، الانتشار العسكري الأمريكي في افريقيا الدوافع والرهانات، " مجلة المستقبل العربي"، العدد 436، جوان 2015، ص 30، متاح على:
www.caus.org.lb/pdf/emagazineArticles/mustapda alsayad.khaled.pdf
- ✓ ياسر أبو حسن، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على:
www.politics-dz.com/threads/altnafs-almnriki-alsini-fi-alqar alfrigi-byd-alxhrb .
- ✓ عبد الرحمان الشعيري، منظور العلاقات الاقتصادية الصينية المغاربية، متاح على:
https://groups.google.com.
- ✓ سمية يوسفي، الزحف الصيني في الجزائر يقلق أوروبا، " صحيفة الخبر "، و سبتمبر 2015، متاح على:
www.elkhabar.com/press/article/89992/sthash-qFfs5H30.dpbs
- ✓ سفارة فرنسا في الجزائر، مقابلة رئيس الوزراء مع صحيفتي "الوطن" و"الخبر" و"موقع" كل
شي عن الجزائر، متاح على: www.ambafrane.dz.org.
- ✓ حزب جبهة التحرير الوطني، الحرب الاقتصادية الصينو. فرنسية تشتعل حول الجزائر، متاح على: 3364: www.pFin.org.dz/?p .
- ✓ صحيفة العرب، افريقيا مفصل " مزمن " في الصراع الأوربي الاميريكي الصيني، العدد 9518، 04/04/2014. متاح على: alarab.co.uk/?id=19376 ، تمت الزيارة 15/03/2022 "
- ✓ الجزيرة: الصين تنافس فرنسا في سوق الجزائر، متاح على:
www.aljazeera.net/news/ebusiness.
- ✓ عبد الحميد بن محمد، فرنسا والصين..صراع على الريادة التجارية بالجزائر، متاح على:
www.aljazeera.net/news/ebusines.

✓ هشام حدوم، الصين "تهزم" فرنسا للمرة الثانية في الجزائر، متاح على: www.djazairess.com/elbilad /227401.

✓ الجزيرة، التوسع الصيني بالجزائر يعوقه انهيار النفط متاح على: www.aljaeeera.net/news/ebusiness.

✓ عمارى عمار، فالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد

الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية: كلية العلوم الاقتصادية (جامعة سطيف)، 20-21/10/2009. متاح على: eco.univ-setif.dz/seminars/financialcrisis/18.pdf، تمت الزيارة12/05/2022

✓ جينغ مين، هل الأزمة المالية تحول الصين الى قوة عظمى؟، "مجلة الناتو"، متاح على: www.nato.int/docu/review/2009/Financialcrisis/Financial-Crisischina/AR/index.ht

تمت الزيارة 2022/05/15

✓ صباح نعوش، المشكلة المالية في الأزمة الصينية، متاح على: www.aljazeera.net/news/ebusiness.

✓ عادل حسن محمد أحمد، مستقبل العلاقات الصينية الافريقية، مركز العلاقات الدولية، متاح

على: WWW.ETCsudan.org/articles-reports/1021-africa-china-relotions.

✓ التقشف: برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي يستهدف الحد من الأسراف في زيادة الإنفاق

على السلع الاستهلاكية وتشجيع الادخار والعمل على مضاعفة الإنتاج، علاجا لأزمة إقتصادية تمر بها البلاد (انظر: وليد أبو سليمان، ماهو التقشف؟، "العربي الجديد"، متاح على: https://www.alaraby.co.uk/supplements.

✓ ساسة بوست، هل سيدفع التقشف الجزائر الى العودة للاستدانة؟، متاح على: / https://www.sasapost.com/Crisalgeria.

✓ الريس جباري، الجزائر تبحث عن بدائل عن التقشف، صدى تحاليل عن الشرق الأوسط،

متاح على: 64722/ Carnegieendowment.org/Sada.

مواقع بالفرنسية:

- Bernard Gullochans. **Théories de la change international**. P.U.F. 1976.

A-Boudghene, Stamboul,Z, Khiat? Flaziy? Kitamura,opcit. -

- Said belguidoum,olivier pliez, construire une route de la sale entre l'Algérie el la chine.

Farida soujah, Algeria made by china, December 2011.

The report Algeria 2018, oxford business group. Alegria.

S.Economie. P.Wlson. The economics factor in international relations. I.B. travs. London. 2001.

- Ahmed Bentitou**. L'Algérie au troisièmemillénaire- défis et potentialités**. Algérie .Édition Sari Noor. 1998.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار ملامح الصعود الصيني ومقوماته الاقتصادية والعسكرية، وكيفية توظيفها للقوة الناعمة، وما هو سر التطور الصيني وغدوها من القوى العظمى في العالم، وأين تجلى دورها في الساحة الدولية؟ هذا النهوض الذي جعلها فاعلاً مؤثراً زعزع المصالح الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم وغدت منافسا قويا للدول الكبرى في العديد من المجالات. تطورها السريع جعلها في حاجة ماسة إلى موارد طبيعية، دفعتها على الاهتمام بالدول النامية، خاصة التي تمتلك هذه الثروات، ومنها الدول الإفريقية وعلى رأسها الجزائر في ظل سياسة الانفتاح التي انتهجها صانع القرار الصيني .إن التطور التي شهدته الصين قد انعكس على العلاقات الجزائرية–الصينية، بحيث زاد الاستثمار الصيني في الجزائر، وبات هناك تبادل تجاري متزايد بين الدولتين منذ بدايات القرن الواحد والعشرين. ولم تقتصر العلاقات على المجال الاقتصادي، بل توسعت لتشمل مجالات أخرى كالثقافة والسياحة والصحة وغيرها. إن انضمام الجزائر الى مبادرة الحزام والطريق الحريري، الذي سيربط الصين بمختلف دول العالم، سيكون له تأثير على مستقبل علاقات التعاون بين البلدين.

الكلمات المفتاحُ: الصين، الحزام والطريق، التجارة الدولية، الجزائر.

Abstract:

Abstract of Master's Thesis This study aims to show the features of the Chinese rise and its economic and military components, with using soft power. What is the secret of Chinese development to become one of the great powers in the world? This revival, which made it an influential actor, has destabilized American interests in various regions of the world and has become a strong competitor to major countries in many areas. Its rapid development made it in dire need of natural resources, which prompted it to pay attention to developing countries, especially those that possess these riches, including African countries, especially Algeria. The development witnessed by China has reflected on the Algerian-Chinese relations, so that Chinese investment in Algeria has increased, exchange between the two countries since the beginning of the twenty-first century has increased. Relationships were not limited to the economic field, but rather expanded to include other areas such as culture, tourism, health, and others. Algeria's accession to the Belt and Silk Road initiative, which will connect China to various countries of the world, will have an impact on the future of cooperative relations between the two countries.
Keywords: China, Belt and Road, international trade, Algeria

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): حلوصة البشير المولود(ة) بتاريخ: 16/02/1994 بـ: البلال

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو س.) رقم: 206322511 الصادرة بتاريخ: 07/04/2021 عن: بلدية البلال

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2021/22

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان" :

واقع العلاقات التجارية الدولية - دراسة حالة الجزائر والصين

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/05

التوقيع و البصمة

.....

*بحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

سعة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

م: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: سموني سالم المولود(ة) بتاريخ: 1982/02/14 ب: بريكة ولاية باتنة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 113... الصادرة بتاريخ: 2019/08/07 عن: دائرة مقرة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان" :

"واقع العلاقات التجارية الدولية - دراسة حالة الجزائر و الصين"

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/13

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.